مفاهيم الحفاظ العمرانى لألفية جديدة
فى دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد صلاح الدين عوف

مفاهيم الحفاظ العمراني لألفية جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أ. د. أحمد صلاح الدين عوف

استشارى التصميم والتخطيط العمرانى

أستاذ التصميم العمرانى، جامعة القاهرة

إصدارات دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة 2006م

مفاهيم الحفاظ العمراني لألفية جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة

٧١١.٤٠٩٥٣٥ أحمد صلاح الدين عوف
ا ص. م مفاهيم الحفاظ العمراني لألفية جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة/ أحمد صلاح الدين عوف.- الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٦
١٤٤ ص؛ ٢٤سم
١- تخطيط المدن - الإمارات العربية المتحدة ٢- الإمارات العربية المتحدة - آثار ٣- التراث العربي ٤- العمارة الإماراتية - تاريخ ٥- العمارة - تصميمات أ- العنوان

ISBN 9948-04-380-4

الطبعة الأولى 2006
حقوق النشر والطبع محفوظة
الناشر: دائرة الثقافة والإعلام
حكومة الشارقة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
ص. ب: 5119 الشارقة
هاتف: 5671116 6 971+
برّاق: 5662126 6 971+
بريد اليكتروني: sdci@sdci.gov.ae

مقدمة وتمهيد

استعادت الأحياء العمرانية القديمة فى مدننا الكثير من كيانها وشخصيتها خلال النصف الثانى من القرن العشرين حيث أصبحت مصدراً لفخر المجتمعات المحلية التى تحولت لرؤية القديم على أنه «أصيل» و«مبدع» بدلاً من رؤيته على أنه «متخلف» غير مناسب للعصر. ونتيجة لذلك ظهر اتجاه قوى لإحياء العمران القديم والحفاظ عليه كمصدر غنى للثقافة -- بالرغم من كونه غير قادر على تقبل الكثير من الوظائف العمرانية الحديثة- ف «التعلم من التراث» أصبح سبباً كافياً للمحافظة على العمران القديم للأجيال القادمة. وقد صاحب ذلك التوجه قبول المجتمع الدولى لأفكار «إعادة تأهيل واستعمال المناطق التراثية Rehabilitation and Reuse» وحتى السماح بالتغيير Adaptive re-use» كمناهج قادرة على الاحتفاظ بـ «جوهر» الماضى حتى تقدره الأجيال القادمة بنفسها.

ومع قبول هذه التغيرات الفكرية تم عكس التوجهات لهدم أحياء المدن القديمة لصالح برامج «التجديد العمرانى» التى سادت فى النصف الأول من القرن العشرين لصالح الحفاظ وإعادة التأهيل وحتى الترميم الأثرى

الكامل اعتماداً على القيمة التاريخية للمناطق العمرانية وقدرتها على جذب السياحة الثقافية. لذلك فإن إدارات المدن وبلدياتها غيرت رؤيتها للمناطق التاريخية من كونها عائقاً فى وجه التنمية الحديثة ومسئولية ثقيلة إلى كونها إمكانية اقتصادية وثقافية. حتى إن مدن العالم أصبحت تقدر استمرارية التراث الإنسانى فى مجال العمران وتجاهد من أجل خلق هذا التواصل العمرانى لأهداف ثقافية ولجذب نصيبها العادل من سياحة العالم الثقافية.

هدف هذا الكتاب هو تبصر الدور والمعنى المنوط بمناطق العمران التاريخى فى مدننا المعاصرة، وكذا المداخل التى يمكن تبنيها للتعامل مع هذه المناطق. الكتاب يناقش أيضاً دور الهيئات العالمية والمحلية التى نجحت فى تفعيل تقدير المجتمعات المحلية لتراثها العمرانى وإمكانية التعلم منه بل والاستمتاع به فى نفس الوقت. فهذا التقدير للمناطق التاريخية تمت ترجمته إلى مجال واسع من مناهج التعامل فى البيئات العمرانية المتقدمة والنامية. ومن هذا المفهوم فإن الكتاب يقدم رؤيته عن التعقيد الواجب مراعاته عند التعامل مع الجهات المتباينة المشتركة فى الاهتمام بتراثنا المعمارى خاصةً من خلال منظور العولمة الحالى الذى قرب بين سكان كوكبنا الصغير وخفض من تكلفة الانتقال والاتصال. فـ«عولمة» السياحة الثقافية ومؤسسات الأعمال جعلتها غير مرتبطة بمكان محدد بل دائمة السعى لأماكن جديدة ذات تميز ثقافى وحضارى حتى توفر لعملائها خدمات على مستوى عالٍ من الرفاهية. لذلك لجأت المجتمعات المحلية إلى الحفاظ العمرانى كأداة لتحقيق التميز الثقافى والعمرانى القادر على جذب السياحة ومؤسسات الأعمال ذات الطابع الدولى العابر للقارات.

مفاهيم الحفاظ الآثارى Preservation وإعادة بناء المبانى التراثية Replication وإعادة التأهيل Rehabilitation وحتى إعادة الاستعمال مع السماح بالتغيير Adap tive re-use هى مفاهيم محورية لتطوير مناقشات

هذا الكتاب. فتنوع هذه المفاهيم يعطى لكل مجتمع محلى حرية صياغة منهجه الخاص فى التعامل مع مناطقة العمرانية التقليدية بناءً على تقديره لكلٍ من هذه المفاهيم واعتقاده بصحتها. فعلى سبيل المثال يمكن لمجتمع محدد أن يقتنع بأن إعادة الاستعمال بتصرف هى أكثر المفاهيم كفاءة فى تحقيق استدامة التراث العمرانى بينما يراه مجتمع محلى آخر على أنه تغيير فى المصداقية التاريخية. وبناءً على ذلك فإن المجتمع الأول لن يمانع فى «إدخال» استعمالات عمرانية جديدة إلى منطقة العمران التاريخى بينما قد يتردد المجتمع الثانى فى إجراء أى تعديل طفيف على الأنشطة التقليدية «الراكدة» اقتصادياً والمتوطنة بالمنطقة. ومع هذا التنوع المحلى فإن إدخال مفهوم التراث الإنسانى العالمى World Heritage خلال العقود الثلاثة الأخيرة زاد من تعقيد عملية اختيار المجتمع المحلى لمنهجه فى الحفاظ على عمرانه التقليدى حيث أصبح المجتمع الدولى مهتماً بمراجعة مناهج المجتمعات المحلية فى التعامل مع تراثها بل والإشراف على تطبيقها. وقد نتج عن ذلك بعض الحساسية بين الهيئات الدولية المشاركة فى حماية التراث العالمى وبين الجهات المحلية المسئولة فعلياً عن التراث فى تقدير أفضل سبل حماية ذلك التراث. وقد كثفت حاجة المجتمعات المحلية للتمويل الدولى النقاش حول صلاحية بعض ممارسات ومفاهيم الحفاظ على التراث العمرانى كأدوات لضمان استدامة التراث فى البيئات المحلية المختلفة.

ولغرض سهولة قراءة المناقشة العلمية فى هذا الكتاب فإنه يجدر من البداية تحديد التعريفات التالية للمفاهيم المختلفة التى يتبناها المؤلف:

الإحياء Restoration: إعادة المبنى أو المنطقة التاريخية لواحدة من حالاتها الأصلية وهذا غالباً ما يكون منهجاً ثقافياً تعليمياً. وهذا التعريف منفصل عن الواقع ولا ينتج عنه اندماج المنطقة التى يتم إحياؤها فى حياة المدينة المعاصرة حيث إن إدخال أنشطة تتجاوب مع السياحة الثقافية أو

إجراء أى تعديل مادى على المنطقة لهذا الغرض يكون غير مقبول.

إعادة التأهيل Rehabilitation : وهو تعريف أقل تقييداً حيث يعنى إعادة استعمال المبنى أو المنطقة العمرانية بالكامل لنفس الاستعمال القديم أو استعمال آخر مع أقل قدر ممكن من التدخل المادى فى الخصائص العمرانية والمعمارية. وربما يكون أكثر التطبيقات السائدة لهذا المفهوم هو إعادة تأهيل المبانى السكنية القديمة لاستعمالها كسكن لفئات الدخل المرتفع.

إعادة الاستعمال بتصرف Adaptive re-use: هو مفهوم أكثر حرية حيث يسمح بالتغيير والإضافات المادية الضرورية لتوطين النشاط العمرانى الجديد بينما يحاول الحفاظ على الصفات العمرانية الأساسية.

التقليد Replication: تقليد وإعادة بناء مبنى أو منطقة عمرانية عندما لا يمكن الحفاظ عليها بسبب حرب أو كارثة طبيعية أو سبب طارئ، وأحياناً لملء فراغات بين مبانى منطقة ذات طابع عمرانى من أجل الحفاظ على الطابع العمرانى وجوهر التاريخ لأسباب غالباً ما تكون رمزية.

إعادة البناء فى موقع جديد Relocation: مفهوم غير سائد يكون ضرورياً عندما لا يمكن الحفاظ على وحدة المبنى أو المبانى فى موقعها الأصلى فتصبح إعادة بنائها فى موقع جديد اختياراً مكلفاً ولكن ضرورى. وربما تكون المنطقة التاريخية فى سان فرانسيسكو التى نشأت عند نقل المبانى ذات الطراز الـ «فيكتورى» مثالاً على هذا المفهوم (كيفن لنش ١٩٧٤). كذلك فإن نقل معبد أبو سمبل الفرعونى فى صعيد مصر مثالاً جيداً آخر على مثل هذا الجهد الدولى المكلف لإعادة البناء فى موقع جديد بعد تكوين بحيرة ناصر من جراء بناء السد العالى.

هذا الكتاب يتبنى تعريف «الحفاظ العمرانى» على أنه مفهوم شامل لكل المفاهيم اللازمة للتعامل مع العمران القديم وكأنه يحدد «توجهاً» للحفاظ على الشخصية العمرانية لأحياء المدينة يمكن أن يندرج تحتها العديد من

الممارسات والمفاهيم المختلفة. فالتاريخ العمرانى المتميز يضيف إلى مدننا معنى وهدفاً للتنمية يتخطى جماليات تشكيلها العمرانى. فالمعنى الذى يضفيه التاريخ قد ينتج عن صفات طبيعية متميزة أو الارتباط بحوادث سياسية خاصة أو معنى اجتماعى عميق (واين أتو ١٩٧٩ ص ٢٩٧-٣١٩).

هذا الكتاب يتبنى مدخلاً متوازناً فى عرض موضوع الحفاظ العمرانى عن طريق تغطية الجوانب النظرية والعملية والتى ناقشها المؤلف خلال السنوات الخمس الماضية فى مؤتمرات وندوات دولية. كذلك تعتمد المناقشات العملية للموضوع على تجارب حقيقية فى مصر ذات التاريخ المتنوع والحس العمرانى الممتد وتجارب من دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الجهود غير المسبوقة فى التنمية العمرانية والحفاظ العمرانى خلال فترة زمنية قصيرة من تاريخها. كذلك يقدم الكتاب تجارب حقيقية معاصرة من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على خلق «توجهات عمرانية» تركز على تقوية التراث العمرانى حتى بدون أن يكون تاريخياً. وهو ما يمكن أن يندرج تحته مفهوم «خلق» التراث العمرانى وليس الحفاظ عليه بما يمكن أن يثير مناقشات عن الأصالة والمرجعية التاريخية.

هذا الكتاب نتيجة بحث متواصل ومركز على مدى السنوات الخمس الأخيرة يحاول الإجابة عن سؤال هام يواجه مخططى المدن والمصممين العمرانيين وحتى مديرى المدن عن «ماذا نفعل بالمناطق العمرانية القديمة داخل المدينة؟». وقد تمت كتابته بين مدن القاهرة والشارقة ودبى خلال قيام المؤلف بتدريس موضوعات التصميم العمرانى والحفاظ على المناطق التاريخية فى جامعات القاهرة وجامعة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تقديم كل فصول الكتاب فى مؤتمرات علمية عالمية وإقليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة بين أعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ حيث أحس المؤلف بأهمية جمع هذه البحوث المنفصلة

فى كتاب واحد يخدم الباحثين فى هذا المجال. وقد قمت بترجمته إلى اللغة العربية بعد نشره باللغة الإنجليزية بحوالى ثلاثة شهور حتى تعم الفائدة للمهتمين بمجال الحفاظ العمرانى فى عالمنا العربى.

دكتور مهندس/ أحمد محمد صلاح الدين عوف

استشارى التخطيط والتصميم العمرانى

أستاذ التصميم العمرانى، جامعة القاهرة – يونيو ٢٠٠٠

الفصل الأول

تاريخ العمران فى دولة الإمارات العربية المتحدة[١]

١-١ مقدمة:

تعتبر الأصول التاريخية لمدن دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة مباشرة لمواقعها المتميزة كموانئ محمية لسفن الصيد وسفن صيد اللؤلؤ التى اعتمد عليها السكان كمورد اقتصادى أساسى منذ وصول السكان الأوائل للمنطقة خلال القرن السادس عشر الميلادى[٢]. ويشير تاريخ المنطقة إلى عدم وجود أى نظام حكم موحد لكامل الساحل حيث تواجدت قبائل تحكمت فى أجزاء منفصلة من الساحل فى البحرين وقطر والإمارات التى تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً. وبخلاف قبيلة بنى ياس التى مثلت أكبر قبائل المنطقة والتى اعتمدت على تربية الحيوان وتجارة القوافل والزراعة لتوفير الدخل المناسب لأفرادها فإن باقى القبائل التى سكنت المنطقة كان اعتمادها على البحر ومصادره الاقتصادية المختلفة[٣] مما أنتج نظاماً عمرانياً مزدوجاً كانت عاصمة مدنه البحرية هى مدينة رأس الخيمة وعاصمة مدنه البرية هى مدينة أبوظبى. إلا أن مدن المنطقة لم تكتسب أبداً مكانة عمرانية متميزة قبل اكتشاف البترول نظراً لبيئتها الطبيعية محدودة

الموارد مقارنة بالمدن ذات الظروف الطبيعية الأفضل فى عمان والعراق وإيران والهند. فمدن المنطقة لم تكن ذات أولوية لدى السفن العابرة التى فضلت مدن سلطنة عمان لتتزود منها بالمياه والمواد الغذائية اللازمة لرحلاتها الطويلة نظراً لظروفها الطبيعية الأفضل واستقرار نظام الحكم بها منذ القرن الرابع عشر الميلادى. لذلك فإن مدن المنطقة كانت تعتمد على مواردها الاقتصادية المحدودة التى يمكن استغلالها محلياً والقليل من التجارة الخارجية أو تموين السفن العابرة كمصدر اقتصادى خارجى. وقد مثل صيد اللؤلؤ وتجارته الحرفة الاقتصادية الرئيسية التى ميزت المنطقة فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية حتى بدايات القرن العشرين.

اقتصاد المنطقة كان بسيطاً ويمتد فى مناطق محدودة إلى قلب الصحراء عند توافر المراعى المناسبة للحيوان بعد هطول الأمطار الشتوية القليلة، لذلك فإنه كان غير قادر على توفير الدعم الكافى لأكثر من عدد محدود من التجمعات العمرانية المنفصلة صغيرة الحجم. وقد شجع هذا النمط العمرانى صعوبة النقل البرى داخل المنطقة بسبب المسطحات المائية الملحية عالية القلوية وغير العميقة الممتدة بطول الساحل (السبخات). هذه الصعوبة فى النقل البرى زادت من استقلالية نظم الحكم فى الساحل وجعلت من الصعب توحيدها تحت نظام واحد بسبب صعوبة توفير الحماية السياسية أو الاقتصادية لكل المنطقة من خلال الانتقال البرى السهل. إلا أنه فى المناطق التى تمتعت بسهولة أكبر فى الحركة البرية مع إمكانية توفير مراعٍ وزراعات محدودة بها كان وجود حكومات مستقرة بها أمراً ممكناً.

١-٢ الاهتمام الغربى فى منطقة الخليج:

بدأ الاهتمام الغربى فى منطقة الخليج مع بدايات القرن السادس عشر الميلادى مع وصول البرتغال فى بعثة ماجلان التى اكتشفت الطريق إلى الهند

بمساعدة البحار العربى ابن ماجد. إلا أن هذا الاهتمام البرتغالى استقر فى شمال الخليج ولم يكن له تأثير مباشر على الساحل الجنوبى للخليج الذى تشكلت منه دولة الإمارات العربية فيما بعد. كذلك فقد صاحب هذه الفترة الامتداد العثمانى فى شمال إفريقيا وبلاد الشام والحجاز مما ترك منطقة الخليج خارج مجال الهيمنة التركية. وقد تميزت هذه الفترة بامتداد حكم القبائل المختلفة بالمنطقة إلى أجزاء من الساحل الشرقى لإفريقيا (زنجبار وموريشيوس وأجزاء من تنزانيا) وأجزاء من الساحل الشمالى للخليج (لنجه وقشم(٤)) وحتى بعض نقاط الساحل الغربى للهند من خلال التجارة البحرية. ومع تزايد الاهتمام الغربى بالتجارة مع الهند والشرق الأقصى خلال القرنين التاليين نتج الاحتكاك العسكرى بين القوى المحلية والقوى الغربية القادمة إلى الخليج والتى هددت تجارته واستقلاله.

ومع قدوم البريطانيين إلى الخليج فى عام ١٦٢٢ وطردهم للبرتغال من «هرموزا» على الشاطئ الفارسى لحماية مصالحهم فى شركة الهند الشرقية، بدأ احتكاكهم بالقوى البحرية للقواسم الذين حكموا المنطقة الممتدة من الشارقة وحتى رأس الخيمة وأحسوا بخطر التواجد البريطانى على تجارتهم البحرية.

ومع تنامى القوة البحرية للقواسم (والتى لم تكن منظمة بعد بشكل قوة بحرية) والتى قدرتها مصادر بريطانية بـ ٦٣ سفينة بحرية كبيرة و٨١٠ سفن صغيرة فى عام ١٨٠٦، تم توقيع معاهدة تبادل مصالح بين شركة الهند الشرقية وبين القواسم تضمن حرية التجارة للقواسم مع سواحل الهند(٦) فى مقابل السماح للسفن البريطانية بدخول الخليج.

إلا أنه بعد ثلاث سنوات فقط من هذه المعاهدة حدث تضارب واضح فى المصالح بين القواسم والبريطانيين نتج عنه هجوم شرس للقوات البريطانية على عاصمة القواسم فى رأس الخيمة فى عام ١٨٠٩ أدى إلى تدمير كامل

شكل -١- خريطة الخليج عام ١٦٦٩ (٥)

للمدينة بواسطة مدافع الأسطول البريطانى. وقد استمرت بعدها المعارك المتفرقة بين الجانبين داخل الخليج وأمام السواحل الهندية حتى عام ١٨١٩ حيث كانت الموقعة الفاصلة بين الطرفين بهجوم الأسطول البريطانى مرة ثانية على مدينة رأس الخيمة حيث قدرت خلالها القوة البحرية للقواسم بـ ٨٩ سفينة حربية كبيرة و١٦١ سفينة صغيرة وحوالى ١٠٣٠٠ مقاتل (٧). وفي عام ١٨٢٠ تم توقيع معاهدة صلح بين الطرفين انتهى بمقتضاها تواجد القواسم فى شمال الخليج وأصبح الوجود البريطانى فى الخليج تواجداً دائماً لضمان عدم تجدد تعارض المصالح مرة أخرى (٨). ومن خلال هذه المعاهدة كان تحكم البريطانيين فى العمران المحلى وسيلة لتوجيه التوزيع السكانى على الساحل ولتحديد ممارسة السكان لبعض الأنشطة الاقتصادية. وقد زادت أهمية مدينة الشارقة بعد هذه المعاهدة نظراً لسقوط مدينة رأس الخيمة كعاصمة للقواسم.

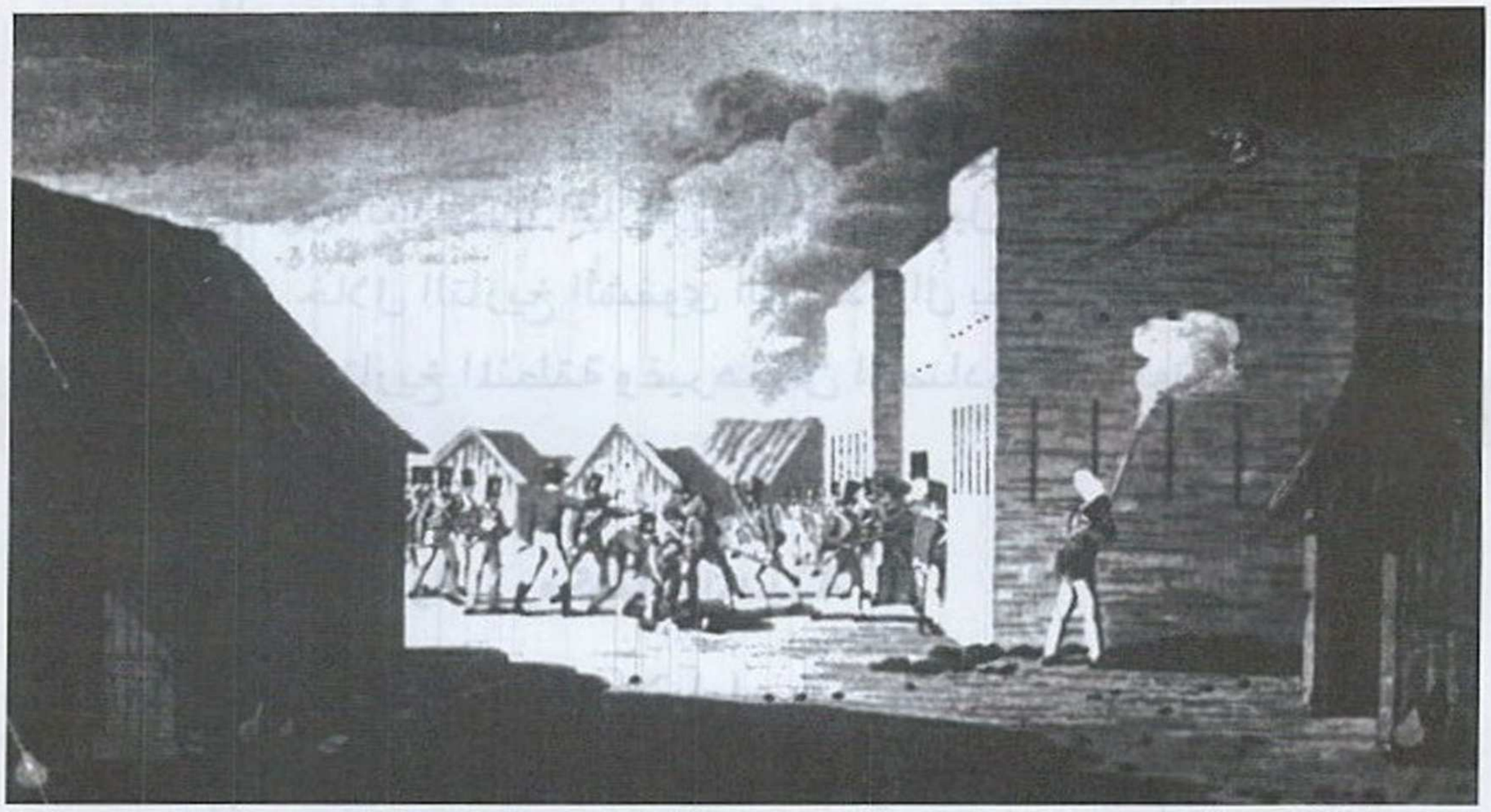

شكل -٢- موقعة رأس الخيمة ١٨١٩ (٩)

١-٣ وصف المستقرات العمرانية القديمة على ساحل الخليج

لم يتوافر أى وصف مفصل للعمران على الساحل الجنوبى للخليج العربى فى كتابات الرحالة العرب للمنطقة مثل ياقوت الحموى أو المقريزى أو غيرهم واقتصر الوصف الموجود على وصف ورسومات الرحلة والزوار الأجانب الذين جابوا المنطقة فيما بعد القرن السابع عشر. وربما يكون أهم وصف قديم لأى مدينة على ساحل الإمارات هو وصف الجنود البريطانيين لمدينة رأس الخيمة عام ١٨١٩ والذى صاحبته رسومات للموقعة الحربية يظهر بها بعض الأبراج الدفاعية والمنازل. وربما يمكننا تقدير عدد سكان مدينة رأس الخيمة وما يحيطها من توابع عمرانية بحوالى خمسين إلى ستين ألف نسمة بناءً على تقديرات البحرية البريطانية لأعداد المحاربين من جانب القواسم. ويجب أن نتوقع أن هذا العدد السكانى الكبير للقواسم تطلب وجود أكثر من مستقرة عمرانية ذات حجم عمرانى ملحوظ لم يذكرها الرحالة الأجانب فى كتاباتهم ربما لقلة الأسفار فى هذا الجانب من العالم أو لصعوبة

حركة الأجانب فى بيئة الصحراء. أما أول مصادر موثقة عن العمران بالمنطقة فهى الصور الجوية التى صاحبت التنقيب عن البترول فى ثلاثينيات القرن العشرين، أما تاريخ العمران قبل هذه الصور الجوية فهو متاح فقط من خلال التاريخ الشفوى الذى لا زال يحمله كثير من كبار السن فى رواياتهم عن تاريخ المنطقة وغيرها من المصادر غير الموثقة.

١-٤- الهيكل العمرانى ومكونات المدينة

تتميز المدن الرئيسية بدولة الإمارات العربية المتحدة المكونة لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة بوقوعها على مسطح مائى داخلى (خور)[١٠] من أجل توفير مرفأ آمن لسفن الصيد وسفن الغطس من أجل اللؤلؤ وسفن التجارة التى شكلت محور الحياة الاقتصادية للسكان. فالموقع التقليدى لمدن الدولة على ساحل خارجى وآخر داخلى هى الحد الأدنى لإمكانية توفير الطعام للسكان من الأسماك فى أى نوع من الظروف الجوية وظروف المد والجزر العنيفة داخل الخليج. إلا أن التفسير الحقيقى لهذه الخاصية للموقع قد يكون توفير الحماية للسكان ضد أى هجوم خارجى عن طريق البر أو البحر. حتى إن موقع مدينة أبو ظبى تم اختياره بعناية ليتحول إلى جزيرة كاملة أثناء المد العالى لمياه الخليج بما يجعل الدخول إلى المدينة سواء من جهة البحر أو من جهة البر تحت السيطرة الكاملة للمدافعين المرابطين فى أبراج دفاعية فى مواقع مختارة.

وقد زاد من أهمية وقوع المدن على «أخوار» وجود المستنقعات الملحية (السبخات) بطول ساحل الخليج الممتد من الخفجى شمالاً وحتى رأس الخيمة جنوباً بما يمنع الحركة البرية السهلة بين مدن الساحل. لذلك فقد كان الهجوم العدائى على مدن الساحل ممكناً فقط من جهة البحر مما جعل الخور يمثل خطاً دفاعياً ثانياً فى مواجهة أى هجوم بحرى. وأمام هذه

شكل رقم -٣- صورة جوية لمدينة الشارقة عام ١٩٣٥

الصفة المميزة للموقع أصبحت الكتلة العمرانية الأساسية فى معظم مدن الخليج مطلة على الخور الداخلى بينما كانت التحصينات تنشأ فى مواجهة ساحل الخليج المفتوح أو على حدود الصحراء من جهة البر.

إحدى الخصائص الأخرى المميزة لعمران مدن الإمارات العربية المتحدة هو وجود نظام دفاعى متكامل يتكون من حصون وأبراج دفاعية وأسوار سواء كجزء من الكتلة العمرانية للمدينة أو منفصل عنها ومنتشر حولها. إلا أن حجم وشكل مكونات هذا النظام الدفاعى اختلفت من مدينة لأخرى حتى إن بعض الحصون تقلص حجمها إلى غرفة واحدة فى مواقع متقدمة كنوع من الإنذار المبكر بينما نما حجم بعضها الآخر لتصبح قلعة دفاعية متكاملة ومقراً للحكم. إلا أن هذا النظام الدفاعى كان هدفاً دائماً للبحرية البريطانية التى منعت إنشاء أى أبراج جديدة بل وهاجمت القائم منها عند أول محاولة ترميم أو صيانة. وقد منعت البحرية البريطانية إنشاء أى أبراج دفاعية جديدة على طول الساحل بعد معاهدات عام ١٨٢٠ كوسيلة لفرض السلام على الساحل والتحكم فى العلاقات السياسية والتجارية بين القبائل.

شكل رقم -٤- حصن الحاكم فى عجمان ١٩٥٠

ونظراً لارتباط الحصون الرئيسية بنظام الحكم فقد تحولت إلى رموز لنظام الحكم ومقراً للحاكم وأصبح شكلها العمرانى يميز كل إمارة عن الأخرى.

أما آخر وأهم المميزات العمرانية الأساسية لمدن الخليج فكانت المسجد وما يحيطه من أسواق ومحلات تجارية والتى مثلت القلب النابض لحياة السكان اليومية.

١-٥- خاتمة: العمران الحديث لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يعود تاريخ العمران الحديث لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد إعلان الاتحاد وحدوث تغير ملحوظ فى نمط الحياة اليومية للسكان وإعادة توزيع السكان بين الإمارات السبعة المكونة للاتحاد اعتماداً على توافر فرص العمل والخدمات بمناطق الدولة المختلفة. ولتحقيق هذا التغيير العمرانى الضخم فى تلك الفترة الزمنية المحدودة فقد اضطرت مدن الدولة لتبنى المعايير العالمية لتنظيم العمران

والتى لم تعطى اهتماماً كافياً لهيكل المدينة التقليدية ومكوناتها الرئيسية. وحتى يخرج العمران الحديث متوافقاً مع الظروف المحلية فقد تمت مراقبة أعمال الاستشاريين الأجانب عن قرب لضمان الحد الأدنى من الخدمات مثل وجود مسجد لكل منطقة سكنية جديدة وتوزيع لقطع الأراضى يضمن الخصوصية. إلا أن باقى الخصائص المميزة للعمران التقليدى مثل وجود نظام لحركة المشاة يتداخل مع العمران، والتوزيع المتجانس للفراغات العمرانية التى تمارس فيها الجماعة المحلية أنشطتها، والترابط التقليدى بين الأنشطة العمرانية المختلفة داخل المناطق السكنية لم تتم إعارتها الاهتمام الكافى.

ومع تحقيق الكفاءة الوظيفية الفائقة، فإن التنمية العمرانية الحديثة فى الإمارات العربية المتحدة عانت مثل باقى مدن العالم ذات التنمية السريعة من فقدان الهوية المحلية وشخصية العمران. وربما يكون هذا التأثير متوقعاً فى مناطق المدينة المخصصة للعمل والتجارة كنتيجة مباشرة لقوى «العولمة» فى قطاع الأعمال. إلا أن المناطق السكنية الجديدة أيضاً لم تقاوم التغيير لعدم قدرة الشوارع الضيقة المتعرجة والبيوت المتلاصقة على التكيف مع متطلبات الخدمات المتطورة للحياة المعاصرة مثل شبكات المرافق وطرق السيارات وتكييف الهواء للمبانى. إلا أن هذا الفقدان لهوية العمران فى المناطق السكنية لا زال قابلاً للعلاج ليتوافق مع القيم الاجتماعية للسكان الذين لا زالوا متمسكين بالتقاليد والعادات المميزة للمجتمع الخليجى. فالكثير من مميزات العمران الحديث يمكن بسهولة تطويعها لحاجات المجتمع المحلى دون محاولة تقليد العمران القديم الذى أصبح لا يفى بأغراض الحياة اليومية المعاصرة.

هنا يبرز دور الحفاظ على مناطق كاملة من العمران القديم كوسيلة يدافع بها المجتمع عن تراثه حتى يمكن للأجيال القادمة أن تتعلم عن وسائل

الأولين فى الحياه داخل المدينة قبل أن تضيع ملامح العمران التقليدى للأبد. وهنا تجب الملاحظة أن العمران السريع خلال العقود الأخيرة ومضاعفة حجم العمران مرات عديدة جعل العمران الحديث لا يتنافس مع مناطق العمران التقليدى التى أصبح الهدف منها ثقافياً واحتفالياً أكثر من كونه للوفاء بمتطلبات السكان اليومية.

المستقبل العمرانى لمدن دولة الإمارات العربية المتحدة بدأ يتحدد بوضوح خلال الأعوام القليلة الماضية من خلال البحث الدقيق الموضوعى فى مجالات العمارة والتخطيط العمرانى والتصميم العمرانى وتنسيق المواقع وليس من خلال التعاطف الوجدانى مع الأشكال العمرانية التقليدية. إلا أنه لازالت هناك الحاجة إلى لوائح تنظيمية للعمران ولإنشاء المبانى لا تتعارض مع الطموحات الاقتصادية للمدن المختلفة بالدولة ويمكنها أن تحقق الهوية المحلية للمدينة. ففى عالم تحكمه حقائق اقتصادية قاسية، وعلى المدى الطويل، ستكون قواعد المنافسة الاقتصادية هى المحددة لشكل ومحتوى العمران وليست الحاجات الاجتماعية التى ليس لها عمق اقتصادى يحافظ على استمراريتها كما حدث فى الكثير من مدن العالم خلال القرن العشرين. فالنظرة إلى المستقبل يجب أن تكون واقعية، متوافقة اجتماعياً، مرنة، وفى نفس الوقت محققة لحاجة المجتمع فى الإحساس بالتميز وأنه يملك جذوراً عميقة فى التاريخ.

منظر عام لديرة
دبي عام ١٩٥١

الفصل الثانى

الأحياء التاريخية فى قلب المدن[١١]

٢-١- دور الأحياء التاريخية

اكتسبت الأحياء التاريخية فى المدن أهمية خاصة ك «تراث إنسانى» يستحق الحماية حتى تراه الأجيال القديمة وتستطيع تقدير العمارة والعمران التقليدى بنفسها. وبصفة خاصة فى مناطق العالم التى تميزت بمعدلات تنمية عمرانية سريعة خلال العقود القليلة السابقة والتى أصبحت تهدد الأجيال القادمة بفقدان اتصالها بتراثها العمرانى.

وتقدير المجتمع للعمران التقليدى قد يتعرض لهزات عنيفة إذا ما تعارض مع الأهداف الملحة للتنمية الاقتصادية إذا ما عجزت مناطق العمران التقليدى عن توفير مساحات الأراضى المناسبة للاستعمالات الحديثة فى المواقع الملائمة. فالاستعمالات التى لم تعرفها المناطق التقليدية مثل الصناعة الحديثة ونظم النقل المتطورة ومناطق الترفيه وغيرها أصبح من الصعب توطينها فى المناطق التاريخية من المدينة. حتى الأنشطة التى اعتادتها المناطق التاريخية على مدى عمرها الطويل مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة تغيرت متطلباتها العمرانية وعلاقاتها الداخلية مما

اضطرها إلى الانتقال إلى مناطق عمرانية جديدة يمكنها من خلالها توفير الخدمات الحديثة والمرافق التى يتطلبها المستعملون. وفى غياب تقدير بعض المجتمعات لتراثها العمرانى فقد تبنت هذه المجتمعات «التجديد العمرانى» بإزالة مناطق تاريخية بأكملها من أجل السماح بتنمية حديثة بينما تركت مناطق تاريخية أخرى لتتدهور وتصبح مقصد الفئات الاجتماعية المتدنية بعد أن تحولت التنمية إلى مناطق أحدث ذات تكلفة تنمية أقل.

لذلك فإن السؤال التقليدى الذى يواجه المسئولين عن مدننا القديمة منذ مطلع القرن العشرين هو ماذا عسانا نفعل بالمناطق التاريخية داخل المدينة؟ وما هى الآلية المناسبة للتنمية؟ وقد زاد من صعوبة الإجابة عن هذه الأسئلة بواسطة الجهات المحلية تدخل العديد من الجهات المهتمة بالأحياء التاريخية مثل الآثاريين وهيئات الآثار والجمعيات الثقافية ومخططى العمران.

٢-٢ الحفاظ، الترميم، وإعادة التأهيل

يمكن تنظيم مناهج التعامل مع المناطق التاريخية خلال النصف الثانى من القرن العشرين تحت ثلاثة عناوين أساسية: الحفاظ والترميم وإعادة التأهيل.

الحفاظ Preservation : يعنى إبقاء ما لدينا على ما هو عليه وحمايته من أى تغيير يمكن أن يطرأ على وضعه الحالى. فإذا وجدنا «أطلال» عمران تاريخى نبقيها على نفس الصورة ونحميها من أى تنمية عمرانية مستحدثة فى حدود نطاق للحماية نحدده حولها. هذا المنهج تفضله هيئات الآثار حتى يمكنها الحفاظ على ما تبقى من تراث الحضارات العتيقة كمصادر للتعلم والتنوير فى المستقبل. والأمثلة على هذا المنهج يمكن رؤيتها فى قلب مدينة روما وقلب مدينة القاهرة حيث يمكن أن يؤدى أى تدخل فى هذه المواقع إلى تغيير فى صبغتها التاريخية وفى قدرتها على نقل الرسالة المنوطة بها عبر

الأجيال. وهذه المواقع تكون ذات قيمة للزوار والباحثين إلا أنها لا تضيف أى قيمة حقيقية لحيوية أداء المدينة لوظائفها إلا إذا كان عدد كبير من السكان يستطيع الاعتماد على الوظائف التى تولدها السياحة داخل المدينة. لذلك فإن قرار الحفاظ على مناطق كاملة داخل المدينة وإبعادها عن مجال التنمية العمرانية الحديثة يصبح قراراً صعباً لما قد يتطلبه من تعويضات مادية كبيرة للمتضررين من منع التنمية العمرانية الحديثة أو توفير أراضٍ بديلة للتنمية العمرانية فى مناطق أخرى داخل المدينة. أيضاً فإن التعديات على مواقع الحفاظ العمرانى داخل المدينة غالباً ما تمثل مشكلة حقيقية للجهات الإدارية فى المدينة إذا ما كانت التعويضات المقدمة غير مناسبة أو كانت هذه المواقع المحمية من التنمية ذات أهمية خاصة لأداء المدينة لوظائفها أو أن تكون هذه المواقع محاطة بمناطق ذات قيمة اقتصادية كبيرة داخل المدينة. وتمثل منطقة المريجة داخل مدينة الشارقة مثالاً نموذجياً لمنطقة تراثية لها قيمة اقتصادية عالية بحيث لا يمكن حجبها عن التنمية.

الترميم Restoration : هو منهج آخر فى التعامل مع المناطق التاريخية يسمح بالتدخل لإعادة المنطقة (أو المبنى) للشكل الذى كانت عليه فى وقت محدد من تاريخها. هذا المنهج يناسب التطبيق على مستوى المبنى الواحد ويفضله المختصون بالتاريخ وجمعيات حماية الثقافة. فالمرمم يبدأ بتحديد الحالة الأصلية للمبنى التى يريد إعادة المبنى إليها، ثم يتخذ قرارات لإزالة أى إضافات أو تعديلات طرأت بعد التاريخ المحدد للترميم باعتبارها غير أصلية وغير معبرة عن التراث. وتكون صعوبة هذا المنهج عند التعامل مع مبانٍ مرت بمراحل تاريخية متعاقبة حيث يلزم اتخاذ قرارات تحدد أى المكونات المادية تتم إزالته وأى تلك المكونات تبقى وتعاد إلى حالتها الأصلية. فعلى سبيل المثال عاش سور القاهرة الشمالى خلال مراحل تاريخية متعاقبة مما استلزم اتخاذ قرار أثناء إعداد مشروع الترميم المعمارى له بالكشف عن غرف الجند التى مثلت جزءاً أساسياً من بدن السور الأصلى والتى تم

إنشاؤها فى العصر الأيوبى، وبالتالى إزالة جزء من المقابر التى شيدت منذ القرن السابع عشر. وفى نفس الوقت تم اتخاذ قرار بالإبقاء على التعلية التى قام بها الفرنسيون أثناء حملتهم العسكرية على مصر عام ١٧٩٩ باعتبارها جزءاً آخر من تاريخ السور لا يمكن إغفاله[١٢] رغم أنه لا يعود إلى الأصل التاريخى للسور. وقد طبق هذا المنهج على عملية ترميم مبنى الحصن التاريخى بمدينة الشارقة، حيث تمت إعادته إلى ما كان عليه فى الخمسينات من القرن العشرين وإزالة كل الإضافات التى تمت على المبنى بعد ذلك مثل أبواب خارجية كانت قد أضيفت إلى الدور الأرضى وعناصر زخرفية أضيفت إلى الواجهات باعتبارها غير معبرة عن أصل المبنى.

أما إعادة التأهيل Rehabilitation: فهى تناسب أكثر المبانى والمناطق التاريخية التى يمكنها أن تتقبل تغييرات طفيفة فى حالتها الأصلية من أجل أن تتناسب مع إعادة توظيفها لنفس الاستعمال القديم أو لاستعمال جديد. هذا المنهج يفضله متخصصو التنمية العمرانية ومخططو المدن حيث إنه لا يؤدى إلى حجز مساحات من المدينة عن التنمية العمرانية، كما أنه يسمح بتكامل تنمية كل مناطق المدينة القديمة والحديثة على حدٍ سواء. ويدخل ضمن هذا المنهج ثلاثة متطلبات أساسية حتى يمكن تطبيقه بنجاح: الاختيار الدقيق للوظائف العمرانية المسموح بها، تقدير حد التغييرات المادية المسموح بها، ثم أسلوب الإدارة العمرانية المطلوبة للموقع والتحكم فى عمران المنطقة المحيطة به. ويمثل حى المريجة بمدينة الشارقة أحد هذه المناطق التى بدأ تطبيق منهج إعادة التأهيل عليها بحياء ولا زال فى مراحله الأولية. إلا أن الجهود الكبيرة التى بذلت منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ للتعامل مع التراث العمرانى بمدينة الشارقة لفتت أنظار العالم حتى أعلنت منظمة «يونسكو» مدينة الشارقة عاصمة العرب الثقافية لعام ١٩٩٨ اعترافاً بجهودها فى صيانة تراث وثقافة المدينة للأجيال التالية.

الفصل الثالث

صيانة العمران بين النظرية والتطبيق: تغير المفاهيم[١٣]

٣-١- تطور الفكر فى مجال صيانة العمران

مثل مجال الحفاظ على العمران القديم Urban Conservation أحد المجالات التى ازدهرت باستمرار خلال الخمسين عاماً الأخيرة من القرن العشرين والتى شهدت تغيرات جذرية فى وجهات النظر الأكاديمية والعملية يمكن ملاحظتها على مستوى العالم. فقد تغيرت التعريفات الأساسية فى هذا المجال من المحافظة الأثرية إلى الترميم إلى الصيانة وإعادة التأهيل مما يعكس تغيّر مواقف المهنيين والأكاديميين فى تعاملهم مع المناطق التاريخية بالمدينة بناءً على تغير أهدافهم ومناهج تعاملهم. والفرضية التى يتبناها هذا الفصل هى أن التعليم الأكاديمى غيّر من تركيزه على تدريس كيفية حفظ التفاصيل العمرانية والمعمارية إلى الاهتمام بالنطاق العمرانى كله من أجل الحفاظ على الهوية العمرانية، والتعبير عن حيوية العمران التراثى، وتعليم الأجيال التالية عن الأساليب التراثية. وقد ساعد على إحداث هذا التغير وجود النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى شجع السياحة الثقافية على مستوى الكرة الأرضية وجعلها مؤثراً أساسياً على

رغبة كل مجتمع محلى فى الاحتفاظ بتراثه العمرانى وصيانته.

وتعد خصوصية مجال الحفاظ العمرانى فى التحدى الدائم بين الأكاديميين والمهنيين من جهة وبين الآثاريين ومخططى المدينة من الجهة الأخرى حول أفضل الوسائل الممكنة للتعامل مع المناطق التاريخية والحفاظ على طابعها التراثى. لذلك فإن هذا الفصل يتبنى مدخلاً مختلطاً فى مناقشة الموضوع حيث يبدأ بمناقشة تطور الأفكار النظرية فى مجال التعامل مع التَراث العمرانى والمعمارى ثم ينتقل إلى عرض تطبيقين عمليين يوضحان هذه التغيرات النظرية.

٣-٢- تغير المواقف بيَن التخطيط العمرانى وعلم الآثار

مثل موضوع صيانة عمران المناطق التراثية أحد الاهتمامات الأساسية لمخططى العمران، السياسيين، ومعلمى التخطيط العمرانى خلال جزء كبير من القرن العشرين. إلا أن جذور هذا الاهتمام تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما بدأت أوروبا تهتم بعلم الآثار وطرق الحفاظ على ما تبقى من آثار العالم القديم خاصةً فيما يخص آثار الفراعنة والرومان واليونان والصينيين. حيث تشكلت أهداف هذا الاتجاه الآثارى فى إبقاء هذا التراث الإنسانى للأجيال القادمة حتى ترى بنفسها وتتعلم كما تعلمت الأجيال السابقة حتى فى المدن التى لا زالت تحوى مناطق أثرية كثيرة متداخلة مع كتلتها العمرانية مثل مدن روما وأثينا والقاهرة. وقد تسبب هذا الاتجاه الآثارى فى إيجاد «جزر» غير منماة عمرانياً داخل المدينة (محميات أثرية) غالباً ما لا يقصدها سوى السياح الأجانب الذين يكونون القاعدة الاقتصادية الوحيدة لها. هذه المناطق المحمية داخل المدينة لم يسمح بمد شبكات المرافق إليها أو حولها حتى يمكن الحفاظ على حالتها الأصلية بدون تعديل مما تسبب فى حدوث تعارض واضح بين مصالح الآثاريين وخبراء

التخطيط العمرانى ومديرى المدن حتى إن معلمى تخطيط المدن كانوا يطالبون بإزالة المناطق القديمة من أجل التجديد العمرانى Urban Renewal بينما الآثاريون يطالبون بإبقاء المناطق التاريخية على حالتها دون أى تدخل preservation.

فمن وجهة نظر علم تخطيط المدن الحديث مثلت المناطق التاريخية عائقاً لتطوير العمران ليتقبل استعمالات حديثة ويساهم فى التنمية الاقتصادية بسبب الشوارع الضيقة المتعرجة وصعوبة إدخال شبكات المرافق والحركة الآلية. لذا فعندما لم يستطع الآثاريون إثبات الأهمية القصوى للأحياء التاريخية ووجوب إبقائها للأجيال التالية فغالباً ما كان نصيبها إعادة التخطيط بالكامل لإدخال شبكات مرافق حديثة، توفير شبكة حركة آلية متطورة، والسماح بإستعمالات أراضٍ جديدة. لذلك كان تعليم مخططى المدن خلال العقود الأولى من القرن العشرين فى اتجاه الإزالة والتحديث بينما تعليم الآثاريين فى اتجاه «أن الإبقاء على الأصل أفضل من الترميم وأفضل من إعادة البناء»(١٤). لذلك أصبح اهتمام كلا الفريقين داخل المدينة مختلفاً حيث كان الآثاريون يحاولون الحفاظ على المبانى ذات القيمة بينما يحاول المخططون تجاهل هذه المبانى والتركيز على تحديث شبكات المرافق واستعمالات الأراضى العمرانية. هذا التعارض بين اهتمام المخططين والآثاريين وغياب الحافز الاقتصادى جعل صيانة مناطق عمرانية كبيرة داخل المدينة أمراً غير مرغوب فيه لتعارضه مع عمليات التطوير العمرانى: إلا أن اتحاد المرممين الآثاريين الذى تكوّن فى الثلاثينات تصدى لاتجاه التجديد العمرانى بإصداره لميثاق التعامل مع المبانى التاريخية Athens Carta del Restauro Charter- والذى تبنى موقف الآثاريين بوجوب الحفاظ على التراث العمرانى(١٥).

على الجهة الأخرى كان اهتمام مخططى العمران وكثير من المعماريين

منصبّاً على تطوير البيئة العمرانية، توفير ظروف معيشية أفضل، تحسين شبكات الطرق، وتحسين الظروف الطبيعية داخل المدينة. فقد مثلت مدينة «إبنيزر هوارد» الحدائقية عام ١٨٩٨، المدينة المعاصرة لـ «كوربوزييه» عام ١٩٢٢، مدينة «الأميال العريضة» لـ «فرانك لويد رايت» اتجاهات التخطيط العمرانى فى ذلك الوقت حيث لم يظهر بها أى إشارة للمناطق التراثية أو تاريخ العمران. أما اتحاد المعماريين الدوليين خلال العشرينات فقد حدد أربعة عناصر أساسية يمكنها تحسين الظروف المعيشية بالمدن وهى: ١- الشمس، ٢-المكان، ٣-الخضرة، و٤-الحديد والخرسانة[١٦]؛ ببساطة فإن الاهتمام بالبعد التراثى للعمران لم يكن موجوداً.

٣-٣ المخططون العمرانيون، المعماريون والمجتمع الدولى

أدى فقدان المدن الأوروبية لكثير من أحيائها التاريخية خلال الحرب العالمية الثانية إلى بدء الاهتمام بما تبقى من التراث حتى يمكن الحفاظ عليه للأجيال التالية فى نفس الوقت الذى يتم فيه التحديث العمرانى وبناء الأحياء التى تهدمت داخل المدينة. وقد صاحب هذه الفترة تقنين التعليم الأكاديمى للمخططين العمرانيين لأول مرة فى التاريخ الحديث حتى يمكن توفير المهنيين اللازمين لعمليات إعادة إعمار المدن الأوروبية. وقد بدأ فى هذه الفترة تخفيف التعارض الحادث بين المخططين والآثاريين حول موضوع الحفاظ على التراث العمرانى حيث بدأت السياحة الثقافية تمثل مصدراً اقتصادياً أساسياً للكثير من المدن. ومع هذا التغير فى المفاهيم بدأ التعليم الأكاديمى يقدم تعريفات جديدة للترميم والصيانة العمرانية حتى يمكن للخريجين من المهنيين صيانة التراث العمرانى. وهو التوجه الذى تبناه اتحاد المعماريين الدوليين فى مؤتمره عام ١٩٦٤ فى فينيسيا فأصدر الميثاق الدولى لصيانة وترميم الآثار والمواقع Venice Charter. فقد مثل هذا الميثاق تغييراً

أساسياً عن ميثاق أثينا حيث اهتم بصيانة المواقع التاريخية وليس الآثار فى حد ذاتها[١٧]. كما أنه ساعد على امتداد فهم المجتمع الدولى للتراث ليشتمل على التراث العمرانى ويعترف بجهود مخططى العمران فى الحفاظ على التراث العمرانى. وقد نتج عن هذا التغير الدولى فى مفهوم التراث تكوين منظمة دولية غير حكومية عام ١٩٦٥ ICOMOS تعتنى بتطبيق ميثاق فينيسيا فى كل دول العالم. هذا المفهوم الجديد لـ «التراث الإنسانى» جعل صيانة التراث العمرانى مسئولية كل البشر بمن فيهم المخططون العمرانيون، مديرو المدن، والآثاريون[١٨]. ومع عام ١٩٨٧ تم إصدار ميثاق واشنطن Washington Charter والذى قنن لأول مرة طرق المحافظة على المناطق العمرانية التراثية بل وحتى المدن التراثية بما فيها من عناصر طبيعية أو من صنع الإنسان ما دامت تمثل قيمة تراثية هامة للمجتمع المحلى[١٩]. ومع هذا الميثاق زادت أهمية مخططى المدن عن أهمية متخصصى الآثار فى صيانة التراث العمرانى والمحافظة عليه مما انعكس على مناهج التعليم الأكاديمى لمخططى العمران والتى بدأت مع فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين فى تقديم برامج للصيانة التاريخية على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ومستوى الدراسة العليا (الماجستير والدكتوراه). حتى إن هذا التغير فى المفهوم جعل إعداد برامج الصيانة العمرانية مسئولية مخططى العمران والآثاريين والمنظمات الدولية والمحلية المهتمة بالموضوع.

٣-٤- تأثير السياحة الثقافية على صيانة العمران

أخذت التجارب العالمية الأخيرة فى مجال صيانة العمران حجماً غير مسبوق وتوجهات جديدة وحتى أصبحت تختلف فيما بينها فى الأهداف والتركيز ونوع الممارسة. ففى مدينة «وليامزبرج» بولاية فرجينيا الأمريكية Colonial Williamsburg Virginia تم تحويل المدينة الصغيرة بالكامل إلى

متحف حى ليس فقط للأشكال العمرانية ولكن أيضاً للممارسات الاجتماعية والأزياء وحتى أنشطة الحياة اليومية من أجل تنشيط السياحة الثقافية(٢٠). كذلك منطقة «سوجوكشيزم» التركية Sogukcesme فى «القرن الذهبى» بمدينة اسطنبول شهدت تجربة فريدة لترميم وإعادة بناء للشارع القديم بالكامل ليتحول إلى متحف حى للعمارة والأشكال العمرانية القديمة قادر على جذب أنشطة اقتصادية جديدة للمنطقة(٢١) حيث تحولت البيوت المتلاصقة إلى فندق. فهذه التجارب وغيرها أصبحت تعتمد على السياحة الثقافيةَ على مستوى العالم والتى تحول اهتمامها من الآثار العظيمة للتاريخ البعيد إلى الآثار الأبسط التى تعبر عن مقومات الحياة اليومية للمجتمع التراثى حتى ولو كانت مبنى صغيراً ذا قيمة اجتماعية أو فندق قديم أو حتى مزرعة تدار بشكل تقليدى كما هو الحال فى منطقة «آميش» بولاية بنسلفانيا الأمريكية Amesh Country- Pennsylvania. وقد تم تقدير أهمية هذا النوع من السياحة على مستوى عالمى بواسطة منظمات الأمم المتحدة ICOMOS عام ١٩٩٦ حيث تمت صياغة مسودة «الميثاق العالمى للسياحة الثقافية وإدارة المناطق ذات القيمة التراثية» والذى تم تبنيه فى نوفمبر ١٩٩٩ بمدينة المكسيك. وقد أكد ميثاق المكسيك فى مبدئه الخامس أن المجتمعات المحلية يجب أن تستفيد من السياحة الثقافية فى إشارة واضحة إلى أن صيانة العمران التراثى لا تتعارض بالضرورة مع متطلبات السياحة الثقافية. كذلك أكد هذا الميثاق على ضرورة أن يكون الهدف من هذه السياحة هو استمتاع الزوار بالتجربة العمرانية وليس مجرد أن يحصلوا على معلومة ثقافية عن المنطقة التى يزورونها(٢٢).

وقد أثرت السياحة الثقافية على كلٍ من الجوانب النظرية والعملية لصيانة العمران التراثى بسبب تحول الهدف من مجرد الإبقاء على تاريخ العمران إلى «خلق تجربة عمرانية متكاملة وممتعة». وهو جزء من منظور كلى بدأ مع سبعينات القرن العشرين يرى وجوب إعطاء المجتمعات المحلية

فرصة السماح بأنشطة تراها مناسبة للمناطق التراثية حتى ولو لم تكن أصلية[٢٣]. ونتيجة لذلك بدأت تغيرات واضحة فى توجهات صيانة العمران حتى تسمح بجذب السياح وأن يصبح لهذه المناطق التراثية دور وظيفى داخل المدن مما تسبب فى تغيير أساسى من فكر الحفاظ العمرانى إلى فكر صيانة العمران إلى فكر التوافق مع السياحة الثقافية.

٣-٤- تطبيقات الحفاظ العمرانى فى دولة الإمارات العربية المتحدة

أثرت التنمية العمرانية السريعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد إعلان الاتحاد فى عام ١٩٧١ بشكل مباشر على المناطق العمرانية القديمة داخل المدن. فقد نمت المدن مئات المرات فى الحجم وزادت أهمية مراكز المدن مما رفع من سعر الأرض داخل وحول المناطق القديمة إلى الحد الذى أصبحت فيه أغلى من أن تترك كمناطق متحفية أو كجزء منفصل عن خطط التنمية المتكاملة لهذه المدن. ومن هذا المفهوم كانت تجربة مدينة الشارقة مميزة فى أنها استطاعت تخصيص مناطق كبيرة فى قلب المدينة لأعمال الصيانة التراثية خلال الأعوام العشرة الأخيرة من القرن العشرين. وقد اكتسبت أعمال الصيانة التراثية فى المنطقة القديمة تأييداً حكومياً وشعبياً كبيراً حتى تم إعلان المدينة عاصمة ثقافية للعالم العربى فى عام ١٩٩٨ بواسطة منظمة «يونسكو». وقد انصبت أعمال الصيانة التراثية بالمدينة فى البداية على حى «المريجة» نظراً لكونه أقدم أحياء المدينة الواقعة على الخور ممثلاً لكل مكونات العمران التقليدى.

ويمكن تصنيف الجهود التى تمت للحفاظ على التراث العمرانى بمدينة الشارقة داخل حى المريجة إلى أربعة اتجاهات أساسية اعتمدها فريق العمل كالتالى:

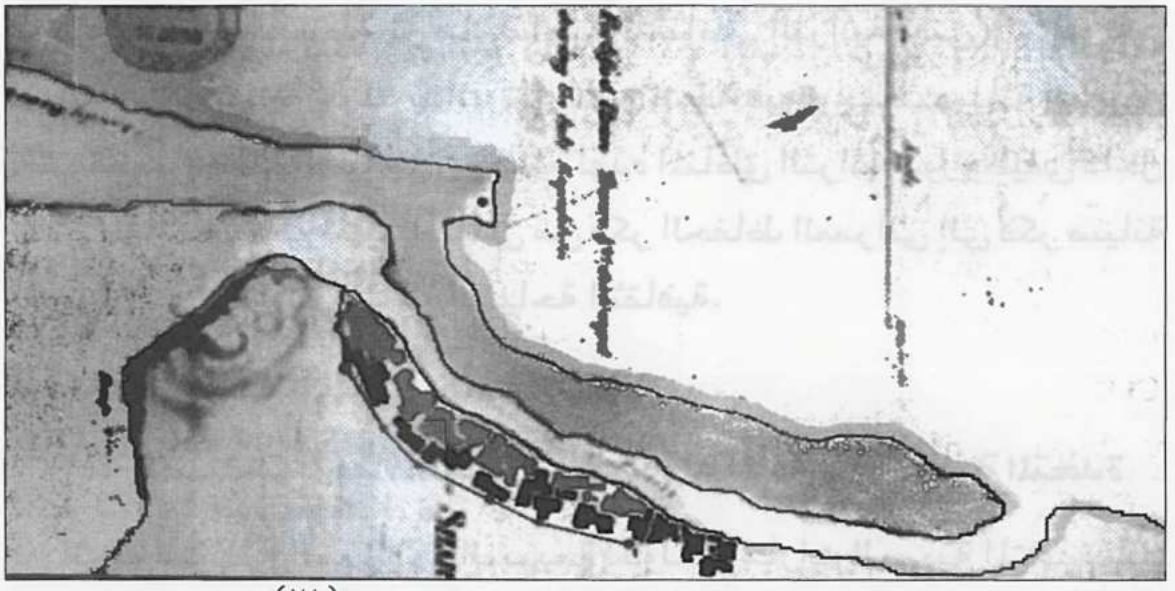

شكل -١- خريطة عام ١٨٢٢ لمدينة الشارقة[٢٤]

١- الترميم Restoration للمبانى التاريخية لإعادتها إلى الشكل الذى كانت عليه فى وقت معين من تاريخها. والمبانى التى رشحت لهذا الاتجاه هى تلك التى تحتفظ بمعظم عناصرها المعمارية الأصلية فى مواقعها الأصلية، وبحيث يكون هناك «توثيق» جيد للشكل الأصلى للمبنى الذى يراد العودة إليه. وقد كانت مبانى «بيت النابودة» و«مجلس النابودة» و«سوق العرصة» أمثلة جيدة على هذا النوع من التعامل مع المبانى التاريخية التى أعيدت إلى شكلها الأصلى فى الخمسينات من القرن العشرين. وقد كان قرار الجهات الإدارية بإعادة المبانى إلى شكلها العمرانى فى الخمسينات بناءً على الاعتقاد بأن هذه الفترة حققت قمة التشكيل التراثى لهذه المبانى حتى مع توافر المعلومات الموثقة عن التشكيل العمرانى لنفس المبانى فى فترات سابقة للخمسينات[٢٥]. وقد تم إجراء أعمال الترميم بدقة بالغة باستعمال مواد مماثلة لمواد البناء التقليدية وبنفس أساليب البناء التقليدية وفى كثير من الأحيان باستعمال بعض المواد التى يتم إنقاذها من حطام المواقع خاصةً الأبواب والشبابيك والزخارف الحائطية بما يتناسب مع المواثيق الدولية للترميم.

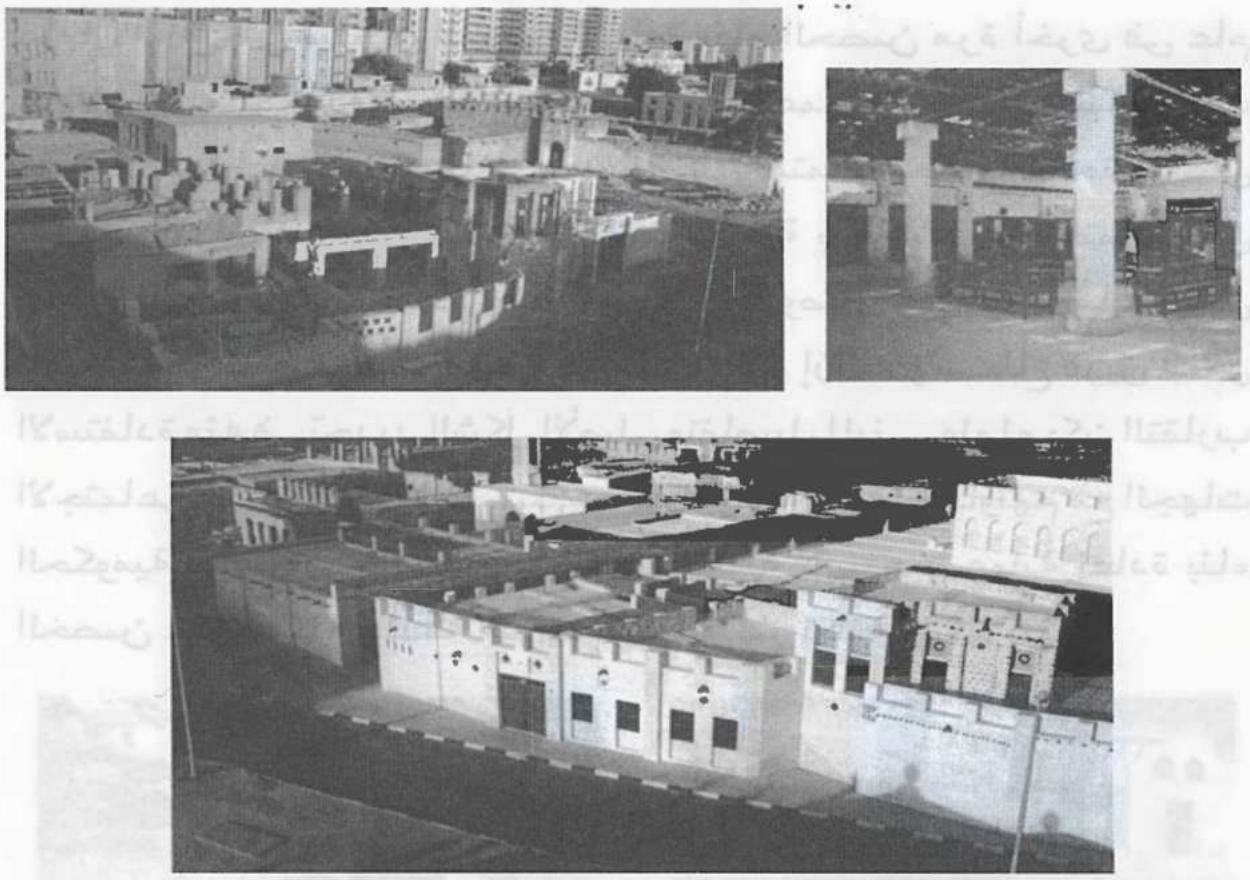

شكل -٢- ترميم سوق العرصة

لقطات لموقع سوق العرصة قبل الترميم فى عام ١٩٩٣ وبعد الترميم فى ١٩٩٨ توضح الكثير من تفاصيل الترميم الداخلية والخارجية التى توافرت للمبنى بسبب وجود توثيق ممتاز للمبنى فى حالته الأصلية.

٢- **عمل نسخة مطابقة** Replication لمبانٍ تمت إزالتها بالكامل قبل البدء فى الصيانة التراثية مع وجود توثيق بصرى كافٍ للمبنى الأصلى ومواد بناء أصلية متبقية بالموقع يمكنها أن توجه عملية الاستنساخ. وقد تم استعمال هذه الطريقة فى حى المريجه كأداة تصحيحية لبعض الأخطاء التى حدثت فى الماضى ونتج عنها فقدان مبانٍ تراثية[٢٦]. فعلى سبيل المثال تم إنقاذ الأبواب والشبابيك الأصلية من موقع هدم حصن مدينة الشارقة فى عام ١٩٦٨، حيث إحتفظ بها سمو الشيخ د.سلطان بن محمد القاسمى لمدة ٢٨

عاماً كاملة حتى سنحت الفرصة لإعادة بناء الحصن مرة أخرى فى عام ١٩٩٦. وقد مثلت هذه الحالة نموذجاً يحتذى لأعمال «استنساخ» المبانى حيث أشرف عليها سمو الحاكم بنفسه كدلالة على اهتمام الحكومة بالحفاظ على الثقافة التراثية والفخر بها. وقد تمت العملية بدقة شديدة اعتماداً على توافُر المعلومات سواء بشكل صور فوتوغرافية وصور جوية ورسومات وحتى تاريخ شفوى تناقله شهود العيان عن المبنى قبل إزالته واستطاع فريق العمل الاستفادة منه فى تحديد الشكل الأصلى وتفاصيل المبنى. ولو لم يكن التقارب الاجتماعى بين العائلات التى سكنت حى المريجة قديماً وتعاونهم مع الجهات الحكومية فى توفير مصادر البيانات المطلوبة لأصبحت عملية إعادة بناء الحصن غير ممكنة بالدقة التى تمت بها وأكثر تكلفة بشكل كبير.

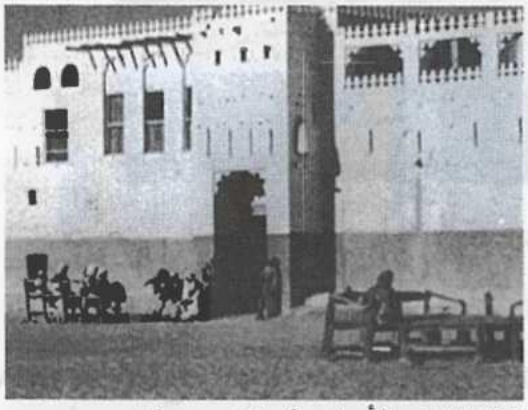

شكل المبنى الأصلى فى الخمسينات

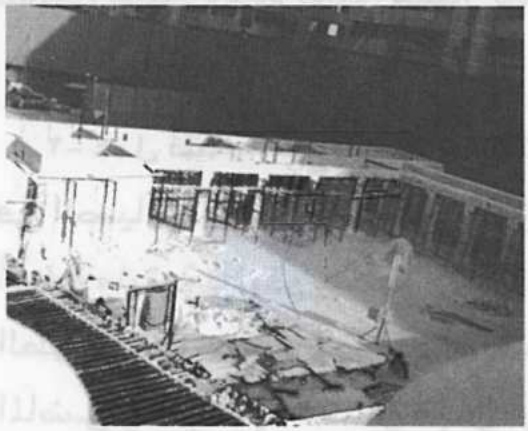

نسخة الحصن عام ١٩٩٨

شكل -٣- عمل نسخة أصلية لمبنى الحصن

٣- إعادة البناء Reconstruction للمبانى المزالة والتى لم يتوافر لها نفس الدقة فى التوثيق السابق ولم يتوافر عدد كافٍ من شهود العيان الذين يمكنهم توفير مصادر تاريخ شفوى مفصلة عن التشكيلات العمرانية والمعمارية لهذه المبانى. وهنا كانت المصادر الأساسية لأعمال إعادة البناء فى الصور الجوية للمنطقة خلال فترات الثلاثينات وحتى الخمسينات من القرن العشرين والتى توضح الشكل الخارجى لهذه المبانى وحدود الأرض المقامة عليها وكذا مكوناتها المعمارية الأساسية. ويكون دور خبير الآثار وخبير التراث العمرانى هاماً جداً فى اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تفاصيل المبنى من الداخل والخارج بناءً على الخبرات التى اكتسبها من العمل فى الموقع وفى مواقع أخرى مشابهة أكسبته معرفة بمكونات العمران التراثى. ولا يمكن أن تتطابق نتيجة أعمال إعادة البناء بشكل كامل مع التفاصيل الأصلية للمبنى لعدم وجود توثيق متكامل إلا أنها تكون «مقبولة» وتصف بشكل جيد المكونات العمرانية التراثية للمبانى وشبكات الطرق التقليدية. وخلال هذا النوع من العمل يمكن تحديد مسار الشوارع بدقة من الصور الجوية والكشف الأثرى لمواقع أساسات المبانى المطلة عليها لتأكيد هذه المسارات ثم يتم بعد ذلك إضافة التفاصيل العمرانية والمعمارية. وعملية إعادة بناء المبانى المهدمة فى الشارقة تتم على مساحة غير مسبوقة وبمعدل يفوق أى معدلات مماثلة لمشروع آخر فى العالم. فمن المستهدف فى منطقة المريجة إعادة بناء مناطق متكاملة داخل الأسوار القديمة للمدينة بما فيها إعادة بناء السور نفسه اعتماداً على الصور المتاحة والكشف الأثرىّ وروايات شهود العيان الذين لا زالوا يستطيعون تذكر تفاصيل المبانى والشوارع المحيطة بها. وخلال هذه العملية تكون إعادة تشكيل الطابع العمرانى والمعمارى التراثى للمنطقة أهم من الاحتفاظ الدقيق بتفاصيلها المادية.

«بارجيل» فى منطقة المريجة يقف منفرداً عام ١٩٩٦

نفس البارجيل بعد عملية إعادة البناء فى عام ١٩٩٨

شكل -٤- إعادة بناء منطقة اعتماداً على الصور والروايات الشفوية

٤- إضافة استعمالات جديدة تأخذ شكلاً عمرانياً ومعمارياً تقليدياً على الأطراف الخارجية لمنطقة المريجة حتى يمكن توفير مساحات مبنية كافية لتوطين أنشطة اقتصادية وثقافية جديدة بالمنطقة مثل مبنى المعهد المسرحى الجديد جنوب حى المريجة. ومن خلال استخدام العناصر العمرانية والمعمارية التقليدية تضمن إدارة المنطقة تجانس المبانى الجديدة مع المبانى التراثية الموجودة، وذلك بهدف تحويل المنطقة التراثية من منطقة «متحفية» إلى منطقة نشطة عمرانياً فى الكيان العمرانى للشارقة الحديثة. كذلك فإن استغلال الاستعمالات الجديدة جنوب المنطقة لأشكال تقليدية متطورة تمهد التحول المتدرج فى التكوينات العمرانية بين التقليدى داخل المنطقة إلى الحديث خارجها.

ومن خلال فهمنا لهذه الاتجاهات الأربعة فى التعامل مع المنطقة التراثية بالشارقة فإنه لا يمكننا تصنيفها فقط تحت ما يمكن أن تعتبره المنظمات الدولية «ترميماً أثرياً» إلا أنه بالتأكيد يعكس الرسالة الثقافية المستهدفة بشكل يتناسب مع الظروف المحلية للمجتمع. وربما يمكن تفهم أساليب التعامل مع العمران التقليدى فى الشارقة بصورة أفضل إذا ما أدركنا أن الهدف من الأعمال ربما يكون إيجاد تصور مثالى للتراث المعمارى للمدينة يمكن أن تتعلم منه الأجيال الجديدة أساليب الأجيال السابقة فى تشكيل العمران حتى لو تعذر الحفاظ الدقيق على كل التفاصيل التقليدية.

٣-٥- خاتمة: اتجاهات للعمل فى المستقبل

تعبر حالة الحفاظ على التراث العمرانى فى مدينة الشارقة عن التغير النظرى الحادث فى مجال التعامل مع المناطق العمرانية القديمة خلال النصف الأخير للقرن العشرين والذى استبدل «المحافظة الأثرية» بـ «ترميم المبانى» ثم بـ «صيانة التراث». كما أن حصول الشارقة على الاعتراف الدولى بجهودها من خلال إعلانها عاصمة ثقافية للعالم العربى فى عام ١٩٩٨ يعبر عن احترام المنظمات الدولية لهذه الجهود. كذلك فإن هذه الجهود الكبيرة للحفاظ تتماشى مع الميثاق الدولى للسياحة الثقافية وإدارة السياحة فى المناطق ذات القيمة المعلن فى عام ١٩٩٩. ومن خلال المناقشة السابقة لجهود الشارقة تظهر بوضوح إمكانية تطبيق الاتجاهات المختلفة جنباً إلى جنب فى نفس الموقع من أجل إعطاء انطباع متكامل وتجربة عمرانية غنية للزوار تجذب السياحة الثقافية من العالم دون أن تفقد الاعتراف الدولى.

أما بالنسبة لتوجيه برامج تعليم مخططى العمران فى المرحلة القادمة فمن الواضح احتياجنا إلى تنويع المقررات التى تدرس عن المناهج والطرق المختلفة للتعامل مع الأحياء التاريخية. فالمقررات الدراسية يجب ألا تهتم

بكيفية الحفاظ على الجوانب المادية للتراث أو حتى بطرق الترميم التراثى ولكن بكيفية تأكيد الحس التراثى للمناطق العمرانية(٢٧). ومن خلال هذا التعريف لأعمال الصيانة التراثية يجب أن يهتم الأكاديميون بتعليم المخططين ومهنيى الصيانة التراثية أن عملهم يجب أن يستهدف المواقع الأثرية بأكملها ويتفهم إمكانيات إضافة استعمالات عمرانية جديدة إلى المنطقة بالإضافة إلى أعمال الحفاظ الأثرى على المقتنيات الأثرية. لذلك فإن أهداف أعمال الصيانة التراثية يجب أن يسمح لها بالتنوع اعتماداً على الظروف المحلية وأولويات التنمية الاقتصادية/الاجتماعية. وحيث إن الاهتمام بصيانة التراث يجب أن يكون اهتماماً محلياً فإن مناهج التعليم الأكاديمى المحلية للمتخصصين، وكذا مناهج التعليم المقدمة من المؤسسات الدولية يجب أن تحترم البعد المحلى للتراث العمرانى. لذلك يجب تصميم مناهج التعليم الأكاديمى للمتخصصين فى مجال الصيانة الأثرية بما يعكس الاهتمام بالتراث المحلى دون فقدان البعد الدولى والتجارب العالمية الناجحة فى مجال الحفاظ على التراث العمرانى الإنسانى.

الفصل الرابع

مناهج وتقنيات الصيانة التراثية[٢٨]

٤-١- الصيانة التراثية وإعادة عرض التاريخ

تسببت التنمية العمرانية السريعة خلال القرن العشرين فى إيجاد تعارض بين اتجاهات التحديث للحاق بالعالم وبين اتجاهات الإبقاء على التاريخ المحلى للعمران. فبينما تتعاظم قوى العولمة التى تهدف إلى تحويل العالم إلى «قرية صغيرة» فإن القوى المحلية تزيد من جهودها للإبقاء على تميزها المحلى من خلال مكونات التراث المختلفة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتراث العمرانى. إلا أن معظم المجتمعات المحلية لم يعد لها اختيار إلا بقبول قوى العولمة فى مجال العمران حيث تفشل أشكال العمران التقليدى فى توطين الأنشطة الاقتصادية الحديثة وشبكات المواصلات الحديثة وحتى الخدمات المجتمعية الحديثة. لذلك فإن الاتجاهات التقليدية للحفاظ التاريخى تمت تنحيتها لصالح اتجاهات أحدث تتعامل مع التراث العمرانى بشكل يتيح اختيار التفاصيل التراثية والعلاقات العمرانية التى يتم الحفاظ عليها من أجل عرض التاريخ بما يقوى من رؤية المجتمع المحلى لتراثه العمرانى وإمكانيات إعادة توظيف هذا التراث. فالتراث العمرانى التقليدى لم تعد فائدته فقط فى كونه يعبر عن

أسلوب حياة يتم تناقله من جيل سابق إلى جيل لاحق، ولكن واحة للراحة من كل ما تمثله تعقيدات الحياة المعاصرة بين الحين والآخر.

مدينة الشارقة فى دولة الإمارات العربية المتحدة هى أحد الأمثلة الجيدة على مجتمع محلى يحاول خلق انطباع تاريخى عن عمرانه التقليدى فى منطقة المريجة لإيجاد التوازن المنشود بين شخصية المدينة المعاصرة وما كان عليه عمرانها التقليدى. ويعرض هذا الفصل من الكتاب حالة منطقة المريجة التراثية بشئ من التفصيل لبيان عملية إعادة البناء الانتقائية لمنطقة عمرانية متكاملة باستعمال مواد البناء التقليدية وطرق البناء التراثية لإعادة عرض التاريخ. ويناقش الفصل أبعاد عمليات إعادة البناء ومستوى الدقة الناتج والعلاقة بين الشكل العمرانى الأصلى وذلك الناتج بعد عمليات الصيانة التراثية. كذلك يناقش هذا الفصل دور المهنيين وطرق تعاملهم المادى مع التراث العمرانى المطبقة فى منطقة المريجة بالشارقة من خلال الاعتماد على التحليل البصرى للصور الفوتوغرافية للمنطقة قبل أعمال الصيانة التراثية وبعدها.

وربما تكون خصوصية أسلوب التعامل مع التراث العمرانى بالمريجة هو اعتماده على استبدال مواد البناء المتهالكة بدلاً من معالجتها وإعادة استعمالها كما هو متعارف عليه. وهو أسلوب يتم تطبيقه فى أماكن أخرى من العالم لعدم حاجته إلى طرق علمية معقدة قد تحتاجها عمليات معالجة مواد البناء. وينتهى هذا الفصل باقتراحات وتوصيات عن تطبيق هذا المنهج فى الصيانة التراثية بما لا يتعارض مع المواثيق الدولية فى التعامل مع التراث العمرانى والتى تتبناها المنظمات المهتمة بالتراث مثل ICOMOS.

٤-٢ أهداف إعادة بناء العمران التاريخى فى الشارقة

يحتفظ كل مجتمع محلى فى العالم بوجهة نظر خاصة فيما يمكن أن

نسمية بالتعارض الكلاسيكى بين الأصالة والمعاصرة. فبينما تجد بعض المجتمعات أن تراثها الحقيقى لا يدعو للفخر وتلجأ إلى محاولة «خلق تراث آخر» فإن مجتمعات أخرى تلجأ إلى إعادة إحياء التراث القديم «كما هو» فى محاولة للتعبير عن عدم رضائها عن واقعها باقتراح اتجاه سلفى للتصحيح. أما بالنسبة لمعظم مجتمعات العالم فإن نظرتها للتراث العمرانى تكون نظرة رضا فتسعى إلى «صيانة التراث العمرانى» ومحاولة دمجه مع واقع العمران الحديث للمدينة حتى يظل حياً كمصدر للهوية القومية.

نما عمران مدينة الشارقة ببطء وبالاعتماد على الأساليب التقليدية للتنمية حتى السبعينات من القرن العشرين وبالتحديد مع إعلان اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة فى عام ١٩٧١ عندما بدأ الاقتصاد الحديث المعتمد على البترول يشكل صناعة البناء فى الدولة بما يحقق المتطلبات الحديثة للعمران السريع. هذا التغير المفاجئ فى عمليات التنمية العمرانية (وفى باقى جوانب الحياة) أدى إلى انفصال واضح بين أساليب البناء التقليدى وأساليب البناء الحديث حيث استطاعت الأخيرة تقديم مستوى جودة أعلى ألغى الاحتياج إلى كل الأساليب التقليدية ذات الجودة المنخفضة. إلا أنه يجب ملاحظة عدم حدوث «ازدواجية»[٢٩] فى المجتمع كما حدث فى أماكن أخرى من العالم نظراً لمشاركة كل أفراده فى التنمية الحديثة[٣٠] وقوة العلاقات الإنسانية فى المجتمع المحلى. وفى مثل هذه الحالات من التنمية العمرانية السريعة فإن الأحياء التاريخية تكون أكثر تعرضاً للخطر بسبب احتوائها بالكامل داخل مناطق عمرانية حديثة. ففى فترة ثمانينات وتسعينات القرن العشرين امتدت مدينة الشارقة للجنوب لمسافة أكثر من عشرين كيلومتراً بحيث تزايد حجم العمران إلى أكثر من مئتى ضعف العمران التقليدى الذى عرفته المدينة حتى فترة الستينات من القرن نفسه[٣١].

ونتيجة هذا العمران السريع فقد أحست المدينة بحاجتها إلى الإبقاء على تواصل الأجيال الجديدة مع تراثها العمرانى الذى لم تتح لها فرصة تجربته حيث إن معدل التطور المتسارع كان أكبر من قدرة أفراد المجتمع على اللحاق به. كذلك كانت هناك ضرورة لتأكيد هوية المجتمع المسالم المرتبط بأنشطة الصيد والغطس من أجل اللؤلؤ حتى يمكن مواجهة تهمة القرصنة التى أشاعتها بعض الكتابات البريطانية عن المنطقة. وقد تطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ حكومة المدينة وسلطاتها المختصة قرارات شجاعة ذات تأثير اقتصادى كبير للاختيار بين توجيه الاعتمادات المالية إلى تنمية وتحديث العمران أو توجيهها إلى إعادة تكوين صورة تراثية عن العمران التقليدى للمدينة. وقد كان إعلان منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة لمدينة الشارقة كعاصمة ثقافية للعالم العربى فى عام ١٩٩٨ بمثابة اعتراف بالجهود الكبيرة التى قامت بها حكومة الإمارة لصيانة التراث العمرانى والتى بدأت بمشروع إعادة بناء/ترميم حصن الشارقة.

٤-٣- حصن الشارقة: إعادة تكوين التراث

يمثل مشروع إعادة بناء حصن الشارقة حالة خاصة من حالات الصيانة التراثية التى قامت بها حكومة المدينة على أطراف حى «المريجة » القديم والذى كان مقراً للحاكم ومركزاً للشرطة وسجناً ومركزاً لمعظم الأنشطة الحكومية منذ إنشائه فى عام ١٨٨٢. إلا أن الحصن فقد الكثير من هذه الوظائف مع تطور الإمارة حتى اقتصر على كونه رمزاً عمرانياً لتاريخ المدينة دون وظيفة فتقررت إزالته عام ١٩٦٨ ليفسح المجال لتطوير المنطقة المحيطة به «حى البنوك» بشكل حديث. وقد قام سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى (وكان يكمل دراسته الجامعية حينها فى القاهرة) بالعودة إلى الإمارة ليجد أن المبنى أزيل فيما عدا أحد أبراج الحصن الذى ترك كعنصر تراثى تجميلى لميدان صغير بالموقع. فقام سمو الشيخ بإنقاذ الباب الرئيسى

للحصن وبعض الأعمال الخشبية الأخرى من الحطام وبدأ بجمع كل ما يستطيع من صور قديمة ورسومات توثيقية عن المبنى قبل إزالته. وبعد أكثر من ثمانية وعشرين عاماً قرر سمو الشيخ بعد أن أصبح حاكماً لإمارة الشارقة وعضواً فى المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية المتحدة إعادة بناء الحصن كرمز للتراث العمرانى الذى يجب أن تفخر به المدينة.

ويظهر بالشكل ١-أ صور عن إعادة بناء الحصن فى عام ١٩٩٦.

ترتيب الصور من(أ)إلى (هـ) يلخص عملية إعادة بناء الحصن والتى بدأت بالموقع الذى لم يبق به غير البرج الخلفى والذى بقى لمدة ٢٨ عاماً منفرداً قبل قرار إعادة البناء.

أ- موقع الحصن عام ١٩٩٥ ويظهر به البرج الوحيد

ب- الكشف عن الأساسات القديمة للمبنى

جـ- إعادة بناء الحوائط

د- وضع السقف الجديد للفراغات الداخلية بالحصن

هـ حصن الشارقة بعد إعادة البناء عام ١٩٩٨

شكل ١-أ إعادة بناء حصن الشارقة

تمت عملية إعادة بناء حصن الشارقة بكثير من الاهتمام بالتفاصيل ليعود إلى شكله العمرانى فى الخمسينات من القرن العشرين وليس إلى شكله الأصلى عند إنشائه فى عام ١٨٨٢ والذى لا تتوافر له الكثير من الوثائق الأصلية. كذلك لم تتم إعادة البناء إلى شكله الموثق فى العام الذى تم هدمه فيه بالرغم من توافر وثائق كافية عن المبنى بسبب الكثير من العناصر العمرانية الدخيلة والتى رأى المسئولون أنها لا تمثل التراث العمرانى التقليدى للمدينة. وكما يظهر بوضوح من الصور فإن المبنى تمت إعادة بنائه بدءاً من الأساسات بكثير من التفاصيل المطابقة لما كان عليه فى الخمسينات بناءً على الصور والرسومات المتاحة والتوثيق البصرى. إلا أنه ليس من الصعب ملاحظة بعض الاختلافات الطفيفة بين الصور القديمة والحديثة للمبنى ربما لاختلاف التقنيات المستخدمة فى إعادة البناء عن تلك التقليدية (مثلاً استعمال آلات حديثة لتشذيب الحجر المرجانى). إلا أنه ربما يكون الاختلاف الرئيسى فى شكل المبنى بعد إعادة البناء يكمن فى الطبقة الجصية التى تمت إضافتها لمعظم الواجهات ولا تظهر بالصور القديمة له كما يظهر (بشكل ١-ب). كما أن عملية إعادة البناء قصد منها أيضاً تماشى المبنى مع الاحتياجات الحديثة بإدخال الكهرباء والصرف الصحى وتكييف الهواء حتى يمكن تحويل المبنى إلى مزار سياحى بعد انتهائه. وباختصار فإن عملية إعادة البناء/ الترميم لم توجه لتقليد الماضى بقدر ما كانت لإعطاء صورة «أنيقة» عن الماضى تطابق الواقع بقدر الإمكان.

ونظراً لكون هذا هو المشروع الأول لصيانة التراث بمدينة الشارقة فإنه مثل بداية لاتجاه يتبنى إعادة تكوين التراث العمرانى نتج عنه إيجاد فريق عمل متمرس وله خبرة بمواد وأساليب البناء التقليدى تمكنه من القيام بأعمال صيانة وترميم على مجال واسع. وقد احتوى فريق العمل على خبير ترميم آثارى وخبير فى الهندسة المدنية ومساعدين للخبراء وفرق من العمال المهرة الذين تم تدريبهم على حرف البناء التقليدية. كما أن خبرة العمل فى

إعادة بناء حصن الشارقة وفرت لإدارة التراث شبكة من موردى مواد واحتياجات البناء التقليدية وأهم من ذلك بالثقة الكبيرة فى قدرة الإدارة على صيانة المبانى التراثية والنجاح فى تحقيق طابع تاريخى للمنطقة.

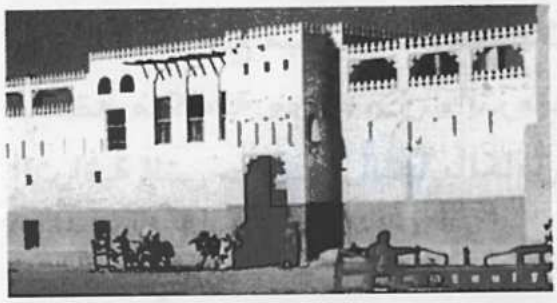

أ- صورة قديمة توضح فتحات إطلاق السهام المغلقة وبساطة الشكل الخارجى والأرضية المحيطة

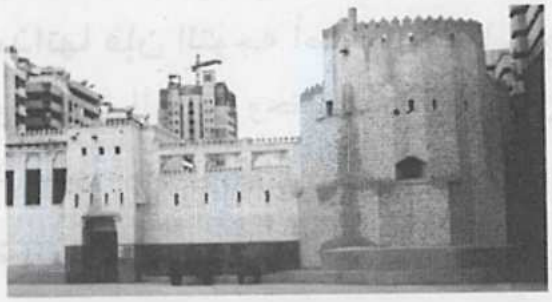

ب- الشكل الخارجى عام ١٩٩٨ يوضح إنهاء أفضل للحوائط والأرضيات

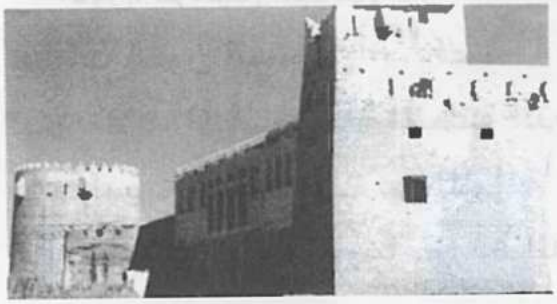

جـ- صورة خلفية للحصن توضح إضافات للمبنى بمواد بناء مختلفة

د- صورة جانبية للمبنى توضح تجانس مواد البناء وإزالة كل الإضافات

هـ تفاصيل عملية الإنشاء

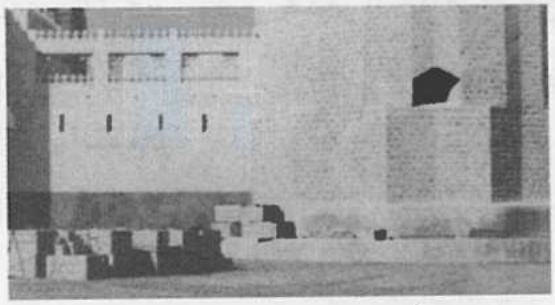

و- الشكل الأصلى لبرج «المحلوسة»

شكل ١-ب لقطات فوتوغرافية للحصن الأصلى بعد إعادة بنائه

٤-٤- الترميم وإعادة بناء منطقة المريجة

أهم القرارات التى تلت إعادة بناء حصن الشارقة هو اعتبار منطقة الشارقة القديمة داخل الأسوار منطقة صيانة تراثية بالكامل على مساحة حوالى كيلومتر مربع فى قلب المدينة. فبينما كانت كل الجهود السابقة تتركز على التعامل مع مبانٍ منفصلة وقائمة بذاتها فإن التوجه أصبح للتعامل مع منطقة متكاملة من خلال «الترميم» و«إعادة البناء» وحتى «نسخ» المبانى التراثية التى سبقت إزالتها بالكامل منذ سنوات عديدة.

وقد اشتملت أعمال الصيانة التراثية لمنطقة المريجة بمدينة الشارقة على اتجاهين أساسيين:

الأول: ترميم المبانى القائمة المتدهورة وإعادتها إلى شكلها الأصلى فى بدايات القرن العشرين[٣٢] اعتماداً على الصور الفوتوغرافية والوثائق المتاحة لدى ملاك المبانى وزوار المنطقة الذين تعاملوا مع هذه المبانى فى السابق ولا زالت لديهم ذاكرة جيدة عن المنطقة[٣٣]. وقد تمت إزالة كل الإضافات الجديدة على هذه المبانى باعتبارها غير أصلية وتمت إعادة بنائها بالشكل الأصلى.

الثانى: نسخ المبانى التى تمت إزالتها بالكامل من الموقع حتى ولو تمت إزالة مبانٍ جديدة تم إنشاؤها على نفس الموقع. وفى هذه الحالة يمكن الحصول على بيانات المبانى المزالة من خلال الكشف الأثرى الدقيق على الأساسات والصور القديمة عن الموقع التى التقطها الزوار أو ملاك المبانى، بالإضافة إلى الصور الجوية التى تم التقاطها للمدينة فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين[٣٤].

٤-٥- عملية إعادة البناء

لا تقتصر عملية إعادة البناء فى منطقة المريجة بمدينة الشارقة على

مواقع منفصلة بين مبانٍ قائمة ولكن تمتد لمساحات كبيرة تحتوى على العديد من المبانى. ويمكن تلخيص خطوات عملية إعادة البناء المتبعة فى التالى:

١- تنظيف الموقع الذى كانت عليه المبانى القديمة حسبما توضح الصور الجوية وصور الموقع وكذا مصادر البيانات الموثقة. وقد تتضمن هذه الخطوة إزالة أى مبنى قائم يقدر فريق العمل أنه غير أصلى ولا ينتمى للأصل التراثى للموقع. هذه الخطوة تطلب الحذر والدقة فى اتخاذ القرار نظراً لاشتمالها على تعويضات مادية كبيرة للعقارات المزالة وتعويضات أصحاب الأراضى بأخرى بديلة فى مواقع أخرى بالمدينة. أما العائق الرئيسى لهذه الخطوة فهو تمسك بعض العائلات بأراضيها ومبانيها القديمة لما لها من قيمة معنوية كبيرة لا يعوضها أى مردود مادى[٣٥]. فالموقع فى حد ذاته له قيمة تراثية كبيرة لعلاقته المباشرة بشاطئ الخور والمبانى القديمة لحكومة الإمارة.

٢- الكشف عن الأساسات القديمة للمبانى لتحديد الحدود الخارجية لها ومن ثم تقدير أماكن الفتحات بالحوائط وتحديد عناصر المبنى المختلفة كالبراجيل وغيرها من التفاصيل المعمارية التى يمكن اكتشافها من الكشف الأثرى للأساسات وما يتم العثور عليه بالموقع بالإضافة إلى الوثائق المتاحة. وبالرغم من صعوبة هذه الخطوة فإن خبرة فريق العمل ومعرفته بالمنطقة يجعل مستوى الدقة المحققة حوالى ٩٥٪ حسب تقدير خبراء فريق العمل. إلا أنه تجب ملاحظة أن تفاصيل الواجهات ومكوناتها المعمارية يتم نسخها بناءً على التفاصيل الموثقة بمبانى الموقع وعلى «أفضل تقدير ممكن» للخبير عما يراه عن التشكيل العمرانى للمبنى وتفاصيله.

٣- تجهيز مواد البناء اللازمة لإعادة البناء بالكمية والنوعية المناسبة لكل مبنى على حدة حسبما تشير إليه المصادر التاريخية والآثارية. فعلى سبيل المثال الحوائط السميكة داخل المبنى يتم بناؤها باستعمال قطع كبيرة من الحجر المرجانى بينما الحوائط الأقل سمكاً ذات الزخارف فوق الأبواب

والشبابيك (قمريات) يتم إنشاؤها بأنواع أقل سمكاً من الحجر المرجانى (تصل إلى حوالى ٣سم).

٤- إعادة بناء الحوائط والتقسيمات الداخلية باستعمال طرق إنشاء مشابهة للطرق التقليدية حسب تحديد خبراء فريق العمل لخطوات الإنشاء الأصلية للمبنى. وإذا ما صادفت عملية الإنشاء تفاصيل فنية دقيقة لا يمكن التحقق منها خلال عملية البناء التقليدية المعروفة يتم البحث عنها من خلال عمليات البناء المشابهة فى مناطق قريبة (العراق، البحرين)[٣٦]. إلا أنه نظراً لكون التراث العمرانى للمنطقة المراد إعادته له خمسون أو ستون سنة فقط من التاريخ فإنه يسهل الحصول على الكثير من التفاصيل الدقيقة إذا ما تم البحث عنها فى ذاكرة بعض كبار السن من الحرفيين السابقين. كذلك تم إيجاد بعض الحرفيين العاملين فعلاً فى المناطق الريفية من دولة الإمارات، وكذا فى بعض الدول المجاورة وتمت الاستفادة من خبراتهم فى تدريب أجيال كاملة من العمال المتخصصين فى حرف البناء المختلفة الذين يستطيعون ترميم وإعادة بناء باستعمال الأساليب التقليدية. إلا أن إحدى مشاكل استمرارية هذه الحرف بعد إحيائها هو اعتمادها على عمال أجانب غير مرتبطين بالأرض. إلا أن إدارة التراث بحكومة الشارقة تحاول تخطى هذه المشكلة بتوثيق حرف الإنشاء التقليدية وعمليات البناء بشكل مصور.

٥- بناء أسقف الفراغات بطرق تقليدية تستعمل أساليب تقليدية لنسج سعف النخيل بطبقات متعددة أثبتت قدرتها على تقليل التوصيل الحرارى من الخارج للداخل.

٦- التفاصيل الدقيقة للبراجيل وغيرها من العناصر المعمارية يتم تنفيذها بناءً على الوثائق وعلى رأى خبراء الترميم والصيانة إذا لم تتوافر كل الوثائق المتكاملة.

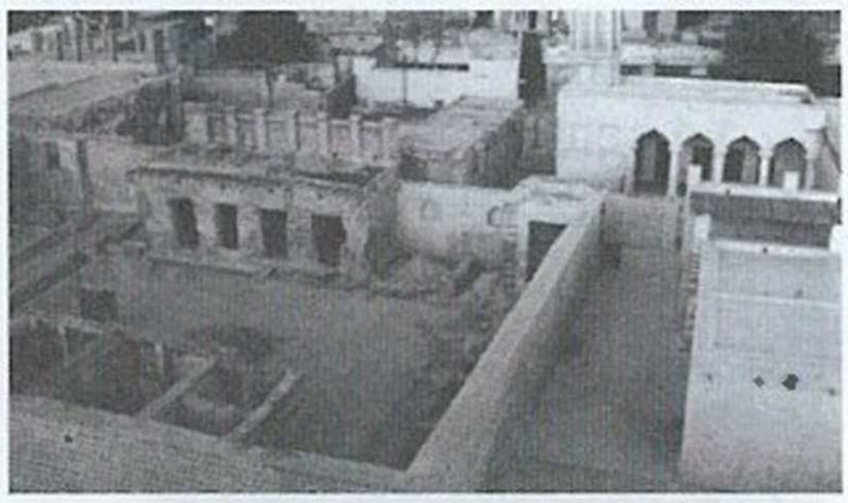

أ- تقييم حالة المبانى القائمة وتوثيقها بشكل تفصيلى

ب- الكشف الأثرى عن الأساسات القديمة

جـ- تحضير مواد البناء اللازمة

د- إعادة إنشاء الحوائط المفقودة بناءً على أفضل تقدير للخبراء

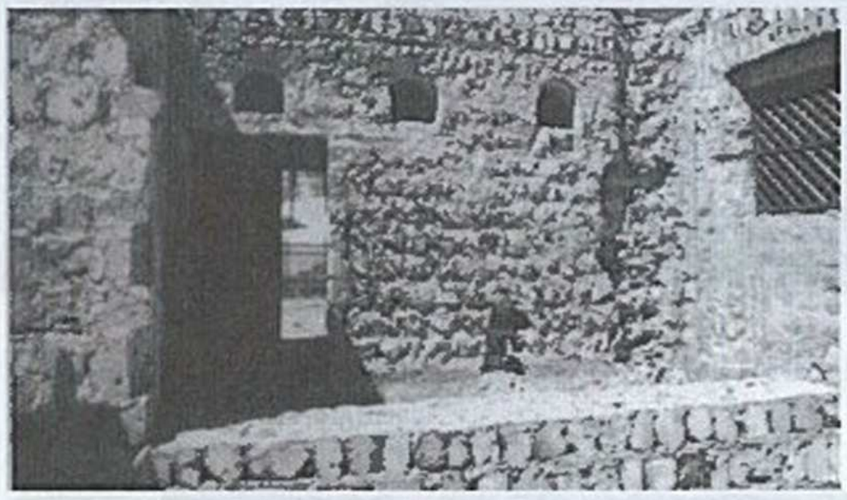

هـ تفصيل الحوائط والزخارف

و- إعادة بناء الأسقف من الأخشاب وسعف النخيل

شكل ٢-أ إعادة بناء موقع بالكامل

ز- إعادة استعمال الأبواب الأصلية والشبابيك التى تتم صيانتها وترميمها

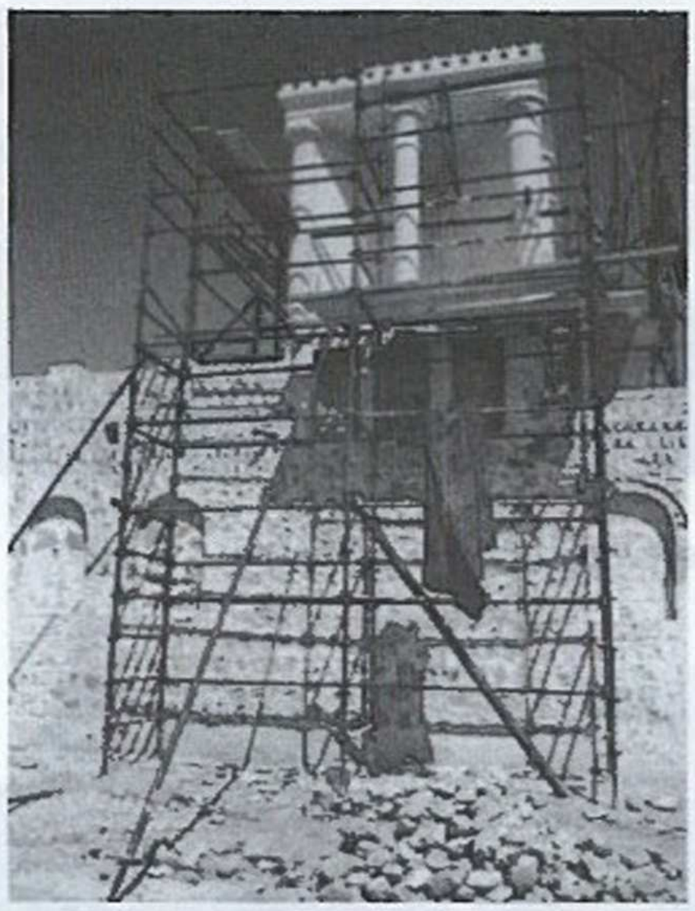

ح- إضافة الجص للحوائط وتفصيل الأعمدة وتنفيذ التفاصيل الحائطية

ط- إضافة وحدات الإضاءة للموقع والأرضيات وعناصر الفرش

ى- خبير الصيانة الأثرية يحقق تفاصيل زخارف حائطية

ل- وضع تفاصيل الموقع كله

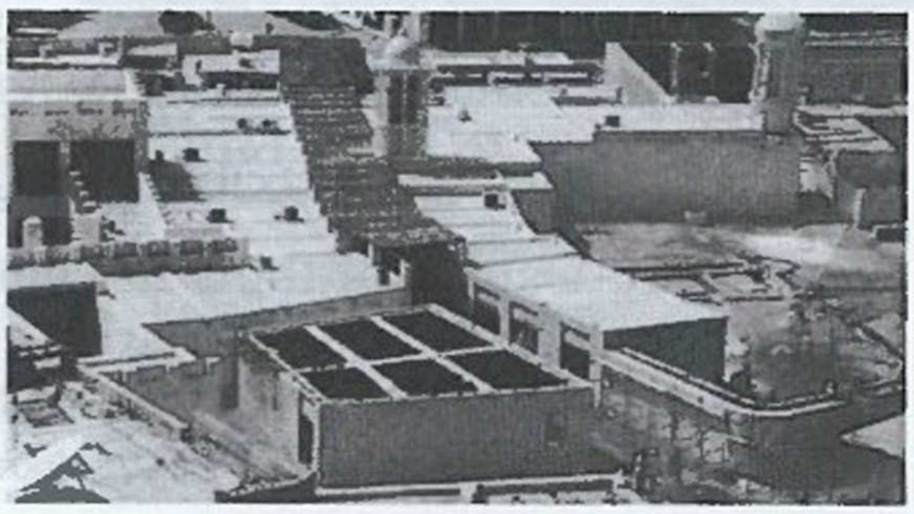

ك- تفصيل الفراغات الداخلية وفرشها

شكل ٢-ب إعادة بناء موقع بالكامل

٤-٦- عمليات الصيانة العمرانية فى الشارقة كحالة متميزة

تعود خصوصية حالة الصيانة التراثية لمنطقة المريجة فى مدينة الشارقة إلى اعتمادها بشكل كبير على خبرة فريق العمل المشارك وتقديراتهم للحالة التى كان عليها العمران المراد إعادته إلى حالته الأصلية. كما أن الوقت مثل عاملاً آخر للتميز فى حالة الشارقة حيث إن قصر الفترة الزمنية بين تدهور المنطقة التقليدية وبين إعادة إنشائها أتاح الفرصة للعثور على عدد كبير من رواة التاريخ الشفوى الأحياء ممن كان لهم احتكاك مباشر بالمبانى المراد إعادة بنائها وكذلك إمكانية العثور على صور فوتوغرافية عن كثير من مبانى المنطقة وغيرها من مصادر التوثيق للتفاصيل التى لا تظهر بالصور الجوية. أما فى المناطق الأقدم عمراً والتى لا تتوافر لها مثل هذه المصادر الحية للتاريخ الشفوى فلا يمكن تكرار نفس عملية إعادة البناء بها بصورة أمينة فى كل تفاصيلها. كذلك فإن الفترة الزمنية الطويلة قد ينتج عنها عدم توافر أرباب الحرف اللازمة لأعمال إعادة البناء.

ومن المناسب هنا التوضيح بأن أعمال الترميم والصيانة التراثية لم تكن مهتمة بالحفاظ على مواد البناء الأصلية ولم تحاول معالجة العناصر المعمارية التى أثر عليها عنصر الزمن[٣٧]. فعلى سبيل المثال إذا رأى الفريق أن أحد الحوائط غير آمن كانت تتم إزالته بالكامل وإعادة بنائه بالكامل حتى يصبح أكثر أماناً بدون الاهتمام بإعادة استعمال نفس الأحجار القديمة الموجودة بالموقع. وإذا ما ظهر تدهور إنشائى بالكمرات الخشبية للسقف تتم إزالتها وتغييرها بأخرى جديدة دون معالجة الأخشاب القديمة للاحتفاظ بها. لهذا السبب تقتصر تكلفة أعمال الترميم والصيانة الأثرية فى الموقع على ثمن المواد الجديدة والعمالة وتكلفة الإشراف الهندسى والإدارى[٣٨].

خلال هذه العملية غالباً ما تكون التفاصيل العمرانية والمعمارية للمبنى الذى تتم إعادة بنائه تحت خطر التغيير (ولو بصورة طفيفة) نتيجة استعمال مواد جديدة وتشكيلها بواسطة عمال متدربين. كما أن هذا التغيير

للمواد قد ينتج عنه محاولة لاستكمال بعض التفاصيل غير الموثقة بشكل كامل ليتطابق مع معلومات فريق العمل عن التفاصيل المعمارية الموثقة بالمنطقة. والأمر الهام هنا هو أن العناصر العمرانية والمعمارية التى تتم إعادة بنائها فى الموقع بالرغم من كونها جديدة أو مجددة لا زالت تنقل الرسالة الثقافية التراثية الموجودة فى الموقع، كما أنها نجحت فى إعادة إحياء حرف بناء تقليدية قاربت على الانقراض.

أ- موقع سوق العرصة قبل مشروع الصيانة التراثية

ب- مبانى سوق العرصة ١٩٩٦

جـ- مدخل ممرات المشاة المغطاة

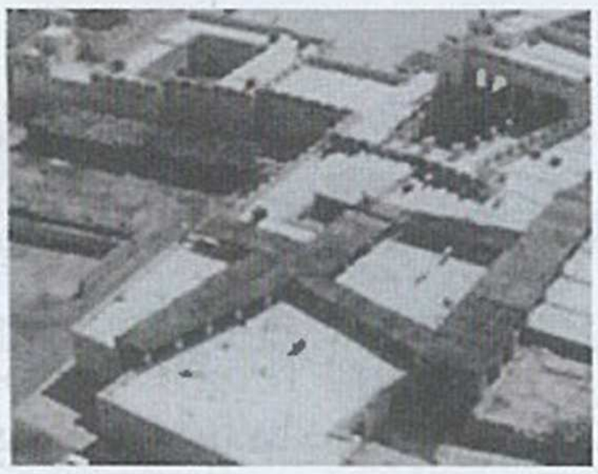

د- صورة من أعلى للسوق توضح تكوينه

هـ - عملية إعادة تركيب السقف التقليدى

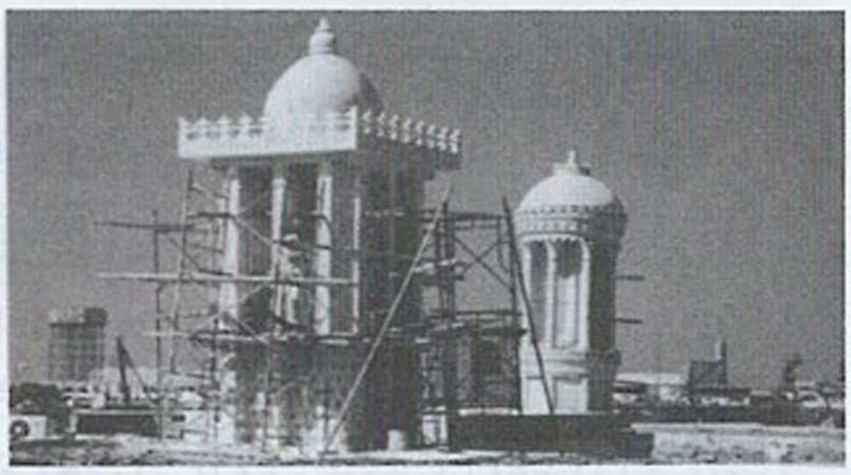

و- عمليات الإنهاء للتفاصيل

شكل ٣-أ حالة إعادة بناء سوق العرصة

ا- فراغ داخلى بأحد أسواق الشارقة ١٩٣٠

ب- الفراغ الداخلى لسوق العرصة

جـ- ممر مغطى بسوق العرصة بعد الترميم

د- سوق الشناصية فى الشارقة ١٩٣٠

شكل ٣-ب الفراغات الداخلية للسوق المرمم والمعاد بناؤه

توضح صورتا شكل -٤- موقع المتحف الإسلامى فى الشارقة بفاصل زمنى قدره أربعة أعوام فقط مأخوذه الأولى منها من أرشيف إدارة التراث بدائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة عام ١٩٩٣ وتوضح وجود أطلال لمبنى به بارجيل بحالة جيدة. أما الصورة الثانية المأخوذة عام ١٩٩٧ فيتضح بها نتيجة أعمال إعادة البناء فى الموقع والتى شملت العديد من المبانى وشبكة حركة المشاة الممتدة فيما بينها لتمثل القلب التراثى لمدينة الشارقة. وفى هذه الصورة أصبح البارجيل الذى تم الحفاظ عليه وترميمه المرجع البصرى الأساسى لمقارنة مبانى المنطقة قبل جهود الصيانة التراثية وبعدها. ويظهر من مقارنة الصورتين إعادة بناء أجزاء من المبانى وترميم أجزاء أخرى بالإضافة إلى إعادة إنشاء مبانٍ بالكامل. كما توضح الصور

أيضاً التغيير الجذرى فى شكل الموقع وعناصر الفرش والإضاءة للشوارع، وكذا إمكانية استقبال الموقع لأنشطة جديدة.

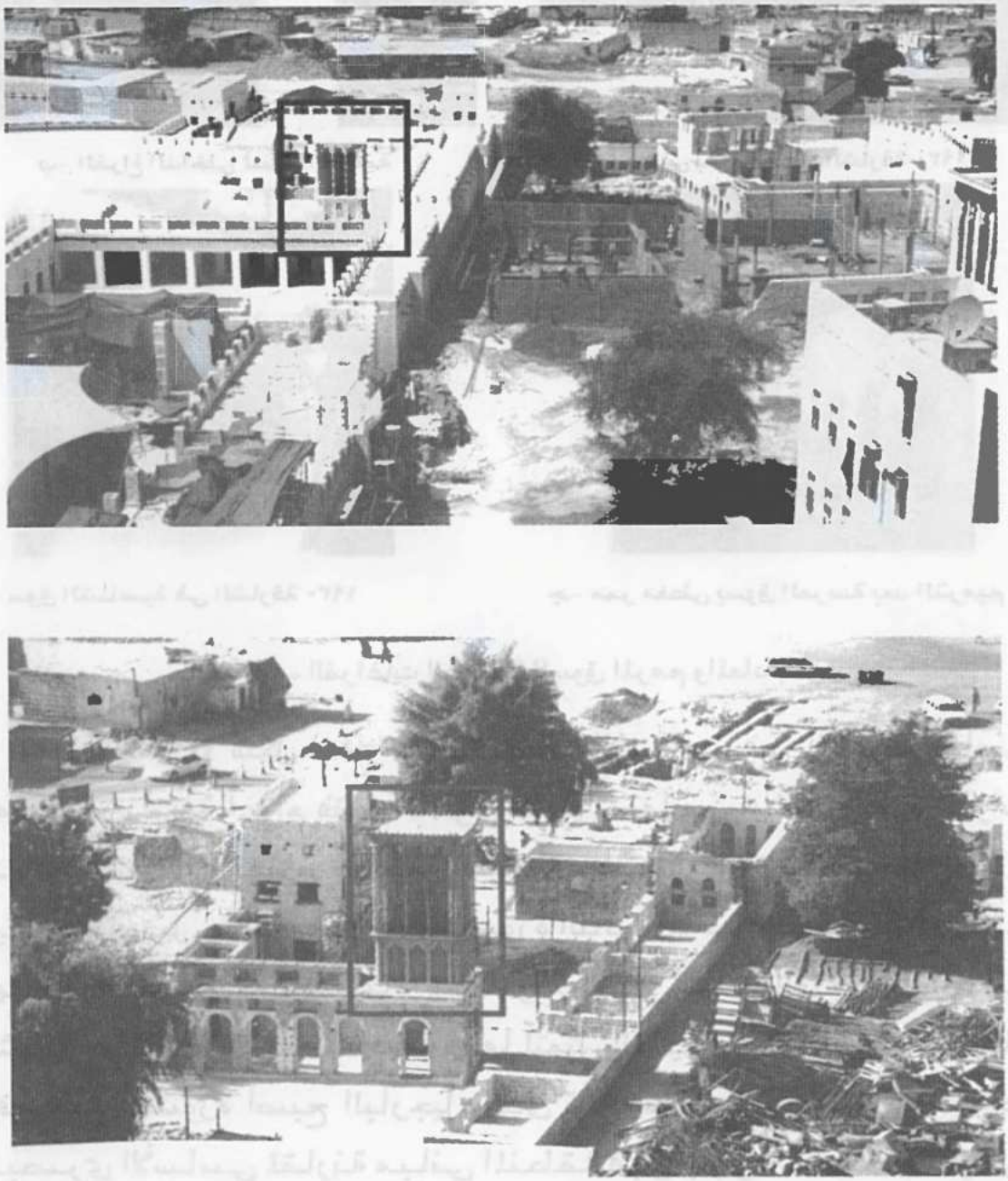

شكل ٤- إيجاد مرجع بصرى بمنطقة المريجة

٤-٦- إمكانية تطبيق منهج إعادة البناء فى القاهرة الإسلامية[٣٩]

إن التراث هو مجموع المعارف والعناصر المادية والثقافة والعادات والتقاليد المجتمعية التى يمكن نقلها من جيل إلى الجيل التالى. لذلك فإن عمليات الصيانة التراثية للعمران ومبانيه التاريخية تقوم بدور هام فى نقل فكرة واضحة عن عمق الثقافة المحلية للمجتمع للأجيال التالية. هذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق شرح توافق أساليب البناء التقليدية مع المواد ومع ظروف البيئة المحيطة، توافق العمران التقليدى مع الاعتبارات الاجتماعية، وفوق هذا كله قدرة المجتمع على توجيه صناعة البناء. وبهذا المفهوم فإن الحفاظ على مواد البناء الأصلية وكل التفاصيل العمرانية للموقع يحقق كل الأهداف المجتمعية المنشودة من صيانة العمران التراثى إلا أن اتباع منهج استبدال مواد البناء المتدهورة بدلاً من معالجتها لازال يحافظ أيضاً على معظم هذه الأهداف وإن لم تكن كلها.

لا توجد حكومة على الأرض مهما كانت مواردها تقوم بالصيانة التراثية والحفاظ على كل الآثار الإسلامية الموجودة[٤٠] والتى لا زال الكثير منها يمارس نشاطه كمكان للعبادة أو لغيرها من الأنشطة التى تحتاجها مدينة اليوم. فوجود هذه المناطق التراثية التى تعود للحضارة الإسلامية يعبر بوضوح عن الاستمرارية الحضارية وانتقال الثقافة من جيل إلى آخر حتى فيما يتعلق منها بطرق البناء التقليدية وطرق التعامل مع البيئة. كذلك فإن حيوية هذه المناطق التراثية بمدننا المعاصرة واهتمام المجتمع المحلى بها يخلق رغبة أفراد المجتمع فى المشاركة الشعبية لصيانة التراث والحفاظ عليه إذا ما تأخرت الجهود الحكومية فى الاهتمام به. لذا فإن بساطة منهج استبدال المواد المتهالكة وإمكانية قيام القطاع الخاص به[٤١] تزيد من إمكانيات تطبيقه على مجال واسع. كذلك فإن استعمال نفس المواد التقليدية وتطبيق نفس أساليب الإنشاء التقليدية يحمل جزءاً من الرسالة التراثية لهذه المناطق ويساعد على حملها إلى الأجيال التالية.

مدينة القاهرة التاريخية داخل الأسوار الأيوبية والفاطمية تحمل فى داخلها تراث أكثر من ألف سنة والمئات من المبانى القديمة التى تحمل ثقافة وتراث القرون الطويلة لا زالت تنتظر مجهودات مكثفة للترميم والصيانة التراثية من خلال قائمة انتظار طويلة لهيئة الآثار المصرية. وبجانب هذه المئات من المبانى الموجودة على قائمة هيئة الآثار ربما تكون هناك المئات من المبانى التراثية الأخرى التى لا زالت تنتظر التوثيق وإعلانها كمبانٍ تراثية فى حاجة إلى الترميم والصيانة. وبسبب هذا التاريخ الطويل لمدينة القاهرة كان من الطبيعى أن تتعاقب على صناعة البناء أساليب إنشائية وتنفيذية مختلفة مما خلق للمبنى الواحد (كلما طال عمره) أكثر من حالة أصلية واحدة. مما جعل قرار الصيانة التراثية بإعادة المبنى أو المنطقة بأسرها إلى واحدة فقط من حالاته التراثية وإهمال باقى الفترات الزمنية قراراً غير مرغوب فيه لما يتضمنه من إهدار لجزء من تاريخ المنطقة أو المبنى. وبنفس المنطق فإن الإبقاء على الروح التراثية للمنطقة مع السماح باستبدال بعض مواد البناء المتهالكة أهم من الإبقاء على مواد البناء الأصلية بمبانيها من خلال اتباع ما تنص عليه المواثيق الدولية مثل «ميثاق أثينا» فى التعامل مع المبانى والمناطق التراثية. وهو اتجاه يزيد من إمكانية قبوله انخفاض تكلفته بالمقارنه بغيره من مناهج الصيانة التراثية.

إلا أن هذا المنهج فى استبدال المواد غير مقبول بشكل واسع فى المجتمع المصرى بين المختصين من رجال الحكومة أو المهنيين حيث لا زال التفضيل فى اتجاه معالجة المواد المتهالكة والإبقاء عليها مهما ارتفعت التكلفة. فعلى سبيل المثال وجود حائط متهالك فى أحد مبانى التراث الإسلامى غالباً ما تتم معالجته من خلال «الحقن» بالمواد المناسبة حتى لا يضطر المرمم إلى استبدال أحجاره وكذا يتم استعمال مواد معدنية أو من اللدائن لتقوية الوصلات مهما كانت التكلفة[٤٢]. حتى إن الحائط المائل يترك كما هو ما دام قوياً بشكل كافٍ يسمح باستمراره بما يتناسب مع مواثيق المؤسسات

الدولية فى هذا المجال. وبالرغم من توفير هذا الأسلوب لرسالة تراثية واضحة إلا أن تكلفته عالية فى التصميم والتنفيذ وتتطلب خبرات فنية متخصصة لا تتوافر للجهات المحلية المسئولة عن العمران. فالتجهيز لمشروعات الصيانة التراثية من هذا النوع يتطلب أسلوب توثيق مكلف واختبار معملى دقيق لكل المواد المستعملة ودراسة متأنية لكل تفاصيل المبنى والمنطقة بأسرها[٤٣]. كذلك فإن أحد عيوب هذا المنهج الذى يتطلب معالجة المواد هو الوقت الطويل الذى يتطلبه والذى يمكن أن يكون «حرجاً» لبعض المبانى المعرضة لخطورة إنشائية ولا يمكنها التوقف عن أداء وظيفتها فى المجتمع (مثل المساجد). أيضاً فإن هذا الأسلوب الذى ترغب فيه الهيئات والمنظمات الدولية يقلل من قدرة الجهات المختصة على التعامل مع عدد أكبر من المبانى فى نفس الوقت باستعمال مواردها المحلية المحدودة.

وفى بيئة العمران الإسلامى يمكننا تتبع الاستعمال النشط والمستمر للمبانى بما يكرر من محاولات التجديد وإعادة التأهيل للمبانى والمناطق على مدى تاريخها الطويل[٤٤]. لذا فإن التطبيق المحدود لمنهج استبدال المواد المتهالكة يمكن اعتباره امتداداً منطقياً لتاريخ طويل من الحفاظ على «روح التراث» دون المحافظة على تفاصيله المادية بتكاليف لا يستطيع المجتمع المحلى تحملها. أما أسلوب الحفاظ على المواد ومعالجتها فإنه يتسبب بشكل غير مباشر فى تدهور المزيد من المبانى التراثية نظراً للحاجة الدائمة إلى اتخاذ قرارات بخصوص اختيار المبانى ذات الأولوية فى الصيانة التراثية بينما تترك المبانى الأخرى لتتدهور بسبب عدم توافر التمويل. ونظراً لأن حرف البناء الإسلامية لا زالت حية فى كثير من المدن فإن عمليات استبدال المواد وإعادة البناء تصبح ممكنة بل وقادرة على تحقيق التواصل الحضارى المطلوب ما دامت هناك وثائق كافية عن حرف وطرق البناء القديم[٤٥]. وإذا ما تم ربط ذلك بالتكلفة الاقتصادية المناسبة والانتقاء الهندسى الدقيق لأجزاء المبانى التى يتم استبدال المواد المستهلكة فيها مع الاحتفاظ بأكبر

قدر ممكن من المواد الأصلية فإن تطبيق هذا المنهج يزيد من قدرة الهيئات المحلية على الاحتفاظ بعدد أكبر من المبانى التراثية فى حدود تكلفة مناسبة.

٤-٧- ملاحظات على منهج إعادة البناء واستبدال المواد

حقق منهج إعادة البناء واستبدال المواد المتهالكة نجاحاً واضحاً خلال تطبيقه على نطاق واسع بمدينة الشارقة بسبب الخصوصية الثقافية والاقتصادية للمدينة التى يصعب تقليدها فى أى مجتمع آخر. إلا أنه لا زال من الممكن تطبيق نفس المنهج بصورة جزئية على مبانٍ محددة فى مجتمعات أخرى بنجاح. وعلى سبيل المثال يمكن إعادة بناء أجزاء من سور القاهرة الشمالى (السور الأيوبى شرق باب النصر) كوسيلة لتشجيع السياحة الثقافية ولتأكيد البعد التاريخى للمنطقة.

ومن أجل التطبيق الأمثل لهذا المنهج على بعض نماذج العمارة الإسلامية بمدينة القاهرة فإن الفرق المعنية بالصيانة التراثية يجب أن تراعى بعض الاعتبارات الأساسية حتى لا تبدو المبانى المعالجة وكأنها «مجددة»:

١- يطبق المنهج على أكثر أجزاء المبنى تدهوراً التى يصعب علاجها.

٢- التوثيق الدقيق باستعمال الـ «فوتوجرامترى» قبل أى تدخل فى الأثر.

٣- وجود معرفة تفصيلية بأساليب البناء التقليدية وتدريب العدد الكافى من العمال على حرف البناء.

٤- تحديد مصادر مواد البناء المستعملة والحصول على كميات كافيه من نفس المواد بنفس اللون ونفس الصفات المادية المطلوبة قبل البدء فى العمل.

٥- إجراء مقارنة اقتصادية بين تكاليف عملية الصيانة باستبدال المواد المتهالكة وغيرها من الأساليب المتاحة مع مقارنة العمر الافتراضى للمنشأ فى كل حالة.

٦- استعمال المواد الأصلية الموجودة بالموقع بقدر الإمكان فى عملية إعادة البناء والاحتفاظ بالمواد الأصلية غير المستعملة للعرض المتحفى وإمكانيات الدراسة فى المستقبل.

ويجب اعتبار عملية استبدال مواد البناء وإعادة البناء بديلاً للصيانة التراثية الجزئية بالموقع إذا ما زادت التكلفة عن الحد المعقول فتصبح إعادة بناء الجزء المتدهور بعد توثيقه بصرياً بشكل كامل ثم هدمه بديلاً أقل تكلفة يحقق نفس الرسالة التراثية وإن كانت عليه الكثير من التحفظات من جهة «الأصالة». ويزيد من إمكانية استعمال هذا الأسلوب فى الصيانة التراثية النتائج المخيبة للحسبان أحياناً من أساليب الصيانة التراثية الأخرى مثل انهيار أربعة بوائك من مسجد عمرو بن العاص عام ١٩٩٥ أثناء الترميم (٤٦) وانهيار قبة حمام الثلاثاء بعد ترميمه عام ١٩٩٣ ومشروع ترميم الجامع الأزهر الشريف الذى استبدل بعض الأجزاء المتهالكة بالمبنى. إلا أنه يجب توجيه نظر المختصين بأن تطبيق هذا المنهج قد ينتج عنه فقدان المبنى لشكله التاريخى إذا ما تم تطبيقه على كل أجزاء المبنى كما حدث فى مشروع تجديد مسجد الأقمر عام ١٩٩٤ على يد جماعة البهرة وأفقد المبنى شكله التاريخى. كذلك فإن مشروع الترميم الضخم للجامع الأزهر الشريف قد أثار الجدل بين المجلس الأعلى للآثار المصرية وبين منظمة يونسكو حول محافظة أعمال الترميم على أصل المبنى لدرجة التهديد بأن المبنى أصبح لا يمثل أحد مكونات المنطقة المعلنة كمنطقة تراث عالمى فى القاهرة الإسلامية. ولتلخيص المناقشة فإن هذا الأسلوب للصيانة التراثية غير مكلف وآمن وقادر على تأكيد استمرارية الرسالة التراثية بالمبنى للأجيال القادمة ما دام هناك توثيق جيد للمبنى ومعرفة كافية بطرق الإنشاء التقليدية واختيار جيد للأجزاء من المبانى التى يتم تطبيقه عليها.

الفصل الخامس

تأثير العولمة فى مجال الحفاظ على التراث العمرانى[٤٧]

٥-١- ضغوط العولمة على العمران

واجهت مدينة الشارقة خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة تحديات عمرانية كبيرة بسبب سرعة التنمية العمرانية غير المسبوقة والتى ضاعفت حجم المدينة مئات المرات وأدت إلى صعوبة تجانس مراحل العمران المختلفة داخل عمران واحد متكامل. فالقلب التاريخى للعمران وقلب العمران الحديث والمناطق الصناعية والبحيرات الترفيهية بالإضافة إلى الموقع الكبير للجامعات كلها تتداخل فى نفس المنظومة العمرانية التى تعطى الإحساس بالمكان.

كذلك فإن الحصول على موقع متميز فى منظومة العمران العالمى أصبح خاصية عمرانية تسعى إليها مدن العالم من أجل جذب الأعمال والاستفادة الاقتصادية من جوانب التميز الاجتماعى والاقتصادى والثقافى. ومدينة الشارقة هى واحدة من مدن العالم التى تسعى إلى التميز العمرانى لتأكيد أهميتها فى هذه المنظومة العالمية وحتى تحصل على نصيبها العادل من حركة الأعمال العالمية والسياحة الثقافية وسياحة المؤتمرات وغيرها من

السياحة المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات. وفرضية هذا الفصل أن العولمة فى مجال الاقتصاد تدفع مدن العالم المختلفة إلى الاستجابة المادية بطريقتين متناقضتين الأولى منهما هى تبنى المعايير العالمية فى مجال تخطيط المدينة مثل تقنين عروض الشوارع ومساحات قطع الأراضى وشبكات المرافق وإشتراطات توزيع الاستعمالات داخل المدينة. وهذا اتجاه يقويه عدم قدرة أشكال العمران التقليدى على توفير المساحات العمرانية المناسبة للأنشطة العمرانية الحديثة. أما الاتجاه الثانى فهو خلق طابع محلى للعمران قادر على توفير خدمات الرفاهية التى تتطلبها شركات الأعمال متعددة الجنسيات ويمكنها من خلاله القيام بوظائفها بنفس المعايير العالمية. وفى هذا الاتجاه يجب أن نتفهم أن الاعتماد على معايير محلية للعمران لا يعنى بالضرورة «خلق عمران تقليدى لتسكين الوظائف الجديدة للمدينة» ولكن «خلق عمران متطور ذى صبغة محلية». وبالرغم من التأثير المحلى الواضح على هذا الاتجاه إلا أنه أحد التجاوبات الأساسية التى تقوم بها معظم مدن العالم (الشارقة واحدة منها) فى مواجهة ضغوط العولمة خلال التسعينات من القرن العشرين. هذا الاتجاه بدأ فى الشارقة مع تبنيها لفكر الحفاظ العمرانى فى منطقة المريجة التاريخية كمحاولة لخلق «إحساس بالمكان Sense of Place» فى أجزاء العمران المختلفة لتأكيد هوية المدينة.

لم تحتوِ أول خطة عمرانية للمدينة عام ١٩٦٩ على أى اعتبارات خاصة للمناطق القديمة بل تمت إعادة تخطيطها بالكامل بشبكات متعامدة للطرق والمرافق الحديثة. وهو الاتجاه الذى تم تغييره فيما بعد عندما أحس سكان المدينة وحكومتها بضياع الأشكال العمرانية التقليدية وإحساسهم بالقيمة الثقافية والتراثية للعمران التقليدى خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين. وهنا يجب أن نرى اتجاه الحفاظ العمرانى على المناطق العمرانية القديمة «واحداً» من الجهود التى تقوم بها المدينة لتحقيق «فكرة الأنوية المتعددة» القادرة على استيعاب الوظائف المختلفة للعمران الحديث. بل إن

هذا الاتجاه للحفاظ العمرانى هو «أحد» الاستجابات الإيجابية للمدينة لقوى العولمة الاقتصادية من خلال خلق «إحساس بالمكان» يختلف من منطقة لأخرى داخل المدينة. فالحفاظ على التراث العمرانى والتنمية العمرانية الحديثة والإبقاء على المناطق ذات الجمال الطبيعى كلها تمثل جهوداً متكاملة على مستوى المدينة تهدف إلى تأكيد الغنى الثقافى للمدينة كجاذب رئيسى للشركات ورجال الأعمال من العالم كله.

٥-٢- العولمة فى مقابل تأصيل محلية الطابع العمرانى

العولمة هى تلك العملية التى يتم من خلالها توحيد أهداف وأساليب ممارسة أنشطة الحياة المختلفة على مستوى الكرة الأرضية[٤٨]. فعلى سبيل المثال نظام بنوك عالمى، نظام اقتصادى جديد للكرة الأرضية NIEO، منظمة التجارة العالمية WTO، نظام اتصالات عالمى موحد GSM، شبكة عالمية للكمبيوتر WWW وسياسات منظمة الأمم المتحدة فى المجالات المختلفة تمثل آليات تقوى عملية العولمة. أما فى مجال العمران فإن العولمة تمتد جذورها إلى طراز العمارة الدولية الذى نشأ فى أربعينات القرن العشرين والذى دافعت عنه مدرسة «باو هاوس» BauHaus كاتجاه موحد لعمارة المستقبل يكون محركه الرئيسى هو الوظيفية (الشكل يتبع المنفعة). كذلك كانت النظرة إلى تخطيط المدن على أنه علم جديد يتطور بشكل موحد على مستوى الكرة الأرضية حيث تتحكم القواعد العلمية المطلقة فى توزيع استعمالات الأراضى ونظم المواصلات وشبكات المرافق.

وقد نتجت الاتجاهات الحالية للعولمة فى مجال العمران بصفة رئيسية من النظام الاقتصادى العالمى الجديد NIEO لسبعينات القرن العشرين والذى أصبح ممكناً فقط بعد انتهاء الحرب الباردة وامتداد أعمال الشركات متعددة الجنسيات MNCs عبر الحدود السياسية للشرق والغرب. فالمعايير

الموحدة لهذه الأعمال التى تمارس على مستوى الكرة الأرضية من خلال اختيارها الحر لمواقعها بالقارات المختلفة خلقت حاجة الاقتصاد المحلى لمدن العالم إلى جذب الأعمال الدولية بالإضافة إلى تنشيط الأعمال المحلية(٤٩).
وربما يكون التحول المرتقب إلى نظام تجارة عالمية موحدة WTO أحد عوامل الضغط الرئيسية على كل مدن العالم لتتنافس فى جذب «نصيب» أكبر من هذه التجارة. وهى مهمة أصعب مما تبدو بسبب انجذاب الأعمال على مستوى العالم إلى «خدمات العمران الرفاهية» دون التقيد ببعد المسافة فى حركة البضائع وحركة المصادر البشرية اللازمة لأداء العمل. لذلك فكل مدينة فى العالم تسعى لخلق انطباع جيد عن كونها «آمنة»، تتمتع بخدمات أكثر، وذات «طابع محلى عمرانى متميز» حتى يمكنها جذب الأعمال على مستوى الكرة الأرضية. مما يجعل «خلق الانطباع العمرانى القوى» وسيلة هذه المدن فى حصولها على موقع متميز فى الاقتصاد العالمى حيث أصبح التنافس يحدث بين المدن كما هو بين الدول.

إلا أن فكرة عولمة العمارة والتخطيط العمرانى تعرضت للرفض فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عندما بدأت عمارة ما بعد الحداثة Post Modern تتخلى عن فكرة العمارة الدولية الموحدة، وكذا بدأت علوم تخطيط المدن تلجأ إلى التخطيط «الجزئى» وتزيد من أهمية البعد المحلى. وقد نتج عن هذه الفترة تناقض بين اتجاهات العولمة والاتجاهات المحلية فى مجال العمران سواء من جهة النظرية أو التطبيق(٥٠). إلا أن هذا التناقض الظاهرى أثبت فيما بعد قدرته على تنشيط عملية العولمة فى مجال الأعمال التى أصبحت تبحث عن الرفاهية الثقافية فى العمارة والعمران المحلى.

ونتيجة لما سبق وكما قدمت فى بداية هذا الباب فإن ضغوط العولمة أجبرت مدن العالم على الاستجابة المادية بطريقتين أولاهما تطبيق المعايير

العالمية فى العمارة والعمران، وثانيتهما خلق طابع محلى للعمران قادر على توفير خدمات الرفاهية التى تتطلبها شركات الأعمال متعددة الجنسيات ويمكنها من خلاله القيام بوظائفها بنفس المعايير العالمية. وسيهتم باقى هذا الفصل باختبار هذين الاتجاهين على التخطيط العمرانى لمدينة الشارقة وطرق تكيفها مع ضغوط العولمة الاقتصادية.

٥-٣- مدينة الشارقة ذات التفتح المتأخر

مع بداية جهود التخطيط العمرانى فى مدينة الشارقة عام ١٩٦٩ لتوفير المساحات العمرانية اللازمة لتحديث اقتصاديات المدينة تنامى حجمها العمرانى بمعدل غير مسبوق حتى بلغ أكثر من مئتى ضعف حجمها فى أقل من ثلاثين عاماً. وقد تسبب ذلك فى عدم قدرة صناعة البناء المحلية والأشكال المعمارية المحلية على التطور الطبيعى بالسرعة الكافية لتتماشى مع هذه المعدلات العالية للتنمية. تماماً كما حدث فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أجبرت معدلات التنمية العالية معظم المدن على استحداث أشكال جديدة للتنمية العمرانية بدون أن يتاح الوقت الكافى لاختيارها قبل التطبيق على مستوى كبير. وبالمقارنة فإن تنمية مدينة الشارقة لم تكن متجاوبة فى كثير من أوجهها مع معايير وطابع العمران المحلى الذى أصبح غير قادر على توفير المتطلبات اللازمة للاستعمالات الحديثة. لذلك كان الاختيار الأول لمدينة الشارقة هو تطبيق المعايير العالمية فى العمارة والتخطيط العمرانى على العمران الحديث مع هدم ما تبقى من المناطق التقليدية داخل المدينة لعدم ملاءمتها للاستعمالات الحديثة.

فالمعايير العالمية أصبحت ضرورة مادية للشارقة الحديثة حتى يمكنها جذب قطاعات الأعمال الدولية عن طريق توفير أراضٍ عمرانية بمساحات مناسبة وشبكات المرافق الحديثة التى لم يمكن مدها فى العمران المتضام

للمدينة القديمة. إلا أنه بعد أن أصبحت المدينة قادرة على توفير متطلبات الأعمال الحديثة فى معظم امتداداتها العمرانية بدأ الاهتمام بإعادة تكوين الطابع العمرانى المحلى للمدينة القديمة فى ثمانينات القرن العشرين لأسباب ثقافية. وتبنت المدينة برنامجاً فعالاً للصيانة التراثية وإعادة بناء المناطق التراثية السابق إزالتها فيما يمكن رؤيته كمحاولة استجابة عمرانية «رفاهية» لمتطلبات قطاعات الأعمال العالمية الجديدة بالإضافة إلى تحقيقه للأهداف الثقافية. وبالرغم مما تضمنه من تكلفة عالية للمدينة إلا أنه استطاع توفير المتطلبات الثقافية للفئات العليا للمجتمع المحلى وقطاعات الأعمال الدولية. وبشكل غير مباشر كان له تأثيره أيضاً على الانطباع الكلى عن «المدينة المعاصرة ذات الطابع العمرانى التراثى». وقد نتج عن هذا الاتجاه الذى ساد فترة الثمانينات من القرن العشرين تغير نظرة المجتمع المحلى إلى المناطق التراثية من كونها متخلفة وغير مناسبة للاستعمالات الحديثة إلى كونها ذات محتوى ثقافى متميز. ومع هذا التحول فى المفهوم تطور عمران المدينة من كونه أحادى المركز إلى أن أصبح متعدد الأنوية. وكل واحدة من هذه الأنوية لها وظيفتها الأساسية الخاصة بها وحتى تشكيلها العمرانى المتميز الذى يجعلها واضحة المعالم وذات انطباع بصرى ووظيفى يقوى من تعددية الاستعمالات داخل المدينة. واحدة من هذه الأنوية هى المنطقة التراثية القديمة، ونواة ثانية هى منطقة البنوك التى أنشئت فى السبعينات ثم العديد من الأنوية العمرانية الأحدث والتى تركزت بها وظائف ثقافية وتعليمية وسياحية ومراكز أعمال. وكما يظهر فى الدعاية التى تتبناها حكومة الشارقة فإن تعدد أنويتها العمرانية استهدف فى المقام الأول جذب أنشطة الأعمال الدولية والسياحة الثقافية. وبهذا المفهوم فإن المدينة تسعى إلى التعريف بتوافر أنويتها المتعددة ذات الخدمات المتكاملة والتى يمكنها توطين مراكز الأعمال الدولية وما تتطلبه من خدمات ترفيهية وثقافية ومرافق.

ويظهر هذا التغير فى المفهوم فى المخططات العمرانية للمدينة والتى لم توفر فى أولها عام ١٩٦٩ أى اهتمام بالتخطيط التقليدى للعمران واستبدلته بالتخطيط الشبكى المتعامد للطرق وقطع الأراضى والمرافق حتى فى أقدم أحياء المدينة مثل «الشويهين» و«المريجة». فالتخطيط الشبكى المتعامد لهذه المناطق التاريخية كان غرضه توفير إمكانيات استعمالات الأراضى الحديثة وما تتطلبه من حركة آلية[٥١] استدعت إضافة طرق جديدة فصلت هذه المناطق عن واجهتها التقليدية على خور المدينة. إلا أنه لم يتم تنفيذ كامل الشّبكة الجديدة بسبب نظام الملكية المعقد للأرض العمرانية وما يستصحبه ذلك من تعويضات مادية عن المبانى القديمة[٥٢].

ويتضح من المناقشة السابقة أن فكر الستينات رأى فى التشكيل العمرانى التقليدى «مشكلة تخطيطية» وليس «إمكانية» لتنمية المدينة لعدم تطابقها مع المعايير الدولية فى توزيع شبكات المرافق. حتى إن شبكات الطرق وقطع الأراضى الجديدة تم توجيهها للشمال والجنوب بدلاً من علاقتها التقليدية الموازية لخور المدينة فى تعبير واضح عن عدم تقدير أشكال العمران التقليدى حيث كان «التحديث» يعنى «إزالة الماضى». ولم يحدث تخطيط آخر لمنطقة المريجة منذ مخططها الأول حيث أعلنت المدينة منطقة حفاظ عمرانى وصيانة تراثية لا يجوز إنشاء أى مبانٍ جديدة فيها على أنقاض المبانى القديمة. كذلك تم وقف تنفيذ مخطط عام ١٩٦٩ عندما بدأ الآثاريون الكشف عن قواعد المبانى القديمة بهدف إعادة إحياء التراث العمرانى.

بدأت جهود الحفاظ العمرانى فى مدينة الشارقة كوسيلة لضمان استمرارية التراث العمرانى للأجيال القادمة بترميم «بيت النابودة» عام ١٩٩٤ لإنقاذ ما تبقى من النسيج العمرانى التقليدى قبل أن يتلاشى تحت ضغط التنمية العمرانية الحديثة. وقد كانت جهود الحفاظ الأولى مركزة على ترميم بعض البيوت القديمة طبقاً لمواثيق الترميم الدولية التى تتبناها

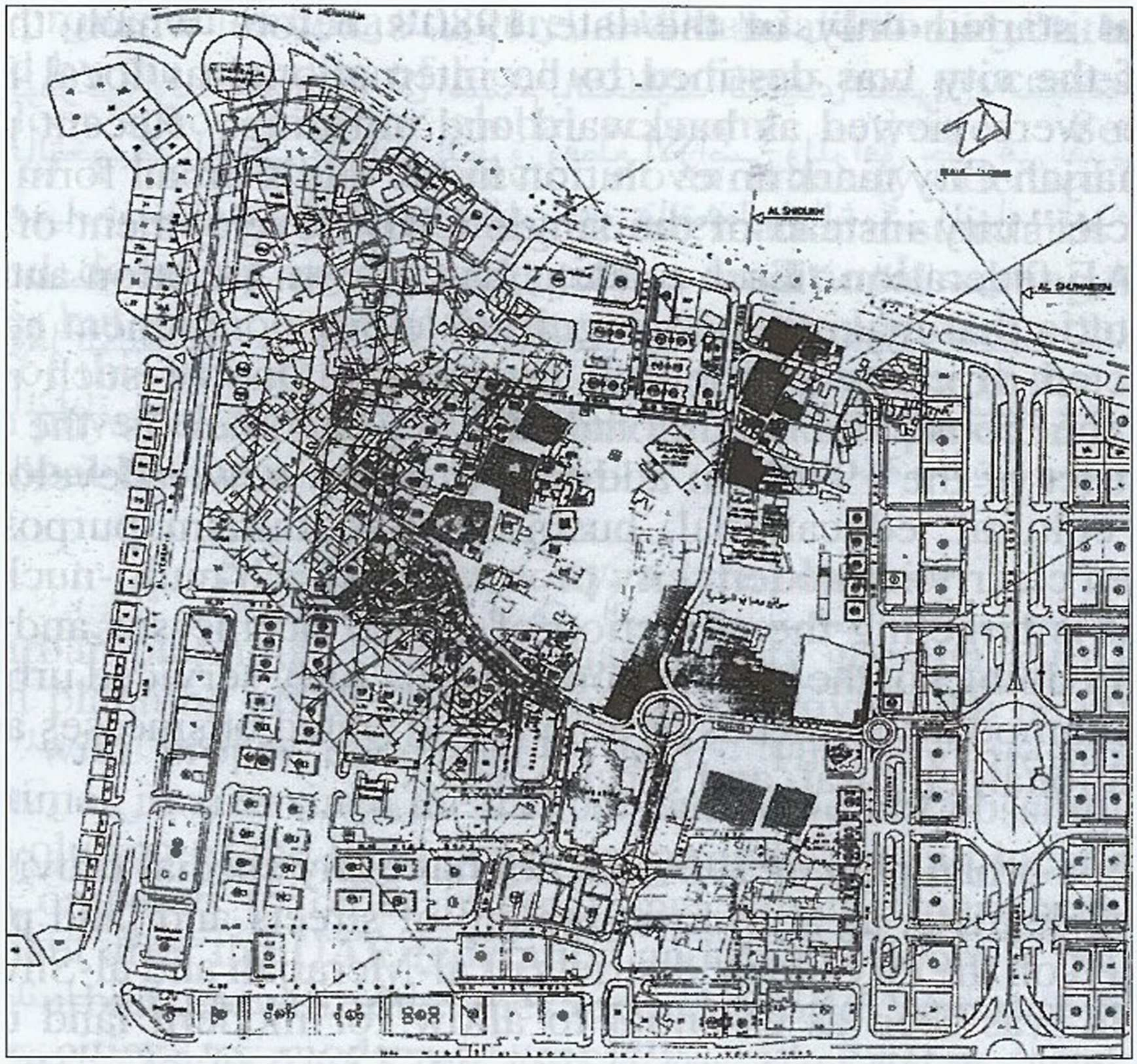

شكل -١- الكتلة العمرانية التقليدية لمنطقة المريجة موضح عليها شبكة الطرق المستحدثة فى عام ١٩٦٩

ICOMOS لتحويلها إلى متاحف للمفردات التراثية للمجتمع مثل متحف بيت النابودة والمتحف الإسلامى. وأصالة هذه المبانى المرممة جعل منها جزءاً من التراث الإنسانى العام الذى تبنته المنظمات الدولية فيما نعرفه بقائمة التراث العالمى(٥٣). وبسبب النجاح الذى حققته التجارب الأولى للحفاظ العمرانى فقد قامت حكومة المدينة بإعادة بناء الحصن القديم فى عام ١٩٩٦، وتلا ذلك العديد من مشروعات الصيانة التراثية وإعادة البناء

باستعمال مواد البناء التقليدية وبنفس الأساليب التراثية للبناء.

أما أهم التحولات فى طرق التعامل مع المنطقة التراثية فكانت بالتركيز على خلق تجربة عمرانية متكاملة تتعدى ترميم البيت الواحد وحتى مجموعة المبانى المتجاورة إلى إعادة تشكيل شبكة الشوارع القديمة وعناصر الفرش اعتماداً على الصور الجوية والتاريخ الشفوى وخبرة فريق العمل. وقد استمرت هذه الجهود خلال عقد التسعينات كله بنفس القوة بعد ما ظهر إقبال السياحة المحلية والعالمية وشركات الأعمال الكبرى على الاستفادة من المنطقة التراثية التى أعيد بناؤها. ويمكن تأكيد هذا الادعاء ببساطة إذا ما لاحظنا إضافة استعمالات عمرانية جديدة إلى أطراف المنطقة التراثية يمكن أن تستفيد منها مراكز الأعمال الدولية. وبالتالى تجب رؤية جهود الحفاظ العمرانى والصيانة التراثية كجزء من جهود متكاملة على مستوى المدينة لخلق عمران متعدد الأنوية قادر على استقبال الأنشطة العمرانية الحديثة.

ولتأكيد هذا التوجه فقد تحولت الجهود الأخيرة للحفاظ العمرانى إلى توطين أنشطة حديثة بالمبانى التى يتم صيانتها أو الحفاظ عليها من خلال إعادة التأهيل كما حدث مع مسرح الشارقة الوطنى. وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء المعهد المسرحى الجديد بالشارقة على الطرف الجنوبى لمنطقة المريجة وتم افتتاحه فى مارس ١٩٩٩. هذا التنوع فى الأنشطة المتحفية والأنشطة الحديثة داخل منطقة المريجة موجه بوضوح إلى خلق «نوية» عمرانية ذات طابع تراثى كأحد مكونات الهيكل المتكامل الجديد للمدينة. وهو توجه للشارقة يقابل بردود فعل مختلفة للجهود المبذولة ومدى تطابقها مع المعايير الدولية للحفاظ العمرانى مما ينتج عنه تناقض تقليدى بين الرؤية المحلية للتراث والرؤية العالمية لطرق الحفاظ العمرانى فى الأماكن الأخرى من العالم:

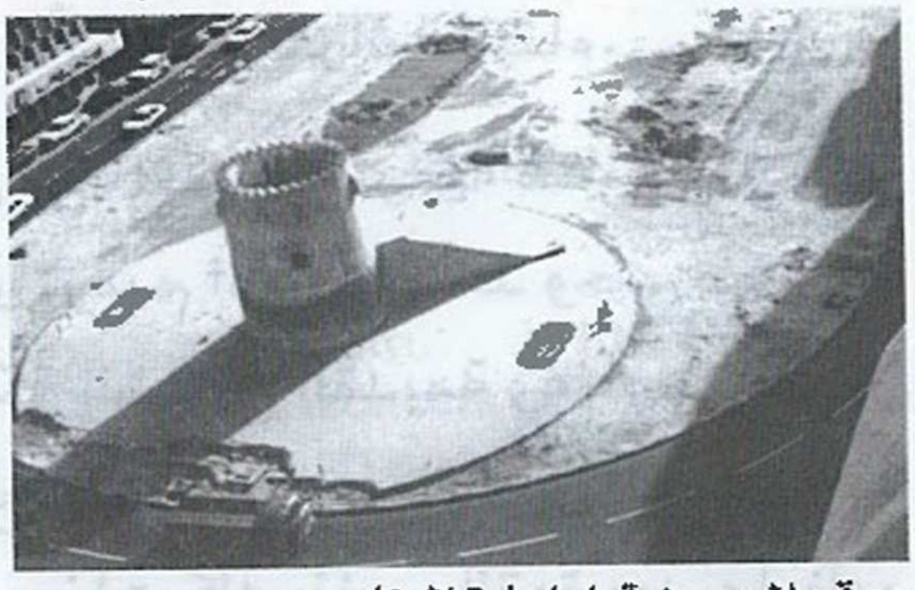

موقع الحصن قبل إعادة البناء

بيت النابودة قبل أعمال الترميم

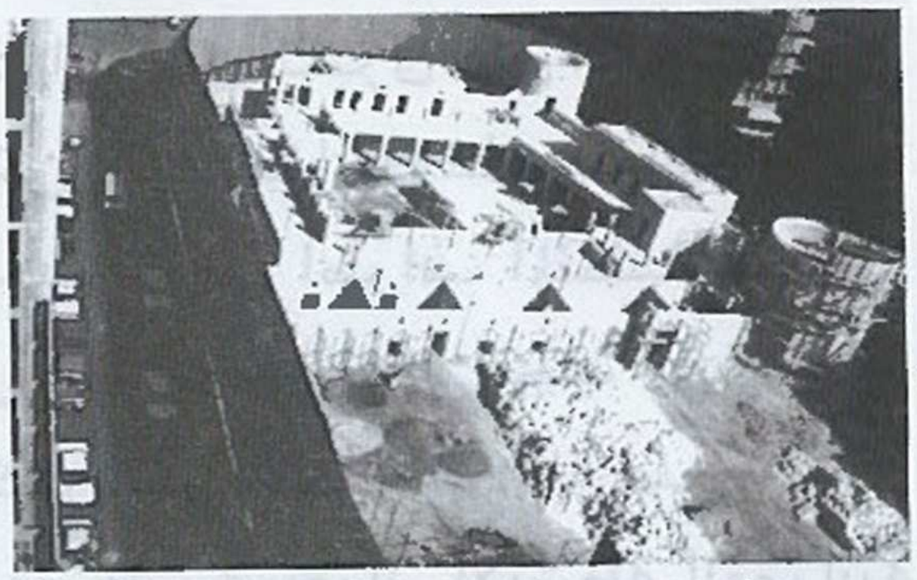

الحصن أثناء إعادة البناء

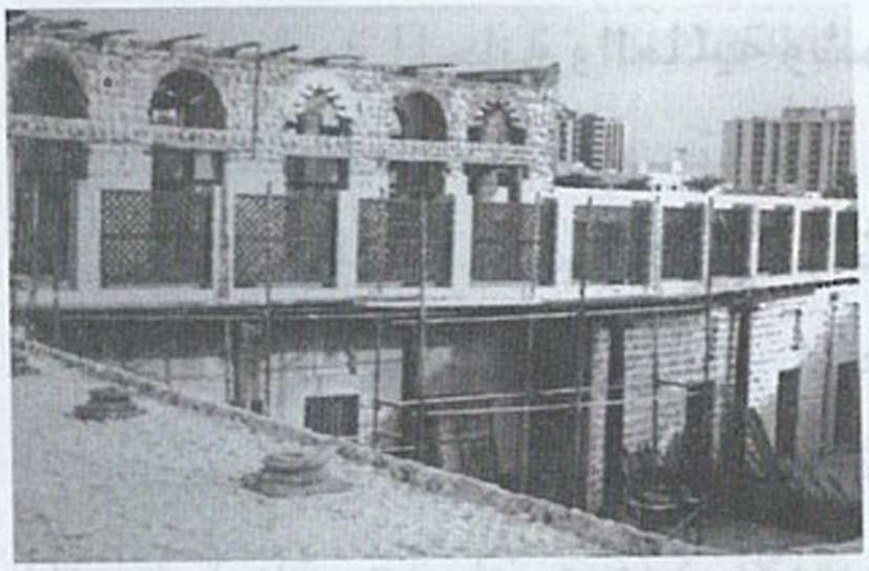

بيت النابودة أثناء الترميم

الحصن بعد إعادة البناء

بيت النابودة بعد الترميم

شكل -٢- صور من أعمال الحفاظ العمرانى لمنطقة المريجة

«فى وقت تسيطر عليه العولمة، فإن حماية، محافظة، إعادة تكوين، والتعبير عن التراث والتنوع الثقافى فى مكان محدد أو منطقة هو تحدٍ هام للناس فى كل مكان. إلا أن إدارة مناطق التراث من خلال إطار عالمى يعتمد على معايير دولية مناسبة، غالباً ما يكون مسئولية مجتمع محدد أو جماعة مهتمة»(٥٤).

ونتيجةً لما سبق فإن «النوية الثقافية» لمدينة الشارقة بمنطقة المريجة أصبحت لها إمكانية كبيرة لتتحول إلى مكون عمرانى أساسى للمدينة ذات الهيكل العمرانى المتنوع. وهو ما يجب احترامه كمؤثر هام على الانطباع الذهنى عن المدينة بغض النظر عن تطابقه أو عدم تطابقه مع المعايير الدولية للصيانة التراثية.

٥-٤- السياحة الثقافية، سفر رجال الأعمال، والاقتصاد العالمى

تحول اهتمام المخططين العمرانيين والمتخصصين فى أعمال الحفاظ العمراني بشكل جذرى عن الإلتزام الحرفى بـ «ميثاق أثينا» الموقع عام ١٩٣١ فيما يخص أهداف عمليات الحفاظ العمرانى من التركيز على الترميم الأثرى لأسباب ثقافية إلى الاهتمام بالمواقع ذات الجمال الطبيعى والمواقع ذات القيمة الثقافية وحتى مدن تراثية كاملة فى أعوام ١٩٦٤ و١٩٧٦ و١٩٨٧[٥٥]. حتى إنه فى التسعينات من القرن العشرين تم الاعتراف بالسياحة الثقافية كواحدة من الأهداف المقبولة لعمليات الحفاظ العمرانى.

«السياحة يمكن أن تستفيد من الخصائص الاقتصادية للتراث وأن تقوى من اقتصاديات عمليات الحفاظ العمرانى عن طريق توليد مصادر للتمويل، تعليم المجتمع والتأثير على السياسات»[٥٦].

فالسياحة العالمية المعتمدة على الخدمات الرفاهية نمت خلال العقود الأخيرة لتشتمل على سياحة الشركات الكبرى التى توفر لكبار موظفيها حوافز سنوية بصورة إجازات ترفيهية مدفوعة. كذلك أصبحت تشتمل على سياحة المؤتمرات وسفر كبار الموظفين فى جولات ترويجية وكلها ناتج عن تحرير التجارة العالمية والحاجة إلى زيادة تواصل الشركات الكبرى مع العالم كله. هذه الأشكال الجديدة من السياحة لها متطلبات جديدة فى نوع الإقامة وخدمات الرفاهية التى لم تكن ضرورية مسبقاً لتنشيط السياحة الثقافية

التى كانت تقصد آثار الحضارة اليونانية والرومانية والفرعونية. هذه الأشكال الجديدة للسياحة يمكن اعتبارها الآن وسائل المدينة للدعاية لمراكز الأعمال بها ولقدرتها على الحصول على نصيب أكبر من الاقتصاد العالمى.

والعولمة فى مجال جهود الحفاظ العمرانى مع قبول فكرة إجراء بعض التعديلات الطفيفة على المناطق العمرانية التراثية لإعادة تأهيل مبانيها أصبحت توفر للسياحة الثقافية والأشكال الجديدة من سياحة الأعمال مصدراً رئيسياً لخدمات الرفاهية اللازمة لها. كما أنه بالمقابل أضحت هذه النوعيات السياحية مصدراً أساسياً لتمويل أعمال الحفاظ العمرانى والصيانة التراثية. ففى مدينة الشارقة أصبحت خدمات رجال الأعمال والمعارض الدولية وتسهيلات المؤتمرات أهم عوامل الدعاية للمدينة كمقصد للشركات متعددة الجنسيات فى منطقة الخليج. لذا فقد تحول اهتمام مدينة الشارقة من الحفاظ العمرانى على منطقة المريجة التراثية لأسباب ثقافية فقط إلى الاهتمام الإضافى بها لدورها فى توفير خدمات رفاهية متطورة لقطاعات الأعمال الدولية. إلا أن الحفاظ العمرانى لمنطقة المريجة التراثية ليست هى الجهود الوحيدة المبذولة لخدمة السياحة الثقافية بالمدينة.

والتنمية الترفيهية حول بحيرة خالد بخدماتها الفندقية الحديثة توفر للمدينة خدمات رفاهية إضافية بالقرب من منطقة المريجة لخدمة نفس المستفيدين من السياحة الثقافية. وعندما يضاف إلى ذلك الخدمات التجارية المتطورة بالمدينة فى سوقها المركزى (السوق الإسلامى) وبحيرة الخان الترفيهية يظهر بوضوح رغبة المدينة فى توفير الخدمات الرفاهية اللازمة لجذب النوعيات الجديدة من سفر رجال الأعمال. كذلك فإن موقع المدينة الجامعية الجديدة جنوب المدينة حيث تقع الجامعة الأمريكية وجامعة الشارقة والكليات التقنية وكلية الأفق يمثل نوية جديدة من نويات المدينة القادرة على رفع قيمتها بالنسبة للسياحة الثقافية وسياحة المؤتمرات. وربما

يكون اختيار طراز معمارى كلاسيكى للمدينة الجامعية بالشارقة أحد الأدوات المستعملة لإضفاء جو التعددية الثقافية على المدينة. كذلك فإن المركز الثقافى المطل على الميدان الثقافى بالمدينة بعلاماته العمرانية المميزة يخدم الضرورات الثقافية الأساسية للمدينة كنوية ثقافية أخرى للمدينة. كذلك فإن أنشطة الحياة البرية والطبيعية المتمثلة فى متحف الحياة الطبيعية والمحمية الطبيعية على طريق الذيد تشكل نوية عمرانية أخرى بالمدينة. ومن العرض السابق للأنوية العمرانية المتعددة بالمدينة يظهر لنا بوضوح أن النوعيات السياحية الثقافية الجديدة وسياحة رجال الأعمال أصبحت تؤثر بوضوح على هيكل العمران الحالى للمدينة.

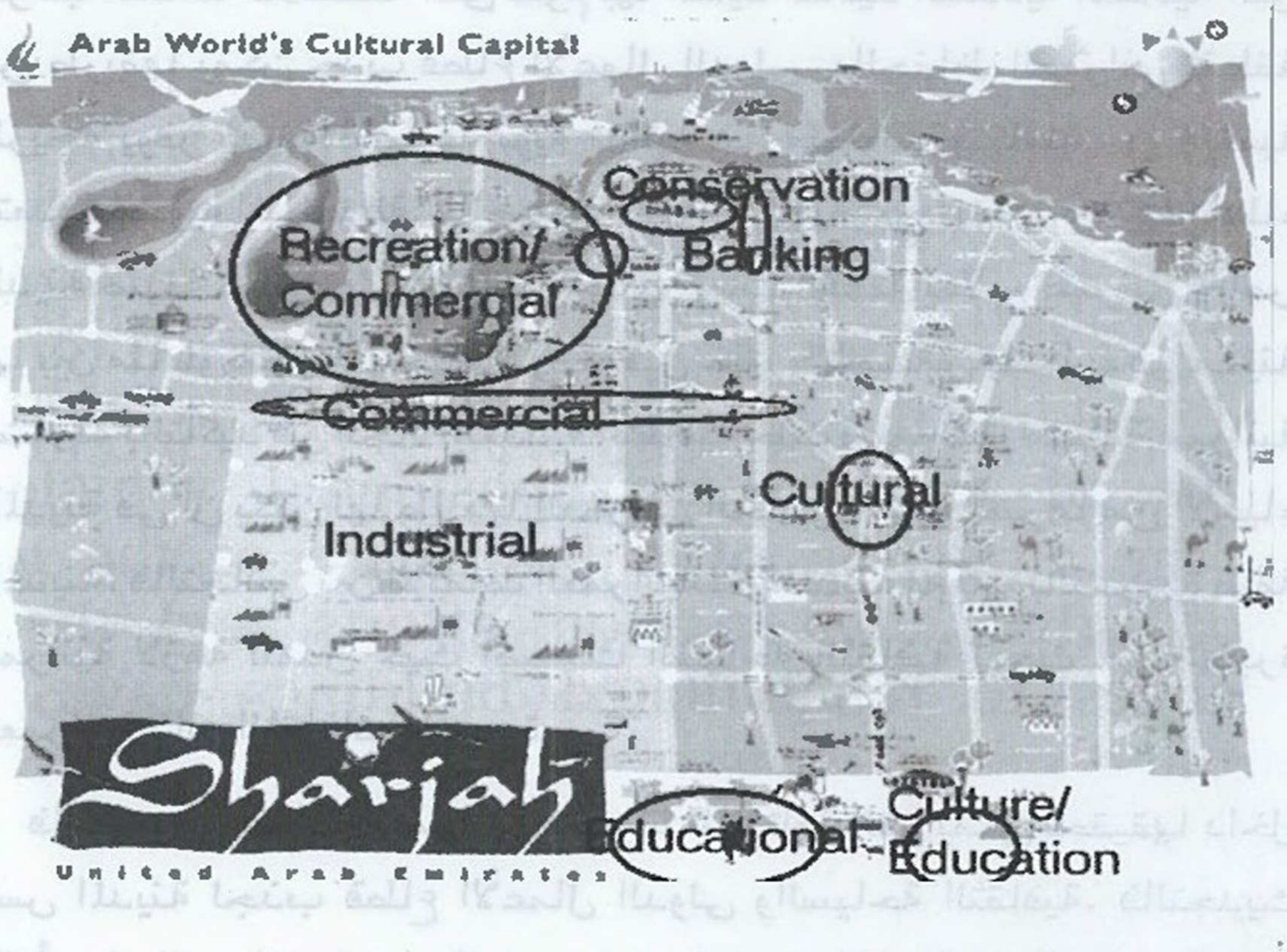

شكل -٣- خريطة الشارقة عام ١٩٩٨ المصدرة بمناسبة حصولها على اعتراف منظمة اليونسكو بكونها عاصمة العرب الثقافية لعام ١٩٩٨.

٥-٥- الصورة العالمية لمدينة الشارقة

يظهر من عرض الفصل الخامس أن تأثير العولمة كان واضحاً على اقتصاديات مدينة الشارقة فى نمو مناطقها الصناعية وصناعاتها الموجهة للتصدير وخدماتها التجارية المتنوعة. فالتنمية الاقتصادية القوية فى المدينة وعلاقتها المباشرة بالاقتصاد العالمى أصبحت تشكل الجوانب المختلفة لحياة المدينة بما فيها كتلتها العمرانية. هذه التغيرات العمرانية للمدينة ما هى إلا تعبير عن محاولة خلق «إحساس بالمكان» فى أحياء المدينة المختلفة كرد فعل إيجابى لضغوط العولمة الاقتصادية. فالصيانة التراثية بالمريجة والتنمية العمرانية الحديثة والحفاظ على الحياة الفطرية كلها جوانب متكاملة للأنشطة التى تقوم بها المدينة لتأكيد التعددية الثقافية التى عن طريقها يمكن جذب قطاع الأعمال الدولى. والحفاظ العمرانى لمنطقة المريجة يوفر لمدينة الشارقة نوية تراثية فى منظومة متكاملة من التنمية متعددة الأنوية المستهدفة. فالصيانة التراثية لم يصبح المقصود منها إعطاء المدينة صبغة تراثية ولكن تمييز إحدى نويات المدينة بطابع عمرانى خاص بها بين مناطق المدينة المختلفة. ومستقبل خلق «الإحساس بالمكان» فى مدينة الشارقة بالتأكيد فى اتجاه التعددية الثقافية حيث يسمح لكل منطقة عمرانية بالمدينة فى أن يكون لها طابعها العمرانى الخاص المغاير لغيرها من الأحياء بالمدينة. فالتجانس بين الأنماط العمرانية لكل المدينة لم يعد بالضرورة صفة عمرانية لازمة للمدن حيث أصبحت السياحة الثقافية تبحث عن الخبرة العمرانية ذات الثقافات المتعددة.

فالتعدد فى أنماط العمران والخبرات المختلفة التى يمكن تحقيقها داخل نفس المدينة لجذب قطاع الأعمال الدولى والسياحة الثقافية. فالتحديث والتأصيل العمرانى ليسا بالضرورة متعارضين إذا ما طبقا على مستوى المدينة وإنما متكاملان فى كثير من الحالات.

الفصل السادس

الخبرات الحديثة فى مجال الحفاظ العمرانى[٥٧]

٦-١- مقدمة وخلاصة

يغطى تعريف «التراث» العديد من جوانب الذاكرة الجماعية للمجتمع التى يمكن نقلها من جيل لآخر من أجل ضمان استمرارية الممارسات المجتمعية المرغوبة. ويمثل التراث العمرانى أحد المكونات الهامة لهذه الذاكرة الجماعية حيث إنها تعكس رموز المجتمع ومعتقداته وممارساته فى شكل مادى محدد. إلا أنه مع التنمية العمرانية السريعة فإن عمليات المحافظة على هذا التراث العمرانى تواجه تعارضاً ما بين الأهداف الاقتصادية والثقافية بسبب ارتفاع سعر الأرض داخل وحول المناطق التاريخية فى المدينة بصورة تتخطى أى فائدة اقتصادية مرجوة من أعمال الحفاظ العمرانى. وبصفة خاصة فى الدول حديثة التنمية التى تكون فيها المناطق التاريخية متاخمة لمراكز المدن، وبالتالى يؤثر الحفاظ العمرانى على هذه المناطق بشكل سلبى على اقتصاديات المدينة ككل.

هذا الفصل يناقش المنهج المتبع لإعادة الحيوية إلى المركز التاريخى لمدينة الشارقة فى دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالمناهج العالمية

المتبعة حالياً فى مجال الحفاظ العمرانى. ولتحقيق ذلك يناقش هذا الفصل خبرة الحفاظ العمرانى فى مدينة «وليامزبرج» بولاية فرجينيا الأمريكية، وكذا خبرة حى «روكس» بمدينة «سيدنى» الأسترالية كنموذجين لأحدث الخبرات العالمية الناجحة فى هذا المجال. فبينما تمثل حالة مدينة «وليامزبرج» الحفاظ العمرانى على مركز مدينة متكامل من أجل جذب السياحة وتقوية اقتصادها فإن حالة حى «روكس» فى مدينة «سيدنى» تقدم تجربة تجمع بين الإبقاء على المبانى التاريخية مع إعادة تشكيل الحى التاريخى كله بصورة أكثر تواضعاً. إلا أن كلتا التجربتين ركزت على المحافظة على «جوهر التراث» فى فترات زمنية «منتقاة» ليست بالضرورة أصلية للمكان اعتماداً على مفهوم السياحة الثقافية الجديد.

وبمقارنة تجربة الشارقة بهذه التجارب العالمية الناجحة فإنه يتضح أن استعمال أكثر من منهج واحد للتعامل مع المناطق التراثية بدءاً من الترميم التاريخى الدقيق للعناصر المعمارية إلى إعادة بناء المبانى المزالة من سنوات تم تطبيقه فى الحالات الثلاث بنجاح. وهذا الفكر هام جداً لأنه ينتج مناطق تراثية تبدو «طبيعية». كذلك فإن إعادة تشكيل عناصر تنسيق الموقع Landscape لتطابق الشكل التاريخى للمنطقة، الاهتمام بـ «جوهر التراث» وليس تفاصيله الدقيقة بحذافيرها، ووجود هيئة إدارية موحدة للمنطقة التراثية كانت أيضاً عوامل محددة لنجاح الحالات الثلاث. أيضاً كانت إعادة تأهيل المبانى لتتقبل أنشطة حديثة أداة رئيسية لخلق خبرة تراثية متكاملة بدلاً من تحويل هذه المواقع التراثية إلى متاحف مفتوحة. إلا أن حالة مدينة الشارقة لا زالت تتطلب إعادة تشكيل للأنشطة المعاد توظيفها بالمنطقة حيث إنها لا زالت مقصورة فى الأنشطة الثقافية غير المربحة اقتصادياً.

ينتهى الفصل برؤية عن طرق تعامل المجتمعات المختلفة مع تراثها العمرانى بشكل «انتقائى» ينتج عنه مناطق تراثية تحتضن الهوية التراثية

«المرغوب فيها». كذلك فإن الحفاظ على مناطق بأكملها بما فيها من شبكة طرق ومبانٍ تاريخية ونسيج عمرانى متكامل يبدو أنه اتجاه العقود القليلة القادمة كبديل عن اتجاه الحفاظ على المبانى فقط السابق اتباعه.

٦-٢- قلب المدينة؛ أثر التاريخ والثقافة

مثلت المناطق القديمة فى المدن دائماً تحدياً لمخططى المدن ومديريها حيث غالباً ما تتعارض الأهداف الثقافية لأعمال الحفاظ على التراث مع إمكانية توطين أنشطة عمرانية متطورة بهذه المناطق. فالأحياء القديمة فى مدن القاهرة وروما وأثينا والتى مثلت القلب النابض لهذه المدن على مدى قرون طويلة أصبحت حالياً تؤثر بشكل هامشى على حيوية هذه المدن وأدائها لوظائفها. ولولا جذب المناطق القديمة بهذه المدن للسياحة الثقافية العالمية لربما كان من المستحيل تبرير بقائها ممنوعة من التنمية الحديثة ومن سوق الأراضى بهذه المدن لأسباب ثقافية. أما فى غير هذه المدن الأقدم والتى لا تستطيع جذب أنشطة تعتمد على السياحة فإن العائد الاقتصادى يصبح أقل من أن يسمح بالحفاظ على المناطق التاريخية. وإذا ما أضفنا لذلك حداثة التنمية العمرانية وسرعتها وارتفاع سعر الأرض يصبح الحفاظ العمرانى على هذه المناطق أمراً بالغ الصعوبة.

٦-٣- الحفاظ على التاريخ فى مدينة «وليامزبرج» فى فرجينيا

تعتبر مدينة «وليامزبرج» واحدة من أمثلة الحفاظ العمرانى على قلب مدينة بالكامل تم تطويره لجذب السياحة الثقافية وإعادة الحيوية لاقتصاد المدينة. بدأ تاريخ المدينة قوياً مع أوائل القرن الثامن عشر عندما كانت عاصمة أكبر وأقوى مستعمرات بريطانيا فى العالم الجديد حتى عام

١٧٨٠[٥٨]. وقد بدأ التفكير فى إعادة إحياء تاريخ المدينة عام ١٩٠٥عندما بدأ ترميم أقدم كنائس المدينة[٥٩]. إلا أن العمل الحقيقى فى إعادة إحياء تاريخ المدينة بدأ بعد اثنين وعشرين عاماً أخرى على يد الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت» عام ١٩٣٤. ومنذ ذلك الحين تم ترميم وإعادة بناء أكثر من ٥٠٠ مبنى على مساحة ١٧٣ هكتاراً حيث أصبحت عملية إعادة التاريخ تحافظ على استمراريتها كقصة نجاح لغيرها من المدن الصغيرة المنتمية إلى نفس الخلفية التاريخية.

وقد اقتضت أعمال الحفاظ التراثى على المدينة الترميم الأثرى لبعض المبانى المختارة مثل كنيسة «بروتون باريش» عام ١٩٠٥ وقاعة «باسيت» عام ١٩٢٦ و١٩٧٩ وإعادة بناء بعض المبانى التى أزيلت بالكامل لعقود طويلة مثل «الكابيتول» الذى أزيل بالكامل عام ١٨٨١ وتمت إعادة بنائه بالكامل بين أعوام ١٩٢٨-١٩٣٤[٦٠] على هيئته العمرانية أعوام ١٧٠٥-١٧٥٦. كذلك تمت عام ١٩٨٩ إعادة تجهيز مبنى المحكمة الذى أنشئ عام ١٧٧١ وتعرض خلال عمره الطويل للتجديد عدة مرات حتى احترق بالكامل عام ١٩١١. وهنا يجب ملاحظة أن المبانى المختلفة تم ترميمها أو إعادة بنائها فى فترات زمنية مختلفة لتعبر عن أفضل صورة ممكنة لكل مبنى بدلاً من اختيار فترة زمنية واحدة لترميم الموقع ككل. فعلى سبيل المثال تم ترميم صالة «باسيت» المنشأة بين ١٧٥٣-١٧٦٦ إلى تشكيلها العمرانى خلال الثلاثينات و«الكابيتول» المنشأ عام ١٦٩٨ إلى شكله العمرانى فى أعوام ١٧٠٥-١٧٤٧ وبيت «برش-إيرفارد» المنشأ عام ١٧١٨ إلى تشكيله العمرانى عام ١٧٨١ ومبنى «رن» المنشأ عام ١٦٩٥ إلى تشكيله العمرانى عام ١٧٣٢. لذا فالطابع العمرانى للمدينة يمثل ذاكرة جماعية لأهم الفترات التاريخية التى أثرت على عمرانها. وقد نقل هذا المنهج رسالة ثقافية هامة إلى الأجيال الجديدة التى تعلمت عن تاريخها فى فتراته الزمنية المختلفة. كذلك نتج عنه إعطاء المدينة تشكيلاً عمرانياً ارتقائياً طبيعياً تم خلاله تراكم مبانى المدينة واحداً

إلى جوار الآخر لتخلق نسيجاً عمرانياً متجانساً يعكس الفترات الزمنية المتعاقبة على المدينة. بينما الحفاظ العمرانى لكل المبانى إلى فترة زمنية واحدة قد يخلق صورة متحفية وغير حقيقية للعمران.

وقد تضمنت جهود الحفاظ العمرانى بالمدينة إعادة تشكيل عناصر الموقع لتتطابق مع شكلها التاريخى بالإضافة إلى توظيف ممثلين يجوبون الشوارع والحوانيت بملابس القرن الماضى ووسائل المواصلات القديمة لإكمال الجو التاريخى المطلوب. وقد نتج عن النجاح الاقتصادى والثقافى لأعمال الحفاظ العمرانى بمدينة «وليامزبرج» مفهوم جديد عن إعادة صياغة التاريخ كوسيلة إيجابية لإنعاش الاقتصاد حتى ولو من خلال بعض المبالغة التى تتعدى حقائق التاريخ. فالحفاظ على التاريخ وإعادة صياغة التاريخ يمكن تطبيقهما بصورة متوازية فى نفس المنطقة العمرانية ولتحقيق نفس الهدف الثقافى: تعليم الأجيال التالية عن تاريخهم. وعندما ندخل فى الحسبان إمكانية تغطية النفقات فإن هذين المفهومين يصبحان متكاملين حيث إن إعادة صياغة التاريخ العمرانى يمكنها توليد التمويل الكافى لأعمال الحفاظ العمرانى اللازمة.

إعادة صياغة مشهد عمرانى متكامل

ملابس تاريخية ومشهد عمل تقليدي

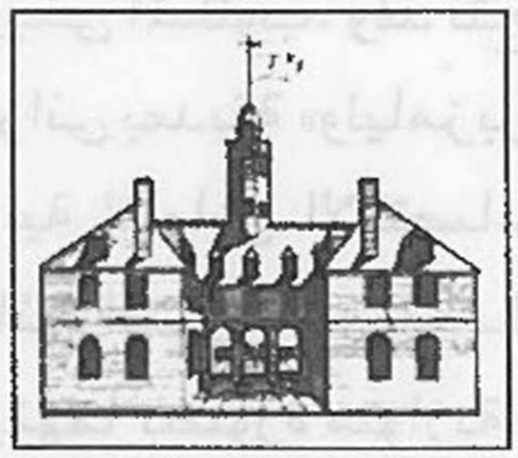

«الكابيتول» ١٦٩٨

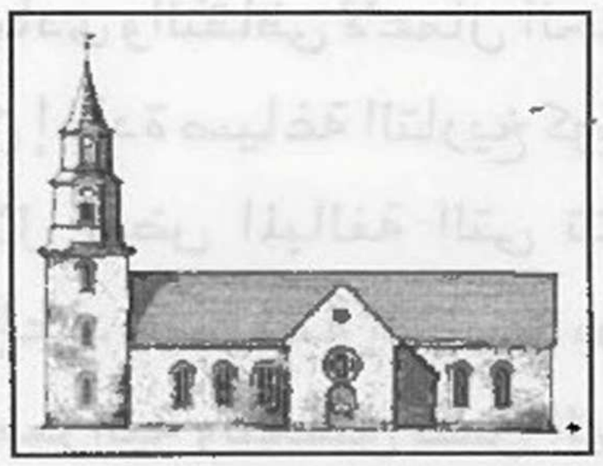

كنيسة «بروتون باريش»

مبنى «المحكمة» ١٧٧١

قاعة «باسيت» ١٧٥٣-١٧٦٦

بيت «برش-إيرفارد» ١٧١٨

شكل -١- صور من «وليامزبرج» فى فرجينيا (٦١)

٦-٤- الحفاظ العمرانى على منطقة «روكس»، فى مدينة «سيدنى»

تمثل جهود الحفاظ العمرانى على منطقة «روكس» فى مدينة «سيدنى» التكامل بين الحفاظ الآثارى على المبانى التاريخية وبين إعادة صياغة محدودة للتشكيل الإجمالى للعمران التاريخى. فمنطقة «روكس» مثلت النوية الأساسية لمدينة سيدنى فى عام ١٧٨٨ مع وصول الأسطول البريطانى الذى حمل أول مجموعة من المساجين البريطانيين من أجل تعمير الأراضى الجديدة لصالح التاج البريطانى بدلاً من قضائهم أحكاماً قضائية فى بريطانيا. لذلك بدأت السيطرة على الأرض فى المنطقة كملكية منفردة للتاج البريطانى يتم استغلالها بشكل غير رسمى من قبل المستوطنين الجدد فى بدايات القرن التاسع عشر. ومع عام ١٨٣٠ بدأ تحويل الاستغلال غير الرسمى للأرض إلى منح وإيجار للمستوطنين الجدد حتى تمت استعادتها مرة أخرى إلى ملكية التاج فى العقد الأول من القرن العشرين بعد تفشى الوباء الذى قتل الكثير من السكان[٦٢].

وقد استمرت الملكية العامة للأرض فيما تم إيجارها لمحدودى الدخل لتوفير إسكان الجنود العائدين من الحرب العالمية الثانية إلى أستراليا. وقد استمرت منطقة «روكس» كمنطقة إسكان منخفض الدخل بعد ذلك حيث أعطيت أفضلية الإيجار فيها لعمال البحر وعائلاتهم. ومع وضع مخطط التطوير العمرانى للمنطقة فى السبعينات بدأت الجهود المنظمة لعمليات الحفاظ العمرانى لمنع هدم مبانيها القديمة لتنفيذ مخطط التنمية الجديد. وقد سهلت الملكية العامة للمنطقة جهود الحفاظ العمرانى بها حيث أمكن بسهولة تكوين سلطة إدارية موحدة للمنطقة (سلطة خليج سيدنى SCA) لرعاية العمران القديم ومتابعة جهود تطويره[٦٣]. فسلطة خليج سيدنى لم تكن فقط مسئولة عن ترميم المبانى التاريخية والموقع المحيط بها ولكن امتدت جهودها لمتابعة التنمية العمرانية المستحدثة وتأثيرها على الطابع العمرانى، وذلك من خلال مراجعة الرسومات الهندسية المقدمة للحصول على رخص مبانٍ جديدة أو إعادة تأهيل مبانٍ قديمة من خلال كل تفاصيل المبانى والمواقع المحيطة بها.

«الاتزان بين الحفاظ العمرانى وتحوير المبانى يمكن تحقيقه من خلال التوزيع الدقيق للجديد مع القديم.. لذا يتم ترميم المبانى التاريخية وتعطى حياة جديدة كمكاتب ومحلات وسكن ومعارض فنون»[٦٤].

إحدى صفات أعمال الحفاظ العمرانى على منطقة «روكس» التى غالباً ما تهمل فى أجزاء أخرى من العالم هى الحفاظ على التراث المعمارى والمواقع المحيطة به وعناصره الطبيعية. كذلك لم تتضمن هذه الأعمال أى محاولة «درامية» لتمثيل التاريخ كما هو الحال فى «وليامزبرج» حيث كان التركيز فقط على خلق صورة تاريخية للموقع مع زيادة إمكانياته الاقتصادية حتى يمكن ضمان استمرارية الأعمال. لذا تم إنشاء غرفة تجارة وصناعة خاصة لمنطقة «روكس» عام ١٩٧٠ كفرع من غرفة صناعة وتجارة مدينة سيدنى إلى أن استقلت عام ١٩٩٤ لتصبح كياناً مستقلاً[٦٥]. ومنطقة «روكس» تمتد حالياً على مساحة ٢١ هكتاراً وبها ثلاثة وعشرون موقعاً تاريخياً، ثلاثة عشر فندقاً، ثلاثة مراكز تجارية، والكثير من عناصر الجذب القديمة والحديثة. ويقطع جسر سيدنى الشهير المنطقة إلى جزءين ويحتل الموقع الاستراتيجى لبطاريات المدافع الرئيسية التى كانت تحمى ميناء سيدنى منذ القرن الثامن عشر والتى ما زالت ضمن مسارات حركة زوار المنطقة كموقع كشف أثرى.

إلا أن التراث العمرانى ليس هو عنصر الجذب الوحيد فى المنطقة، إلا أنه كان سبباً جيداً لبدء إعادة الحياة إليها وبحيث تكتسب دعماً جماهيرياً كبيراً لتلك الأعمال. فالمنطقة لم يتم بالتأكيد إعادتها إلى شكلها الأصلى فى بدايتها والذى تجمع المصادر التاريخية على أنه لم يكن جميلاً أو جذاباً. بل تمت المحافظة على المنطقة (اختيارياً) إلى شكلها العمرانى فى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين قبل إنشاء الجسر الشهير عندما كانت أستراليا تسعى لتكوين شخصيتها القومية كدولة «كومنولث» مستقلة. وأشهر نقاط الجذب التاريخية فى المنطقة هى المرصد الموجود بأعلى نقطة للموقع، وبيت البحارة المطل على الواجهة البحرية لخليج سيدنى، وكنيسة جنود البحرية،

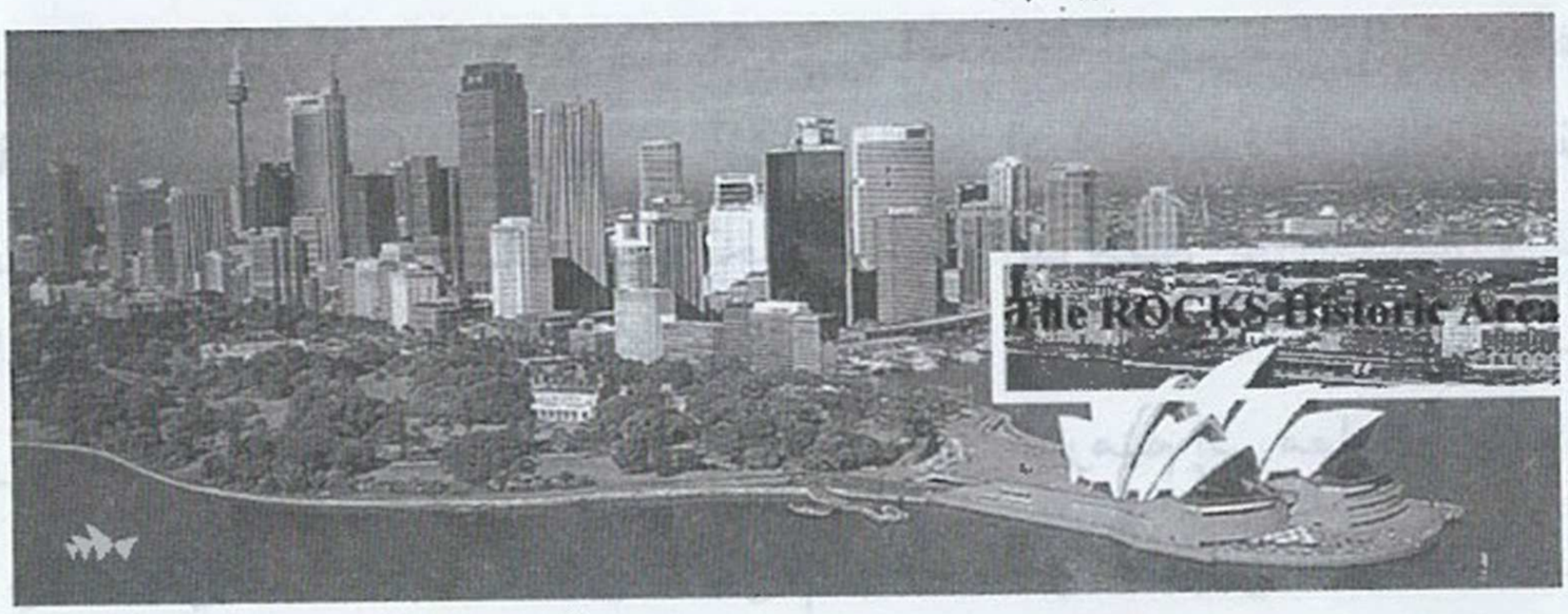

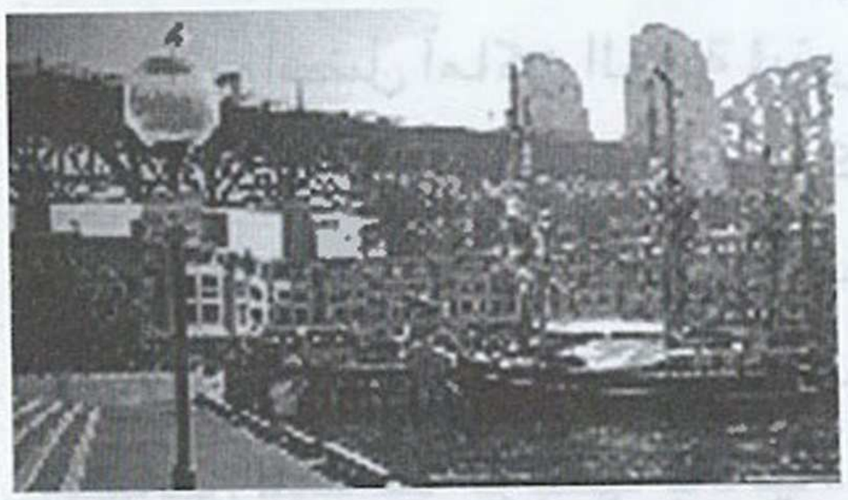

جسر سيدنى الشهير، وسفن قديمة ومبانٍ قديمة

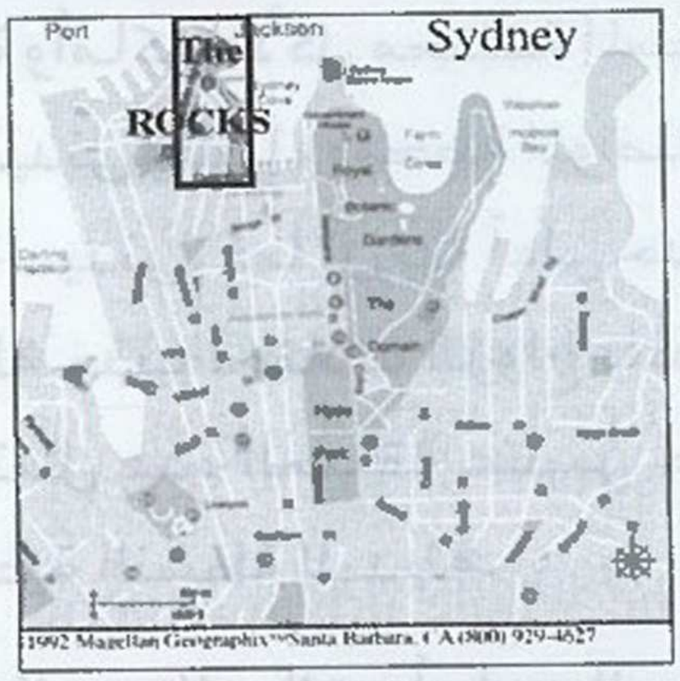

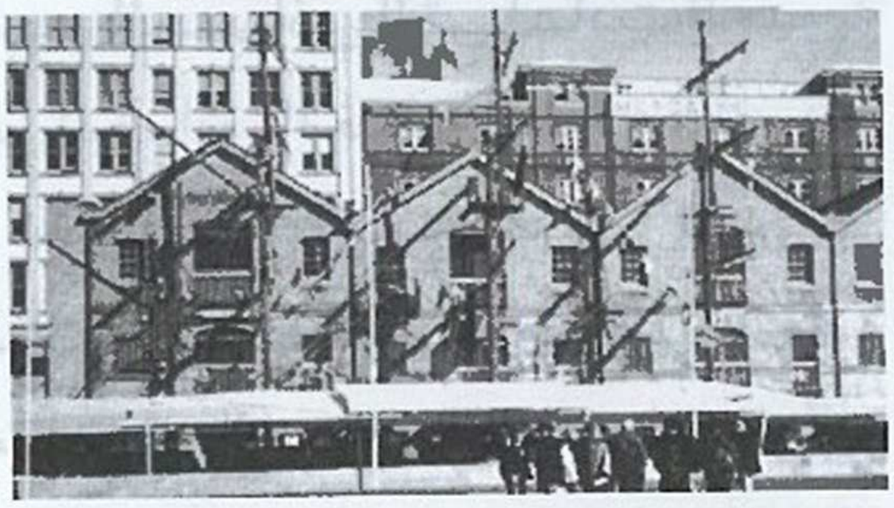

مبانٍ مرممة ومضاف إليها أشرعة سفن كعناصر بصرية مرجعية

مركز تجارى حديث فى منطقة «روكس»

شكل -٢- منطقة «روكس» فى سيدنى ١٩٩٨ (٦٦)

وكنيسة سانت باتريك. فقد قامت جهود الحفاظ العمرانى بإعادة تأهيل المبانى القديمة حتى يمكنها جذب أنشطة اقتصادية جديدة للمنطقة: ففندق البحارة البريطانيين القديم تم تحويله بعد الترميم إلى مطعم، والموقع التاريخى لثمانية من المبانى السكنية تم تحويله إلى حديقة المؤسسين، ومبنى شركة أستراليا للملاحة البخارية تم تحويلها بعد الترميم إلى معارض ومكاتب.

وقد تطورت المنطقة خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية لتصبح منطقة جذب رئيسية للمطاعم الراقية وأماكن الأكل مختلفة المستوى والفنادق وأفضل أماكن الرؤية لمبنى أوبرا سيدنى والميناء ومحطة المواصلات المائية الرئيسية داخل سيدنى ومركز مدينة سيدنى. كما أن بها أعلى حديقة فى مدينة سيدنى[٦٧]، والتى أصبحت نقطة جذب لحفلات الزواج بالمدينة التى تتم فى الكشك المركزى بالحديقة. وتمثل هذه الحديقة عنصر جذب اجتماعى للمنطقة يربطها بالحياة الاجتماعية النشطة للمدينة.

وقد كان أحد أهم عناصر التصميم العمرانى التى أعادت الحيوية للمنطقة هو إدخال ممرات للمشاة تعبر الحدائق الخلفية للمبانى التى يتم الحفاظ عليها والتى لم تكن من أصل تخطيط المنطقة حيث إنها تعبر بين حدود ملكية البيوت المختلفة. إلا أن إضافتها تمت لجذب الزوار إلى المنطقة وتم توفير أرضيات جديدة وإضاءة مناسبة بالإضافة إلى لافتات توجيه للزوار. وبالرغم من أن الخبرة العمرانية الكلية للمشاة داخل المنطقة لا تمثل تراث المنطقة الحقيقى حيث لم يكن من الممكن الحصول على نفس الخبرة عن عمران المنطقة أثناء عشرينات وثلاثينات القرن العشرين بنفس السهولة ونفس القدر من الاستمتاع. والخلاصة أن حالتى مدينة «وليامزبرج» ومنطقة «روكس» ركزت على الحفاظ على «جوهر التراث» لفترات زمنية مختارة من عمرها - لم تكن بالضرورة أصلية_حتى يمكنها الاستفادة من المفهوم الجديد للسياحة الثقافية. وهذا النوع من الممارسات أصبح يميز العديد من تجارب الحفاظ العمرانى الناجحة [٦٨] خلال العقدين الماضيين.

ممر مشاة عبر المبانى

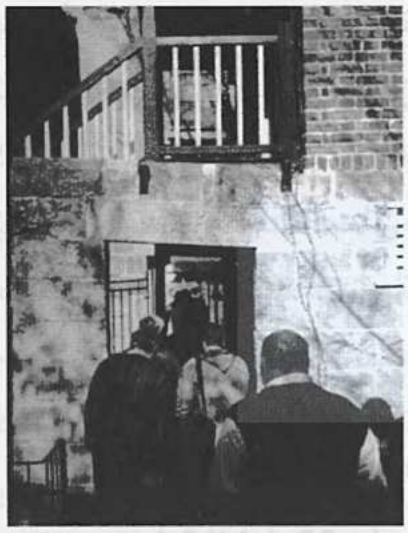

جولات على الأقدام خلال الحدائق الخلفية

شارع ضيق مع عناصر جديدة لتنسيق الموقع

قطعة نحتية جديدة لتجميل ممرات المشاة

شكل -٣- ممرات المشاة فى منطقة «روكس»

٦-٥- مناخ الحفاظ العمرانى فى دولة الإمارات العربية المتحدة

تسببت التنمية العمرانية السريعة فى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إعلان الاتحاد عام ١٩٧١ فى تضاعف أحجام المدن حتى يمكنها توفير المساحات العمرانية المناسبة للاستعمالات الجديدة وللزيادة السكانية التى لم يكن من الممكن لهذه المدن أن تتحملها من قبل. وقد تأثرت الأحياء التاريخية بشكل مباشر بسرعة التنمية حتى إنها تمت إزاله بعضها فى كثير من مدن الدولة من أجل توفير أراضٍ كافية للاستعمالات العمرانية الجديدة. وفى أفضل الحالات تعرضت الكثير من هذه المناطق التاريخية للإهمال

نتيجة لتركها خارج نطاق التنمية العمرانية الحديثة حتى فترة الثمانينات عندما بلغت مرحلة حرجة من التدهور كادت تؤدى إلى زوالها بالكامل. إلا أن مدينة الشارقة استطاعت حماية مناطقها التاريخية من فقدان طابعها التقليدى عندما بدأت أعمال الحفاظ العمرانى والصيانة التراثية على كامل مساحة منطقة المريجة حتى تحتفظ بكيانها المميز كمنطقة تاريخية.

٦-٦- الحفاظ العمرانى فى مدينة الشارقة

تقع مدينة الشارقة على الساحل الجنوبى للخليج العربى/الفارسى بشاطئ طوله ستة عشر كيلومتراً من ساحل الخليج يخترقه خور المدينة الذى بدأت عليه النواة الأولى لعمران المدينة لما توفره من حماية وفرص اقتصادية للتجارة البحرية والصيد والغطس من أجل اللؤلؤ. وكان العمران القديم للمدينة يعتمد على منشآت من سعف النخيل يتم نسجها بعناية فائقة حتى تقلل من تأثير الظروف البيئية القاسية بينما كانت بيوت التجار الأغنياء فقط تستعمل الحجر البحرى والأخشاب المستوردة من إفريقيا للأسقف وكذا الأبواب والشبابيك الخشبية المنحوتة فى الهند. وبعد اكتشاف البترول تمت إعادة بناء كل المبانى المنشأة بمنتجات النخيل بمواد دائمة بينما تم الإبقاء على المبانى المنشأة بالحجر البحرى وإعادة توظيفها لمستلزمات الحياة الحديثة. وببساطة فقد تم بصورة طبيعية تطور انتقائى للعمران التقليدى أبقى فقط على النماذج الجيدة للعمران التراثى المنشأ بالأحجار. وكما هو متوقع من كل الثقافات الحية فإنها تقوم بصفة مستمرة بتعديل بيئتها العمرانية لتتناسب مع الحاجات المتغيرة للسكان خلال عمليات ارتقاء متدرجة. إلا أن سرعة التغيير العمرانى فى مدينة الشارقة لم تسمح بالانتقال بشكل تدريجى من الأشكال القديمة إلى الأشكال الحديثة للعمران التى تخدم استعمالات الأراضى الجديدة.

القلب العمرانى الحالى لمدينة الشارقة يقع بالقرب من منطقة المريجة التراثية التى كانت هى نفسها القلب العمرانى القديم للمدينة حتى إعلان الاتحاد. إلا أنه خلال الأعوام العشرين الماضية تضاعف حجم المدينة لأكثر من مئة وخمسين ضعفاً لحجمها الأصلى وامتدت المدينة باتجاه الجنوب لمسافة أكثر من عشرين كيلومتراً[٦٩]. ومع إعادة تخطيط الشارقة بالكامل فى أوائل السبعينات تم فرض نظام شبكى متعامد للشبكات أزال - بدون وجه ضرورة -علاقات العمران التقليدى بين مكوناته المختلفة التى كانت تعبر عن الهيكل الاجتماعى والاقتصادى للمدينة فى علاقته المباشرة بالتشكيل الطبيعى للخور. إلا أنه لحسن حظ المدينة لم ينفذ هذا المخطط وتم الإبقاء على أجزاء كثيرة من العمران القديم للمدينة (وإن كان بصورة متدهورة). وبذلك حافظت المناطق القديمة على نمطها العمرانى من خلال مساحات قطع الأراضى وتشكيل شبكات الطرق التى تمثل خاصية ضرورية لأعمال الحفاظ العمرانى على النسيج العمرانى التقليدى[٧٠].

وتتنوع أساليب التعامل مع التراث العمرانى بمنطقة المريجة فى الشارقة بين الحفاظ الآثارى على التراث إلى «تقليد» المبانى المزالة إلى إعادة بناء المنطقة بأكملها حتى تنتهى بإضافة استعمالات عمرانية جديدة على أطراف المنطقة. وقد كانت أول جهود التعامل مع المنطقة ترميم «بيت النابودة» عام ١٩٩٣ حيث تم تحويله إلى متحف للتراث وتزامن معه ترميم «سوق العرصة» الذى كان أطلالاً استطاعت جهود الترميم تحويلها إلى مبنى تراثى أمكنه إعادة استقبال وظيفته السابقة كسوق. وقد احتضن المبنيان فيما بينهما فراغاً عمرانياً خارجياً ذا مقياس حميم يطل على مسجد المنطقة مما أعطى التكوين العمرانى شكل نواة المدينة التقليدية الكامل لاحتوائه على بيت وسوق ومسجد وفراغ عمرانى خارجى يربط ما بينها. وقد أدت المعرفة التى اكتسبها فريق العمل من هذه التجربة الأولى إلى المزيد من الجرأة على الحفاظ العمرانى بإعادة بناء مبنى حصن الشارقة بعد ثمانية وعشرين عاماً من

هدمه. فالمبنى الذى يعود تاريخه إلى عام ١٨٨٢ تمت إعادة بنائه من مستوى سطح الأرض فى عام ١٩٩٦ كعلامة على فخر المدينة بتراثها[٧١].

ومع استعادة المنطقة بالكامل إلى الملكية العامة بدأ السماح ببعض الأنشطة الحديثة على أطراف المنطقة لتقوية الوظيفة الثقافية مثل المسرح الوطنى للشارقة ومعهد الفنون المسرحية. أما المسرح الوطنى للشارقة فقد تم تسكينه فى مبانٍ تم ترميم حوائطها وأسقفها بالشكل التراثى بينما تم تعديل فراغاتها الداخلية بما يسمح بتقبل الاستعمال الجديد. وهذا الأسلوب تم تكراره فى أكثر من مبنى داخل منطقة المريجة مثل «بيت الشعر» الذى تمت إعادة بناء مبناه وتأهيله للوظيفة الجديدة ثم أنشئت فوق المبنى كله خيمة كبيرة من اللدائن بحجم ضخم لتحسين ظروفه البيئية. أما الشكل الخارجى للمبنى من الشوارع المحيطة فهو لمبنى تراثى يحيطه سور من الحجر البحرى على الحدود الأصلية لقطعة الأرض من أجل الحفاظ على تشكيل الشوارع المحيطة.

أيضاً فإن إعادة خلق عناصر تنسيق الموقع وعناصر التصميم العمرانى تم استعمالها لتوحيد الطابع العمرانى للموقع والسماح بتوطين استعمالات أراضٍ جديدة عن طريق تحفيز «جوهر التراث» وليس تفاصيله المادية. فقد تم إنشاء العديد من الساحات الخارجية داخل عمران المنطقة المستهدفة للحفاظ العمرانى حتى ولو نتج عن ذلك عدم إعادة بناء بعض المبانى المهدمة لاستغلال مواقعها كساحات للسائحين والزوار. وتمثل «ساحة الآداب» نموذجاً جيداً لساحة عمرانية مستحدثة خصصت لاحتفالات الإمارة الرسمية بمنح الدرجات العلمية أو الاحتفالات بالمناسبات الدينية والتى يحضرها سمو الحاكم بنفسه فى كثير من الأحوال.

الجوانب الاقتصادية لأعمال الحفاظ العمرانى لم تستغل بعد بشكل كبير بالرغم من السماح باستغلال المبانى التراثية التى يتم الحفاظ عليها أو إعادة بنائها من قبل القطاع الخاص:

«يمكن السماح باستعمال متحف تراث الشارقة فى إقامة الاحتفالات والمعارض كما يمكن توظيفه للعروض المسرحية وغيرها من عروض الفنون»(٧٢).

وقد نجحت إدارة منطقة المريجة فى إعادة تأهيل مبانى المنطقة المرممة لاستعمالات ثقافية مثل «بيت الشعر»، «المتحف الإسلامى»، «متحف التراث»، «بيت الموروث الشعبى»، و«إدارة التراث بدائرة الثقافة والإعلام» إلا أن الاستفادة الاقتصادية من أعمال الترميم لم يتم تفعيلها بالشكل الكافى.

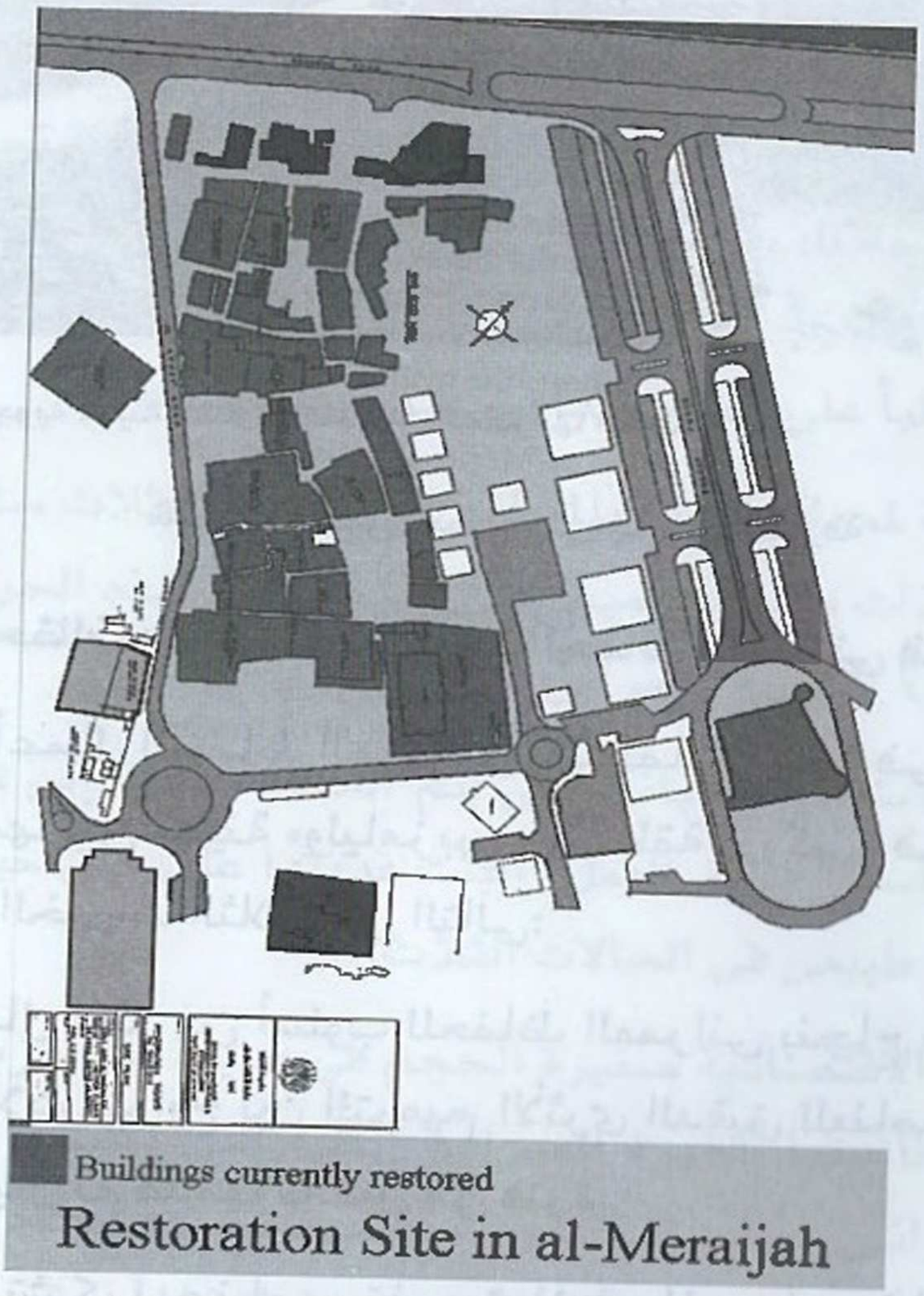

شكل -٥- جهود الحفاظ العمرانى بمنطقة المريجة فى الشارقة عام ١٩٩٨

موقع الحفاظ العمرانى عام ١٩٩٨

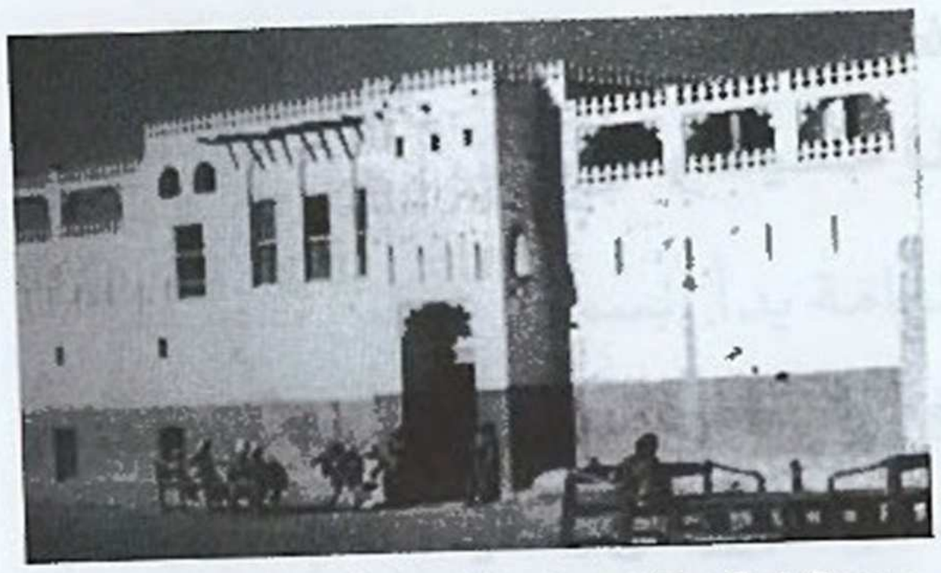

صورة لموقع الحصن عام ١٩٦٠

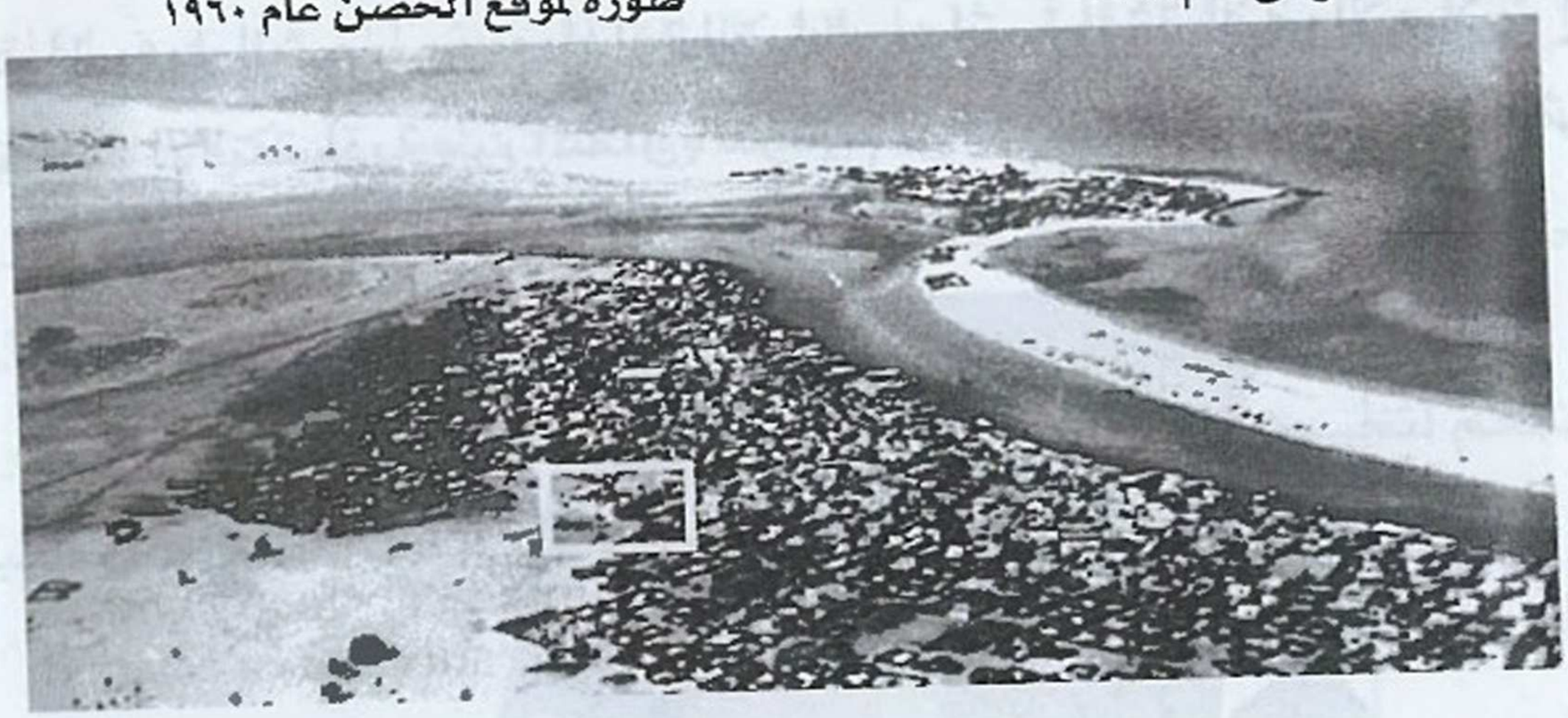

صورة جوية لمدينة الشارقة عام ١٩٣٥ يظهر بها الحصن

شكل -٦- صور لمنطقة المريجة فى الشارقة

٦-٧- ملاحظات ومقارنات لعمليات الحفاظ العمرانى فى الشارقة

بمقارنة أعمال الحفاظ العمرانى بمنطقة المريجة فى الشارقة وتلك السابق عرضها عن مدينة «وليامزبرج» ومنطقة «روكس» فى مدينة سيدنى يتضح اتفاق الخبرات الثلاث فى التالى:

١- استعمال أكثر من أسلوب للحفاظ العمرانى بنجاح بحالات الحفاظ العمرانى الثلاث تتراوح بين الترميم الأثرى الدقيق للعناصر المعمارية إلى «استنساخ» مبانٍ تم هدمها بالفعل من فترة.

٢- إعادة تشكيل عناصر تنسيق الموقع المحيط وعناصر التصميم العمرانى بما يتماشى مع الانطباع التاريخى المطلوب عن المنطقة كانت أحد

عناصر النجاح فى الحالات الثلاث. خلق «جوهر التراث» وليس تفاصيله الدقيقة كان عاملاً إيجابياً مشتركاً فى التأثير على الخبرة التى يكتسبها زوار المناطق الثلاث.

٣- وجود إدارة موحدة لمنطقة الحفاظ العمرانى كانت أساسية للتحكم فى منح تراخيص البناء والحفاظ العمرانى وإعادة استغلال المبانى فى كامل مساحة هذه المناطق. كما أن وجود غرفة تجارة وصناعة قوية بحالة منطقة «روكس» فى مدينة سيدنى وحالة مدينة «وليامزبرج» كانت خاصية رئيسية فى تنشيط النجاح الاقتصادى لأعمال الحفاظ العمرانى.

٤- إعادة تأهيل المبانى التى يتم الحفاظ عليها لاستعمالات عمرانية جديدة مثلت أداة قوية لخلق خبرة عمرانية متكاملة بدلاً من تحويل المناطق إلى متاحف مفتوحة للهواء الطلق فى الحالات الثلاث. إلا أن حالة مدينة الشارقة لا زالت بحاجة إلى إعادة تشكيل الوظائف العمرانية المسموح بها والتى تقتصر حالياً على وظائف ثقافية غير مولدة للدخل.

٥- خلق شبكة لممرات المشاة بالمنطقة فى الحالات الثلاث ساهم فى خلق تجربة عمرانية ذات مقياس حميم حتى عندما كانت هذه الحركة المقترحة للمشاة غير أصلية للنسيج العمرانى فى الموقع.

٦- العملية الانتقائية للمبانى التى يتم الحفاظ عليها إلى فترات زمنية يتم اختيارها بواسطة فريق العمل، أثبتت قدرتها على خلق حيوية عمرانية وتشكيل عمرانى طبيعى فى الحالات الثلاث.

٧- الأنشطة الاقتصادية صغيرة الحجم فى مدينة «وليامزبرج» ومنطقة «روكس» أثبتت فائدتها للخبرة العمرانية الكلية التى يكتسبها زوار مناطق الحفاظ العمرانى حيث يتفاعلون مباشرة مع الاقتصاد المحلى. هذه الخاصية لم يتم إدخالها بعد بشكل كامل فى منطقة المريجة.

٨- مميزات الموقع الطبيعية فى منطقة المريجة ممثلة فى علاقتها المباشرة بخور المدينة لم يتم احترامها مثلما حدث من احترام للظروف الطبيعية المحيطة بمدينة «وليامزبرج» ومنطقة «روكس».

يظهر من المناقشات السابقة أن مجتمعات العالم تعيد كتابة تاريخها العمرانى بهدف خلق «تاريخ منقح» يحدد هويتها الثقافية عن طريق إعادة فهم التراث خاصةً فى المجتمعات سريعة التحضر التى تحتاج إلى أن توفر لأجيالها الجديدة خبرة عمرانية متكاملة عن التراث. كذلك فإن الحفاظ على مناطق بأكملها بما فيها من شبكة طرق ومبانٍ تاريخية ونسيج عمرانى متكامل يبدو أنه اتجاه العقود القليلة القادمة كبديل عن اتجاه الحفاظ على المبانى فقط السابق اتباعه.

الفصل السابع

تحديد أولويات الحفاظ العمراني (٧٣)

٧-١- منهج «الشارع أولاً» ومنهج «المنطقة المتكاملة»

فى المناطق العمرانية التى ما زالت تحتفظ بمحتوى ثقافى تراثى فإن توجيه أعمال الحفاظ العمرانى أو الترميم أو إعادة التأهيل إلى مبنى واحد أو عدد محدود من المبانى لا يساعد على تحقيق الأهداف الثقافية المرجوة، وبصفة خاصة فى الأحياء التراثية فى المدن الإسلامية القديمة، حيث يكون تقديرنا للخبرة العمرانية المتكاملة أكثر من مجرد إعجابنا بالمبانى المنفصلة، حيث تكون القيمة الإجمالية للمجموع ناتجة عن أكثر من قيمة المبانى المنفصلة. فالخبرة العمرانية للمنطقة القديمة تصنعها المكونات المادية والسلوك الاجتماعى كما أنها تنقل رسالة حضارية من خلال توزيع واختلاط الاستعمالات بها، العلاقة بين العام والخاص، القيمة الاجتماعية من تجانس أو عدم تجانس ارتفاعات وأحجام المبانى المتجاورة، بالإضافة إلى الخبرة البصرية المتكاملة عن المنطقة. لذلك يجب أن تهتم المنظمات المعنية بالثقافة وتلك المهتمة بالآثار والبلديات ودوائر التخطيط بالحفاظ على هذه القيمة العمرانية الإجمالية حتى ولو أدى ذلك إلى التأثير على

فى الشارع عندما يتوافر التمويل اللازم بينما يتحقق من خلال هذا المنهج أفضل إحساس بالتراث العمرانى بأقل تمويل لازم. وفى حالة الحفاظ العمرانى فى منطقة المريجة فإنه بعد أن تم ترميم العديد من المبانى التراثية يمكن التطبيق الأولى لمنهج «الشارع أولاً» فى باقى المنطقة لربطها بشكل متجانس يزيد من الاهتمام الشعبى بجهود الحفاظ العمرانى فى المنطقة.

٧-٢- منطقة المريجة التراثية، أفكار للحفاظ العمرانى

وصلت الجهود الحالية للترميم وإعادة البناء وإعادة تأهيل المبانى فى منطقة المريجة بالشارقة إلى مستوى غير مسبوق من حيث مساحة منطقة العمل التى أصبحت تشمل كامل مدينة الشارقة القديمة داخل الأسوار. وقد تم تقوية هذه الجهود المخلصة للإبقاء على التراث للأجيال القادمة بتحويل الكثير من المبانى المرممة إلى متاحف للحضارة والتراث مثل بيت الشعر الشعبى وبيت الموروث الشعبى والمتحف الإسلامى وحتى السوق التقليدى. إلا أن كل الجهود السابقة للحفاظ التراثى كانت موجهة إلى مبانٍ قائمة بذاتها دون وجود خطة شاملة لأعمال الحفاظ العمرانى على مدى المستقبل القريب بما يجعلها جزءاً متجانساً من التنمية الشاملة للمدينة. لذا يجب أن تستعيد منطقة المريجة جزءاً من وظائفها العمرانية المتميزة بالإضافة إلى معناها الثقافى القوى. وهنا أقترح ثلاث خصائص محددة يلزم إضافتها للمنطقة للحفاظ على أهميتها الوظيفية:

١- واجهة منطقة المريجة على الخور

ظلت منطقة المريجة تطل مباشرةً على مرسى السفن بواجهة الخور حتى

فى الشارع عندما يتوافر التمويل اللازم بينما يتحقق من خلال هذا المنهج أفضل إحساس بالتراث العمرانى بأقل تمويل لازم. وفى حالة الحفاظ العمرانى فى منطقة المريجة فإنه بعد أن تم ترميم العديد من المبانى التراثية يمكن التطبيق الأولى لمنهج «الشارع أولاً» فى باقى المنطقة لربطها بشكل متجانس يزيد من الاهتمام الشعبى بجهود الحفاظ العمرانى فى المنطقة.

٧-٢- منطقة المريجة التراثية، أفكار للحفاظ العمرانى

وصلت الجهود الحالية للترميم وإعادة البناء وإعادة تأهيل المبانى فى منطقة المريجة بالشارقة إلى مستوى غير مسبوق من حيث مساحة منطقة العمل التى أصبحت تشمل كامل مدينة الشارقة القديمة داخل الأسوار. وقد تم تقوية هذه الجهود المخلصة للإبقاء على التراث للأجيال القادمة بتحويل الكثير من المبانى المرممة إلى متاحف للحضارة والتراث مثل بيت الشعر الشعبى وبيت الموروث الشعبى والمتحف الإسلامى وحتى السوق التقليدى. إلا أن كل الجهود السابقة للحفاظ التراثى كانت موجهة إلى مبانٍ قائمة بذاتها دون وجود خطة شاملة لأعمال الحفاظ العمرانى على مدى المستقبل القريب بما يجعلها جزءاً متجانساً من التنمية الشاملة للمدينة. لذا يجب أن تستعيد منطقة المريجة جزءاً من وظائفها العمرانية المتميزة بالإضافة إلى معناها الثقافى القوى. وهنا أقترح ثلاث خصائص محددة يلزم إضافتها للمنطقة للحفاظ على أهميتها الوظيفية:

١- واجهة منطقة المريجة على الخور

ظلت منطقة المريجة تطل مباشرةً على مرسى السفن بواجهة الخور حتى

على استيعاب وسائل النقل الآلى الحديثة إلا أننا لا زلنا بحاجة للحفاظ على التشكيل العام لشبكة الطرق التراثية وعروضها واتجاهاتها. ومن خلال الاختيار الدقيق لمواقع انتظار السيارات وتحويل بعض الطرق لتصبح موحدة الاتجاه يمكن حتى استعادة وظيفة هذه الشبكة القديمة فى نقل الحركة. وإذا ما أمكن ربط هذه الشبكة التقليدية للطرق بشبكة الطرق الحديثة المحيطة بها فإن ذلك من شأنه إزالة الإحساس العمرانى الحالى بأن منطقة المريجة أصبحت «جزيرة» عمرانية منعزلة وسط مدينة الشارقة. وربما يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعديلات بسيطة لشبكة الطرق المحيطة بالمريجة حتى يمكنها استقبال المرور القادم من والمتجه إليها بسهولة.

٣- الوظيفة الإجمالية للمنطقة

تمثل منطقة المريجة حالياً موقعاً للحفاظ على التراث فى أشكاله المعمارية وجماليات العمران وطرق البناء التقليدية بالإضافة إلى الأنماط المعمارية للمبانى. لذا يجب الاهتمام بشكل تفصيلى بالانطباع الذهنى الإجمالى عن العمران بها Overall Urban Image إذا ما كان المقصود تطويرها لاستعمالات السياحة العالمية أكثر من أى وظيفة عمرانية أخرى. وحتى تصبح المنطقة «واضحة» فى أذهان المستعملين والزوار على حدٍ سواء يجب التفكير فى إعادة بعض وظائفها الأصلية مثل تجارة اللؤلؤ أو سوق الذهب أو غيرها من الأنشطة التى لا تتطلب مساحات عمرانية أكبر مما هو متاح فعلاً. مدخل آخر لتطوير استعمالات المنطقة يكون بتشجيع تسكين الأنشطة الخادمة لمركز المدينة المتاخم بتوفير خدمات رجال الأعمال وخدمات للشركات وخدمات سكرتارية ومطاعم وغيرها.

كذلك من المهم خلق علاقات وظيفية بين منطقة المريجة وبين وظائف العمران المحيط بها حتى يصبح لها دور فعال فى مستقبل المدينة. وهذا

على استيعاب وسائل النقل الآلى الحديثة إلا أننا لا زلنا بحاجة للحفاظ على التشكيل العام لشبكة الطرق التراثية وعروضها واتجاهاتها. ومن خلال الاختيار الدقيق لمواقع انتظار السيارات وتحويل بعض الطرق لتصبح موحدة الاتجاه يمكن حتى استعادة وظيفة هذه الشبكة القديمة فى نقل الحركة. وإذا ما أمكن ربط هذه الشبكة التقليدية للطرق بشبكة الطرق الحديثة المحيطة بها فإن ذلك من شأنه إزالة الإحساس العمرانى الحالى بأن منطقة المريجة أصبحت «جزيرة» عمرانية منعزلة وسط مدينة الشارقة. وربما يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعديلات بسيطة لشبكة الطرق المحيطة بالمريجة حتى يمكنها استقبال المرور القادم من والمتجه إليها بسهولة.

٣- الوظيفة الإجمالية للمنطقة

تمثل منطقة المريجة حالياً موقعاً للحفاظ على التراث فى أشكاله المعمارية وجماليات العمران وطرق البناء التقليدية بالإضافة إلى الأنماط المعمارية للمبانى. لذا يجب الاهتمام بشكل تفصيلى بالانطباع الذهنى الإجمالى عن العمران بها Overall Urban Image إذا ما كان المقصود تطويرها لاستعمالات السياحة العالمية أكثر من أى وظيفة عمرانية أخرى. وحتى تصبح المنطقة «واضحة» فى أذهان المستعملين والزوار على حدٍ سواء يجب التفكير فى إعادة بعض وظائفها الأصلية مثل تجارة اللؤلؤ أو سوق الذهب أو غيرها من الأنشطة التى لا تتطلب مساحات عمرانية أكبر مما هو متاح فعلاً. مدخل آخر لتطوير استعمالات المنطقة يكون بتشجيع تسكين الأنشطة الخادمة لمركز المدينة المتاخم بتوفير خدمات رجال الأعمال وخدمات للشركات وخدمات سكرتارية ومطاعم وغيرها.

كذلك من المهم خلق علاقات وظيفية بين منطقة المريجة وبين وظائف العمران المحيط بها حتى يصبح لها دور فعال فى مستقبل المدينة. وهذا

العمران المحيط بالمريجة يشمل منطقة البنوك ومنطقة الخور الترفيهية وكذا منطقة مرسى السفن. وربما يلزم الاهتمام بتنمية شاطئ الخور المقابل للمريجة بحيث يشتمل على استعمالات ترفيهية للعائلات ومطاعم بمستويات مختلفة بحيث لا ينتج عن ذلك طرد وظيفة إرساء السفن التقليدية لدورها الثقافى وأهميتها فى جذب أنشطة جديدة للمنطقة. وربما يقوى هذا الاتجاه تطوير الجزء الشرقى من الخور لأنشطة سياحية من فئة الخمس نجوم تتطلب الكثير من خدمات السياحة التى يمكن توفيرها على شاطئ المريجة. كذلك فإن غرب منطقة المريجة تقع بحيرة «خالد» والسوق المركزى الجديد اللذان تحولا خلال الأعوام القليلة الماضية إلى عنصر جذب رئيسى على مستوى المدينة. مما يجعل من الممكن أيضاً الربط الوظيفى بين منطقة المريجة والمنطقة المحيطة ببحيرة خالد فى مجال التنمية السياحية.

٧-٣- نظرة إلى مستقبل منطقة المريجة

ولتلخيص المناقشة السابقة عن منهج الحفاظ العمرانى على منطقة المريجة التراثية فى الشارقة فإنه يجب الاهتمام بتضافر جهود المجتمع كله من أجل خلق إحساس كلى بالمكان وانطباع ذهنى متكامل عن العمران أكثر من الاهتمام بالصيانة التراثية للمبانى بشكل منفصل. فمنطقة المريجة تحتاج إلى خطة تنمية تراثية متكاملة يتم إعدادها من قبل متخصصين فى التصميم والتخطيط العمرانى حتى يمكن الاستفادة من النجاح الذى حققته أعمال الحفاظ الآثارى على المبانى. ومن أجل ذلك يجب إجراء دراسة تخطيطية مفصلة للمنطقة من أجل ربطها بباقى عمران المدينة بصورة حيوية. أهداف هذه الدراسة المرتقبة يمكن أن تتلخص فى التالى:

١- اقتراح «قائمة لأولويات أعمال الترميم» بمنطقة المريجة وعلى مستوى مدينة الشارقة ككل بشكل يحقق التأصيل المطلوب للتراث العمرانى للمدينة.

٢- تطوير «مخطط تنمية تراثية» للمدينة للربط بين المناطق ذات الأهمية الثقافية من شأنه تقوية انطباع المستعملين والزوار عن الشارقة.

٣- تجهيز مخطط مفصل لتوزيع الاستعمالات وشروط التنمية لمنطقة المريجة وما يحيطها من عمران من أجل تمكين الجهات المختصة من توجيه جهود التنمية العمرانية فى المستقبل بشكل أفضل داخل وحول المنطقة.

الفصل الثامن

خلق الإحساس بالمكان كأداة لاستدامة الثقافة العمرانية(٧٤)

٨-١- الاستدامة الثقافية والحفاظ العمرانى.

إن الاستدامة هى «القدرة على الاستمرار» أو «القدرة على توليد الطاقة المطلوبة ذاتياً» بحيث يمكن تخطى الزمن الحالى إلى أجيال قادمة وهى صفة لازمة للثقافة حتى يمكنها مقاومة التغير الاجتماعى الاقتصادى السريع فى مجتمعاتنا. وقد مثلت عمليات الحفاظ العمرانى أداة رئيسية للاستدامة الثقافية حيث تقوم بنقل ممارسات المجتمع وتاريخه العمرانى للأجيال القادمة حتى يستطيعوا الاستمتاع بها بأنفسهم. إلا أن التعريفات الرئيسية وممارسات الحفاظ العمرانى التى تقدرها المجتمعات المختلفة شهدت تغيرات جذرية خلال الأعوام الخمسين الأخيرة. ويمكن تتبع التغيرات فى هذا المجال من خلال التطورات النظرية والعملية فى مجالات الآثار والعمارة وتاريخ العمران والثقافة والتصميم العمرانى لما لكل من هذه المجالات من تأثير على استدامة التراث العمرانى الإنسانى.

فبعد أن كان الحفاظ العمرانى مجال الآثاريين فقط لفترة طويلة أصبح الآن موضع اهتمام المصممين العمرانيين ومديرى المدن ومشغلى الرحلات

السياحية وحتى هيئات الحفاظ على الثقافة. وبزيادة دور المصممين العمرانيين والفهم الجديد للتراث العمرانى كتراث إنسانى عام أصبحت هناك مناهج جديدة للتعامل مع التراث العمرانى من الوجهتين النظرية والعملية. وربما يكون آخرها هو السعى إلى خلق «خبرة عمرانية ممتعة» وليس مجرد الإبقاء على التاريخ العمرانى الأصيل من جيل لآخر. ومن أجل تنفيذ ذلك فقد أعطى اهتمام أكبر لخلق إحساس بالمكان فى المناطق العمرانية التراثية أكثر من الاهتمام بالحفاظ على تفاصيلها العمرانية. وذلك من خلال اختيار المواقع التى يتم الحفاظ عليها والعناصر العمرانية التى تتم صيانتها، وكذا عناصر تنسيق الموقع التى تحتاج إلى اهتمام. وهى ليست بالمهمة السهلة عندما نعتبر أن كلاً من الآثاريين ومصممى العمران والمعماريين والمهتمين بالتاريخ وغيرهم يجب أن يكون لهم رأى فى أعمال الحفاظ العمرانى.

هذا البحث يناقش «خلق الإحساس بالمكان» كمفهوم جديد للحفاظ العمرانى أثبت نجاحه فى مدينتى الشارقة ودبى من خلال نموذج واحد من كلٍ منهما حتى يمكن استخلاص توجيهات لتطبيق هذا المفهوم فى أماكن أخرى من العالم.

٨-٢- مفاهيم وأساليب الحفاظ العمرانى

تطور مجال الحفاظ العمرانى بشكل جذرى خلال الأعوام الخمسين الأخيرة كأحد فروع التصميم العمرانى القادرة على استدامة الثقافة العمرانية فى الأحياء القديمة للمدينة. ومن المفهوم أن المجتمعات المختلفة لها رؤى متباينة عن الاستمرارية الثقافية حيث تحاول الجماعات المختلفة أن تحس بمرور الزمن بمعدلات مختلفة(٧٥). فالحفاظ العمرانى بخلاف الحفاظ «الآثارى» أصبح هو الاتجاه السائد خلال العقود الماضية بسبب

حاجة المدن للنمو والتطور بشكل مستمر. والممارسات الحالية للحفاظ العمرانى تعبر عن مجهودات متعددة الأوجه تهدف لاستدامة خبرة عمرانية متكاملة بعد أن كان تركيزها لعقود طويلة على الحفاظ المعمارى فقط. ومن أجل تحقيق ذلك يحتاج الآثاريون والمختصون بالعمران إلى تنويع أساليب تدخلهم فى المناطق التراثية بين الحفاظ على التراث الآثارى وإعادة تأهيل المبانى وإعادة بناء المبانى المهدمة(٧٦) حيث أصبح الحفاظ العمرانى على مواقع متكاملة اتجاهاً مقبولاً عالمياً للتعامل مع العمران القديم فى المدن(٧٧).

فرضية هذا الفصل أن المهتمين بالحفاظ العمرانى ركزوا اهتمامهم فيما سبق على الأساليب التطبيقية للحفاظ على العمران دون إعطاء اهتمام كافٍ «للفكرة المنظمة Concept» التى تسبق تطبيق هذه الأساليب. «الفكرة المنظمة» هى الرابط الرئيسى خلف اختيار موقع الحفاظ العمرانى، أفضل الأساليب التطبيقية له، الأنشطة التى يسمح بتسكينها فى الموقع، وحتى أسلوب الإدارة المناسب للموقع التراثى.

وقد تختلف الأفكار المنظمة للحفاظ العمرانى من مجتمع لآخر حتى عند تبنيها لنفس الأساليب التطبيقية ونفس الأهداف (جذب السياحة الثقافية). وهنا فإن الباحث يتبنى ثلاث أفكار رئيسية للحفاظ العمرانى فى تعاملها مع مناطق تراثية محددة: الحفاظ على شارع Street-tied، الحفاظ على منطقة Area-bound، ثم الحفاظ على موضوع Theme-related. فالحفاظ على شارع هو أن يكون التركيز على المبانى والعناصر التراثية مرتبطاً بشارع واحد حتى يبدو فى النهاية كمسار مترابط لحركة المشاة. وفى هذا الفكر تكون واجهات المبانى ومسطح الشوارع وعناصر الإضاءة وغيرها من عناصر الفرش الخارجى أهم من الحفاظ العمرانى والمعمارى على مبانٍ متكاملة تطل على الشارع. فكرة منظمة أخرى هى الحفاظ على منطقة حيث يتم

التركيز على مجموعة من المبانى والعناصر التراثية الواقعة داخل منطقة عمرانية محددة حتى وإن لم تربطها طرق واحدة[٧٨]. ومن خلال هذه الفكرة يتم التركيز على إعادة تكوين الطابع العمرانى من خلال اختيار المبانى لأعمال الحفاظ وليس بالضرورة عناصر تنسيق الموقع وشبكة الشوارع.

يركز هذا الفصل على فكرة الحفاظ على موضوع Theme-related conservation والذى يقصد به خلق إحساس بالمكان من خلال نويات عمرانية صغيرة تحمل معنى قوياً ومحدداً ويتركز بها «جوهر التراث» وتعمل على تشجيع مجهودات حفاظ عمرانى إضافية. «المكان» يمكن أن يكون منطقة عمرانية صغيرة، أو فراغاً عمرانياً خارجياً واحداً، أو حتى جزء صغير من شارع محلى له معنى أو وظيفة قوية. هذا المعنى المستهدف يمكن أن يكون اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً له ارتباط محدد بالتراث مما يجعله مفهوماً وذا انطباع قوى لعموم الجمهور. وفى تشكيل هذا المفهوم فإنى أعتمد على فهم الفراغ Space (توان ١٩٧١ Tuan) على أنه احتواء مادى للمشاعر والانطباعات والأفكار بينما «المكان Place» (إى رالف ١٩٧٦ E.Relph) هو مركز للنشاط والمعنى.

والجزء التالى من هذا الفصل يقدم مثالين تطبيقيين من دولة الإمارات العربية المتحدة لاختبار مفهوم «جوهر المكان» و«الحفاظ على موضوع».

٨-٣- الحفاظ العمرانى فى الإمارات العربية المتحدة

تبنت كل مدينة من مدن دولة الإمارات العربية المتحدة أسلوب الحفاظ العمرانى الذى يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والعمرانية المحلية مع وجود توجه عام للاهتمام بالتراث والحفاظ على العمران القديم. فمدينة مثل أبوظبى لم تحتفظ بالكثير من المناطق العمرانية القديمة وإنما اكتفت

بالإبقاء على الأبراج والحصون الدفاعية. فقد كان اتجاه التحديث العمرانى قوياً جداً فى المدينة إلى حد التخلص من معظم النسيج العمرانى القديم الذى فقد شبكة الطرق القديمة ومساحات قطع الأراضى التقليدية والعناصر المعمارية بالمبانى. أما مدينة دبى فقد قامت بحماية مناطقها القديمة من فقدان طابعها العمرانى بالإبقاء على أحياء كاملة بكل عناصرها العمرانية والمعمارية، كذلك تقوم حالياً مدينة الشارقة بجهود ضخمة للحفاظ العمرانى وإعادة تكوين التراث العمرانى لأقدم أحياء المدينة كوسيلة لتحقيق انطباع ذهنى متعدد الأنوية عن المدينة تمت مناقشته فى الفصل الرابع من هذا الكتاب. أما باقى المدن فى الدولة فلم تكن لها جهود كبيرة للحفاظ العمرانى بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة.

وفى هذه البيئة التى تقدر قيمة التراث فى كل من مدينتى الشارقة ودبى، ستتم مناقشة حالة سوق الذهب فى مدينة دبى وحالة سوق العرصة وبيت النابودة فى مدينة الشارقة كأمثلة واضحة على خلق الإحساس بالمكان والحفاظ العمرانى على الموضوع.

٨-٤- حالة سوق الذهب فى دبى

تغطى جهود الحفاظ العمرانى الحالية فى مدينة دبى معظم مساحة العمران المقام فى المدينة حتى فترة السبعينات من القرن العشرين[٧٩]، ويهدف بوضوح إلى إضفاء طابع عمرانى تراثى. فمدينة دبى القديمة تقع على مدخل مسطح مائى يمتد من الخليج العربى إلى الداخل (خور المدينة) ويقسم عمران المدينة إلى قسمين شرق وغرب، كما يظهر مع الخرائط الأولى للمدينة.

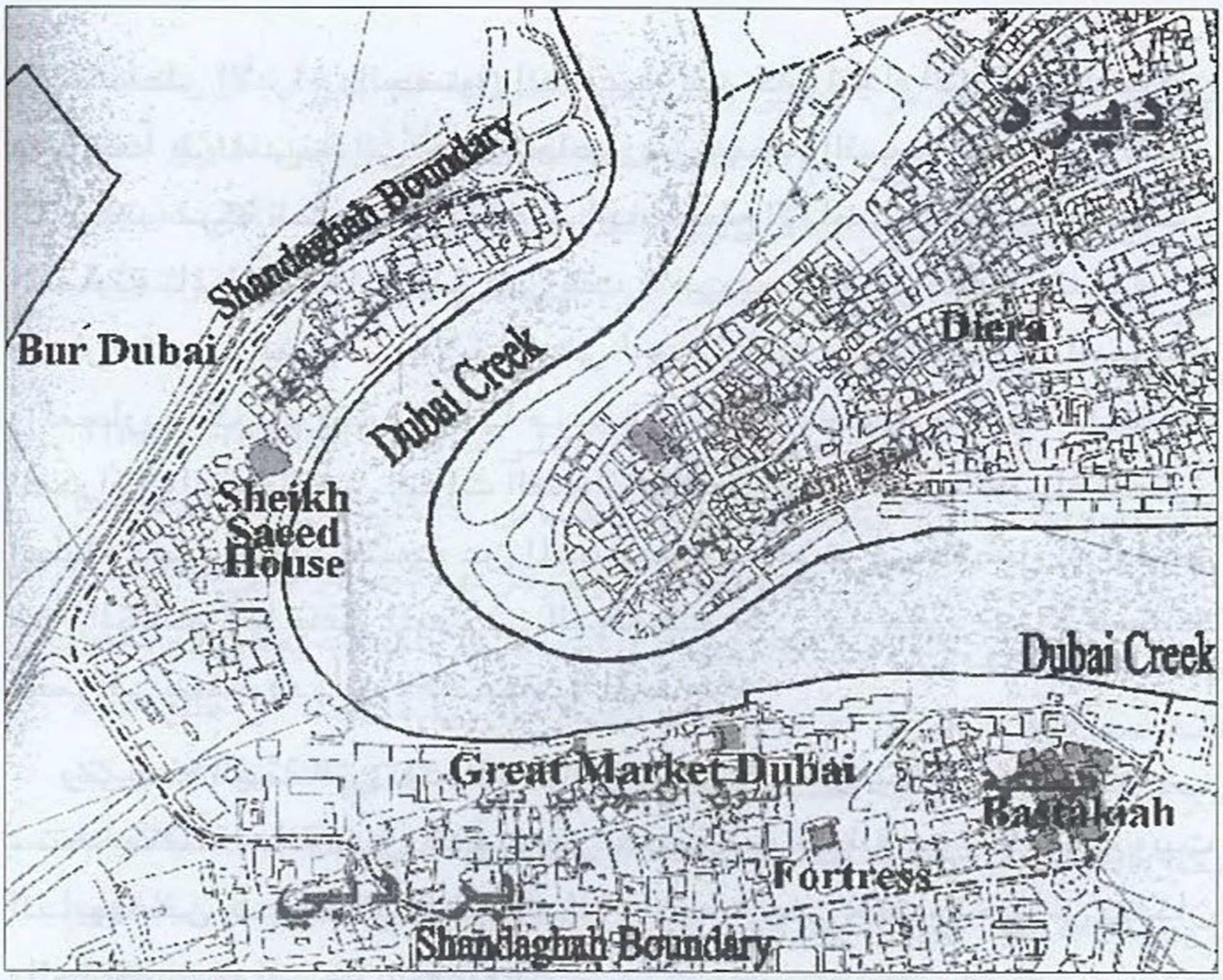

شكل -١- خريطة المنطقة التاريخية بدبى ١٩٩٨ وخريطة دبى عام ١٨٢٢ (٨٠)

الخور يقسم المنطقة التاريخية فى المدينة إلى «بر دبى» فى الغرب وهو يحوى أقدم مبانى المدينة مثل بيت الشيخ سعيد ١٨٩٦ وحى البستكية ١٩١٠ والسوق القديم. و«ديرة» فى الشرق وتحوى السوق الكبير ١٩٢٠ (٨١) ومنطقة الرأس وسوق الذهب. إلا أن كل العمران فى المنطقة القديمة يبدو تقليدياً بسبب تنميته الحديثة بعد إعلان الاتحاد فى ١٩٧١. وقد تعددت جهود الحفاظ العمرانى فى دبى من الحفاظ الآثارى وإعادة بناء بيت الشيخ سعيد الذى تحول إلى متحف، إلى إعادة بناء المبانى المهدومة كما فى قرية الغوص، إلى التحكم فى العمران كما فى حى البستكية. لذا فإن عملية إدارة المنطقة التاريخية فى دبى تواجه الباحثين المهتمين بأكثر من حالة للتعامل مع العمران القديم تؤثر على الطابع العمرانى الإجمالى للمنطقة.

حالة سوق الذهب فى دبى هى واحدة من الحالات المميزة لأنها حالة تصميم عمرانى تهدف إلى خلق إحساس بالمكان باستعمال عناصر «شبه» تراثية دون الاهتمام بتفاصيل المبانى المحيطة. يقع سوق ذهب دبى فى «ديرة» على حدود منطقة تعود إلى الفترة ١٨٨٠-١٩٢٠ بما يجعل الأصل العمرانى للسوق يعود إلى بدايات القرن العشرين. إلا أنه لا يوجد دليل مادى قوى على أن هذه المنطقة كانت سوقاً للذهب قبل خمسينات القرن العشرين حيث إنه توجد منطقة أخرى فى غرب دبى (بر دبى) يطلق عليها سوق الذهب القديم. وحيث إن الهيكل الاقتصادى للمدينة فى بدايات القرن الحالى لا يسمح بوجود غير سوق واحد فقط للذهب[٨٢] فغالباً ما كان انتقال نشاط بيع الذهب لهذه المنطقة فى النصف الثانى من القرن الماضى. بما يعنى أن خلق الإحساس بمكان تراثى فى سوق الذهب الجديد لم يعتمد حتى على وجود موقع أصلى، وبالتالى تفاصيل معمارية أو عمرانية أصلية بالمكان كما سيأتى لاحقاً. لذلك فسوق الذهب يمثل حالة واضحة لإعادة تشكيل «جوهر التراث العمرانى» وليس تفاصيل التاريخ العمرانى للمكان.

وقد استفاد سوق الذهب الحالى فى مدينة دبى من الازدهار الاقتصادى الكبير فى ثمانينات القرن العشرين، حيث تم التفكير فى تطويره منذ عام ١٩٨٥ حتى يتحول إلى «مكان». وهنا تجدر الإشارة إلى الخصائص الثلاث التى يراها مصممو العمران أساسية لأى «مكان» فهى: تشكيل مادى واضح، أنشطة، ومعنى (إى رالف E.Relph. ١٩٧٦). فمع منتصف الثمانينات كان السوق مكتظاً بالنشاط وله «معنى» وظيفى كثانى أكبر سوق للذهب فى العالم بعد الهند. لذا تركزت جهود التطوير المقترح على التشكيل المادى ليتحول، بشكل اختيارى، إلى موقع جذب تراثى بالرغم من أن العمران القائم فعلاً لم يحمل الكثير من مكونات العمارة التراثية.

سوق الذهب فى دبى يقع على طريق ضيق بطول حوالى كيلومتر يتصل فى نقاط مختلفة بممرات جانبية أضيق تعكس إحدى الخصائص الرئيسية

للتشكيل العمرانى التراثى. وقد اشتمل التطوير العمرانى للسوق على المحافظة على بصمات المبانى المطلة على الطريق وتشكيل الطرق الجانبية بالإضافة إلى إنشاء سقف يغطى الشارع بأسره. وقد أكد المشروع على استفادته من نمط الطرق الأصلى من خلال إجراءين: الأول بتحويل الطريق الرئيسى والممرات الجانبية الموصلة إليه إلى شبكة لحركة المشاة حيث لا يسمح بدخول أى سيارات حتى لتوصيل البضائع. وقد أدى هذا الإجراء إلى الحفاظ على سيطرة الإنسان على عمران المنطقة كقيمة تراثية ميزت المدن الإسلامية القديمة. ولتأكيد هذا الإحساس بسيطرة الإنسان على المدينة فلم تكن هناك أى محاولة لزيادة عروض الممرات الجانبية الضيقة (وبعضها لا يزيد على متر واحد) حيث إنها تعطى إحساساً بالمقياس الإنسانى وبمقياس وسائل المواصلات التقليدية. ولم يكن هناك مجهود يذكر للحفاظ على المبانى المطلة على السوق حيث تم تحويلها بالكامل إلى معارض للمشغولات الذهبية بكامل مساحة الدور الأرضى وبشكل محلات صغيرة متلاصقة. وهذه صفة ثانية هامة لعمارة السوق الإسلامى القديم الذى قام على حوانيت صغيرة متلاصقة مطلة على الطريق من جانبيه لما كانت تعكسه من تقنية تقليدية للبناء لا تستطيع تنفيذ أسقف أكبر من خمسة أمتار بشكل اقتصادى. فالحفاظ على هذا التقسيم الصغير للحوانيت بالرغم من الإمكانيات التكنولوجية لصناعة البناء فى النصف الثانى من القرن العشرين أعطى المكان مقياساً إنسانياً وتشكيلاً يرتبط بالتكوين العمرانى القديم للسوق الشرقى.

أما المبانى المحيطة نفسها فلم يكن هناك اهتمام بالحفاظ عليها بشكل تراثى حيث إن الفكرة المنظمة للعمل كانت «خلق سوق تجارى ذى تشكيل تقليدى» بالتركيز على مكونات الشارع إلى الحد الذى تم فيه إضافة عناصر عمرانية جديدة للشارع لتتماشى مع انطباع الزوار الذهنى المتوقع عن «السوق الشرقى المغطى».

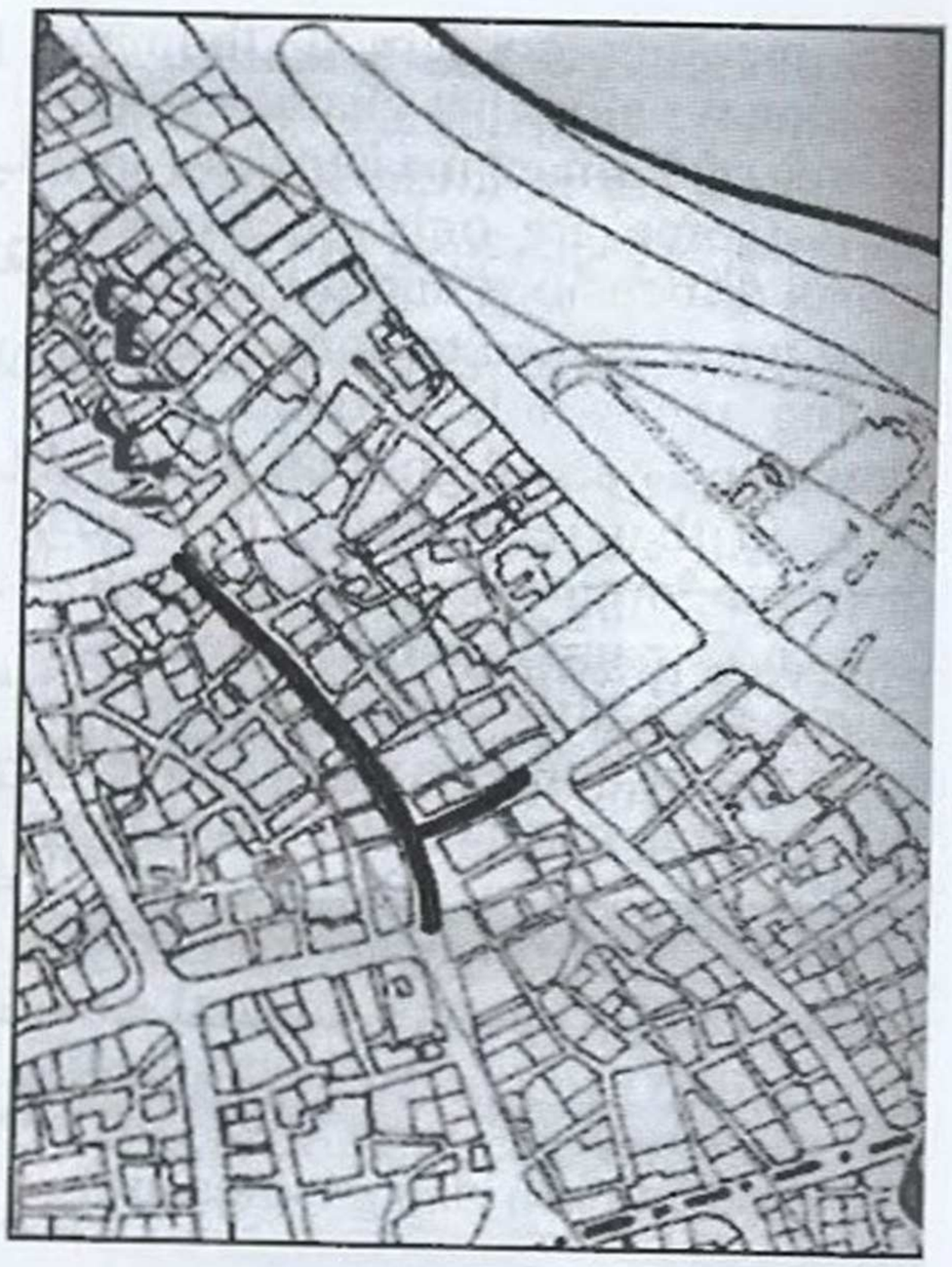

خريطة سوق الذهب توضح علاقتها بالخور عام ١٩٩٨

مدخل سوق الذهب من جهة الخور

الممرات الجانبية المتصلة بالسوق

شكل -٢- سوق الذهب فى مدينة دبى

أما إجراء التصميم العمرانى الثانى فكان تركيب سقف جمالونى جديد للسوق من قطاعات خشبية مثبته على أعمدة خرسانية وخشبية مستقلة عن المبانى المحيطة على شبكة منتظمة من ستة أمتار فى الاتجاهين. وقد كان المقصود تصميم الجمالون الخشبى بشكل يرتبط بالعمارة الإسلامية، إلا أن الشكل النهائى للجمالون خرج بشكل لا يمكن إرجاعه إلى أى شكل من أشكال العمارة المحلية(٨٣). ومن الناحية الفنية فإن نسبة الجمالون المستعمل هى أقرب ما تكون إلى نسب الجمالونات اليونانية والرومانية مما يجعل السقف المستخدم عنصراً فعالاً لتكوين انطباع ذهنى Image-making أكثر من كونه إعادة إحياء لأى شكل تراثى. حتى إن كل الشكل العمرانى الجديد للسوق لا يمكن الدفاع عنه بأى صورة قديمة لأسواق مدن دولة الإمارات العربية

المتحدة، حيث كانت الأسواق غالباً ما تغطيها طبقة واحدة من سعف النخيل أو النسيج البسيط الذى تربطه بحبال من ليف النخيل. كما أن الأسقف الخشبية بهذا الحجم لم تكن معروفة فى المدن الإسلامية إلا داخل المبانى حيث كانت تثبت الأغطية البسيطة للأسواق على حوائط المبانى المحيطة أو تعلق من المبانى المطلة على السوق. كما أن أسقف الأسواق لم تكن لها عناصر إنشائية منفصلة ظاهرة فى أرض السوق مثل سوق القصبة فى مدينة القاهرة والسوق القديم لمدينة حلب وسوق مدينة دمشق. كما أن الجمالونات لم تكن مستعملة فى مدن الخليج ولا ترتبط بأى تشكيل عمرانى تراثى لعدم إمكان تصنيعها باستخدام مواد البناء التقليدية.

وربما لا تكون أى العناصر العمرانية المستخدمة فى سوق الذهب بدبى أصلية من حيث الأرضيات والفرش نظراً لأن الأرضيات التقليدية غالباً ما كانت من التراب وقطع الحجر الصغيرة. كذلك فإن عناصر الإضاءة ومقاعد الجلوس وحاويات القمامة الصغيرة تم تصميمها بعناية لتكمل الانطباع الذهنى عن المنطقة ك «مكان» له صبغة تراثية. فالصفات العمرانية لسوق الذهب تتطابق مع انطباعات الزوار عنها حتى وإن لم تكن أصلية بما يعنى أن مشروع تطوير سوق الذهب يمكن اعتباره ناجحاً بالرغم من عدم تطابقه مع المواثيق الدولية لأعمال الحفاظ العمرانى.

ولإيجاز حالة سوق الذهب فى دبى تجدر الإشارة إلى أفكار (كيفن لنش KivenLynch) عن مناهج التصميم العمرانى المتعلقة بالحفظ العمرانى والتراثى:

«يجب ألا نهتم بالتطابق المثالى مع شكل التاريخ، ولكن يجب أن نبحث عن كيفية استعمال ما تبقى منه لتحسين تميز وتشابك المشهد العمرانى الحالى. فاختلاف الجديد عن القديم وتراكم العناصر المميزة ستؤدى مع الوقت إلى إنتاج موقع لا يمكن أن توازيه أى فترة زمنية».

سوق الشناصية فى الشارقة ١٩٣٠

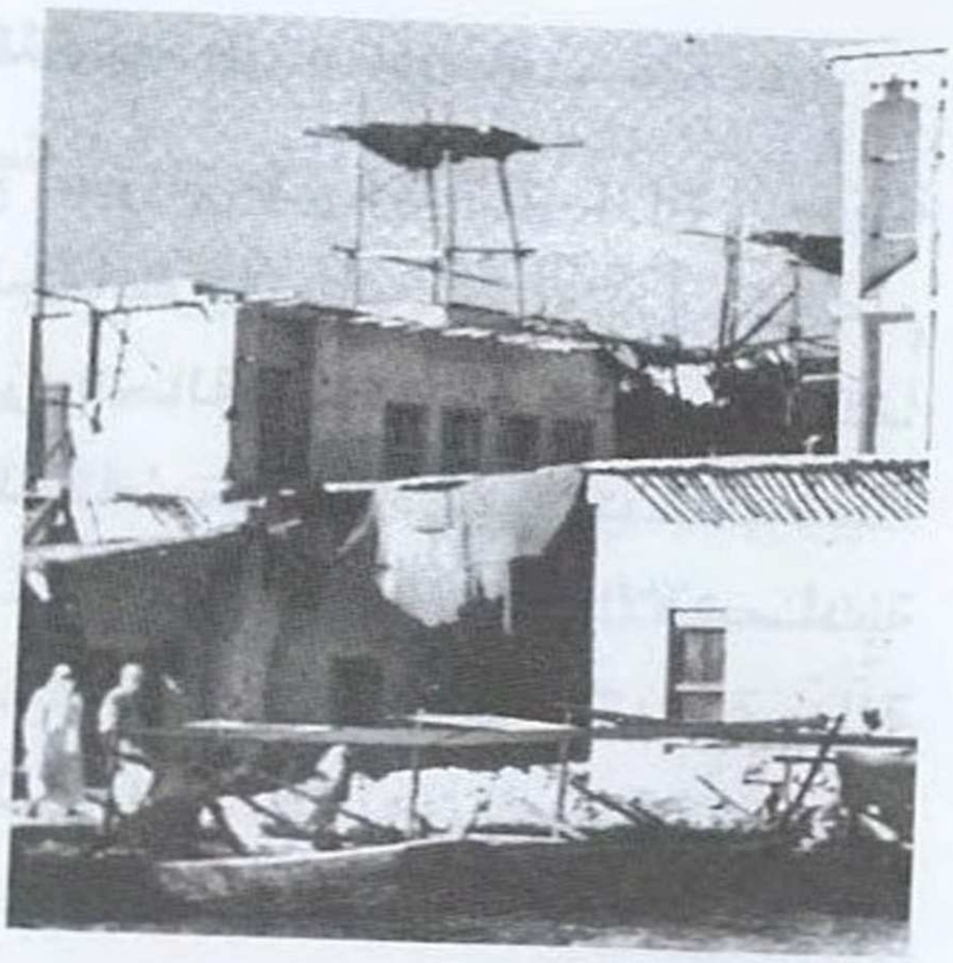

واجهة الخور فى دبى ١٩٥٦

سوق الذهب الجديد

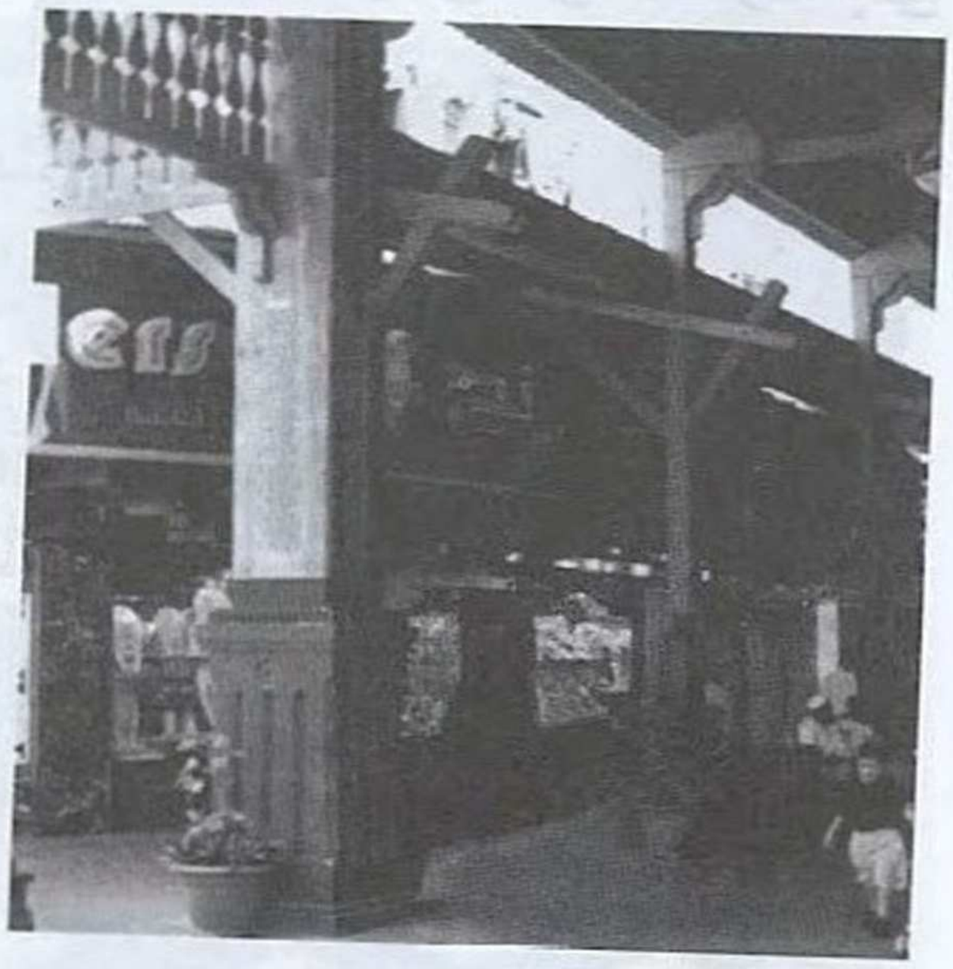

العناصر الإنشائية للسقف

شكل -٣- تغطيات الأسواق التقليدية والتشكيل الجديد للسقف

٨-٥- «مكان» ساحة العرصة وبيت النابودة فى الشارقة

مدينة الشارقة هى ثالث أكبر تجمع عمرانى فى دولة الإمارات العربية المتحدة وتتمتع بواحد من أكثر برامج الحفاظ العمرانى جرأةً بدأ منذ عام ١٩٩٣ بعد أن عانت المنطقة القديمة من الحالة الكلاسيكية للإهمال كما وصفها لنش ١٩٧٢ بعد أن كانت مركز النشاط حتى الخمسينات عندما بدأ العمران ينمو بشكل غير مسبوق ليتماشى مع الاستعمالات الاقتصادية الحديثة التى تلت اكتشاف البترول. وقد تم اعتبار المنطقة القديمة حالة مناسبة للحفاظ العمرانى والترميم الأثرى بعد أكثر من ثمانية وعشرين عاماً من الإهمال.

وتعود عبقرية أعمال الحفاظ العمرانى للحى التراثى فى الشارقة إلى بدئها بمبنيين رئيسيين يطلان على مسجد صلاح الدين من خلال ساحة عمرانية خارجية. فتركيز أعمال الحفاظ العمرانى انصب على خلق «مكان» تراثى يمكن أن يتفهمه المجتمع المحلى كنوية وظيفية تراثية. هذا الـ «مكان» المواجه لبيت النابودة مثل كل المكونات الأساسية للمدينة القديمة حيث احتوى على المسجد (مركز أنشطة المجتمع) والسوق (مركز الأنشطة الاقتصادية) والمجلس (مكان اللقاء الخاص بالسكان) بالإضافة إلى المسكن. وقد تم تجميع كل هذا التشكيل العمرانى حول فراغ عمرانى خارجى يمكن استعماله كامتداد خارجى لكل الأنشطة المحيطة إذا ما دعت الحاجة لذلك: الساحة الخارجية للحى. وقد أدى ذلك إلى أن كوّن السكان المحليون انطباعاً ذهنياً قوياً عن أولى تجارب الحفاظ العمرانى ك «مكان» تراثى له الخصائص الثلاث التى سبق تقديمها فى الجزء الأول لهذا الفصل: معنى قوى، شكل عمرانى محدد، وأنشطة عمرانية متنوعة. إلا أن التحليل السابق لا يمكن تأكيده لعدم وجود توثيق مكتوب للفكر المصاحب لعمليات الحفاظ العمرانى حيث اقتصر توثيق عملية اختيار المواقع والمبانى على المكاتبات الإدارية لفريق العمل.

وقد ارتبط نجاح عمليات الحفاظ العمرانى فى بيت النابودة بقدرتها على نقل الرسالة الثقافية التى يمكن تلخيصها فى التالى:

معنى «المباشرة والمركزية» بين المسجد والمكونات الأخرى للمدينة، حيث مثل المسجد مركز التكوين العمرانى مطلاً على نفس الساحة الخارجية التى تجمع السوق وبيت النابودة. كذلك فإن هذه العلاقة المباشرة أبرزت أهمية المسجد للحياة اليومية للمجتمع، وأكدت على ضرورة تواجده فى موقع متوسط. كذلك فإن الساحة الخارجية تستعمل كامتداد خارجى لقاعة الصلاة فى المسجد أيام الجمعة بما يجعلها جزءاً متجانساً من تكوين المجتمع، ويؤكد على معنى «شفافية» الدين فى علاقته بالمجتمع.

شكل -٤- نوية الحفاظ العمرانى فى منطقة المريجة

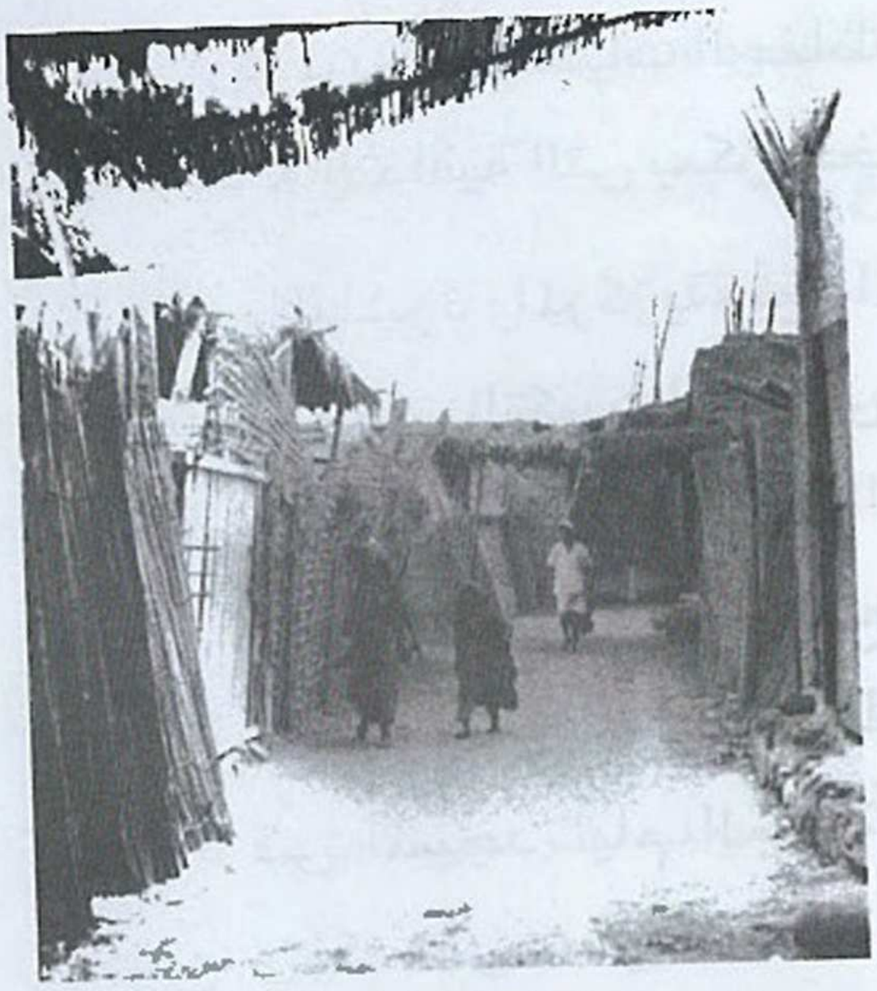

سوق قديم فى الشارقة ١٩٣٠

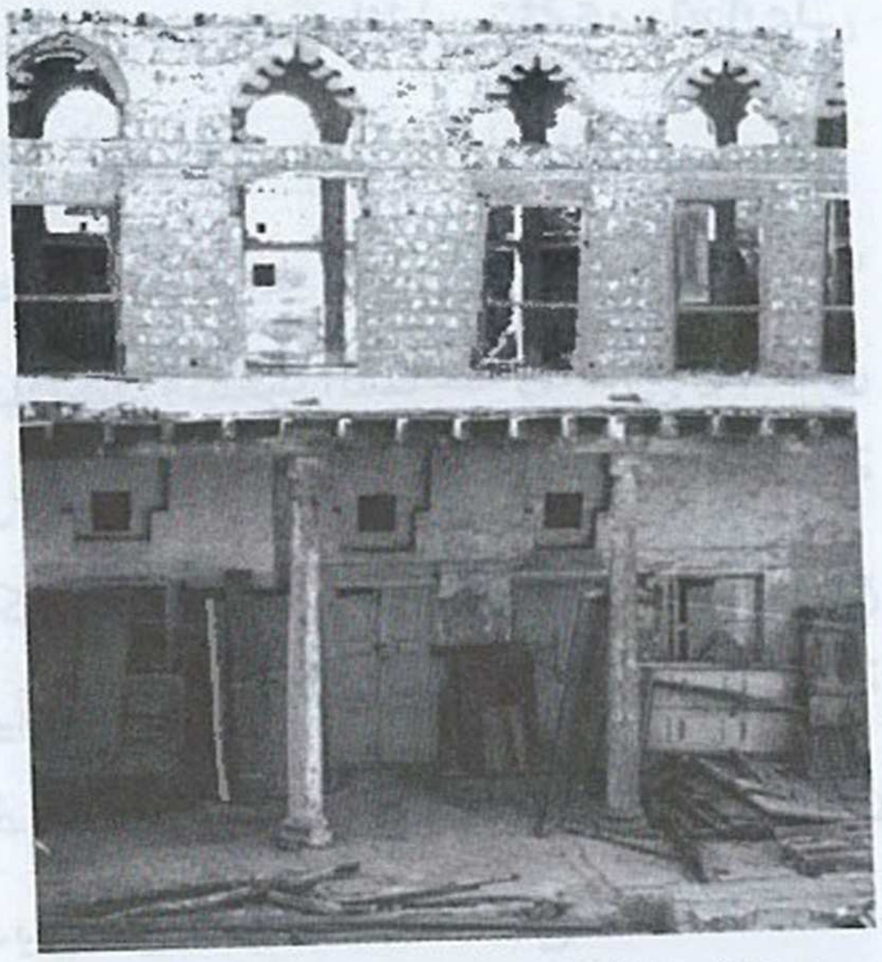

بيت النابودة ١٩٩٣

سوق العرصة ١٩٩٨

صور من بيت النابودة بعد أعمال الحفاظ العمرانى

شكل –٥– صور من «مكان» ساحة العرصة

قيمة أخرى للموقع كانت الفصل المادى بين مكان استقبال الضيوف (المجلس) وبين السكن الخاص لنفس العائلة كدلالة على تقدير العائلات لخصوصيتها. كذلك يظهر تأثير احترام الخصوصية على وجود مداخل متعددة للبيت الرئيسى منها على الساحة الخارجية ومدخل المجلس على شارع جانبى مقابل المدخل الرئيسى بينما المدخل الثانوى على شارع ضيق خلفى لاستعمال الخدم والأطفال. فمواقع المداخل تنقل رسالة ثقافية عن ترتيب أفراد الأسرة حسب إمكانية استعمالهم للأبواب المختلفة.

حالة بيت النابودة تمثل أيضاً ساحة غير أصلية ولكن فراغ تم تخليقه بقرار من إدارة المنطقة بعدم إعادة بناء أحد المبانى القديمة. فالإحساس الكلى بالمكان تم تأكيده عن طريق إضافة معنى جديد ووظائف جديدة إلى الموقع مثل عقد مسابقات للأطفال والاحتفالات الدينية فى شهر رمضان وغيرها من الاحتفالات العامة.

٨-٦- خاتمة: الإحساس بالمكان فى التصميم العمرانى

تعبر الحالات السابق تقديمها من مدينتى دبى والشارقة عن حالات للتصميم العمرانى التى تتعامل مع العمران التقليدى ولا يمكن تصنيفها تحت مفهوم الحفاظ العمرانى (أو الترميم الآثارى) الذى تتبناه مواثيق المجتمع الدولى. فتوافر التمويل المحلى لأعمال الصيانة التراثية الضخمة فى المدينتين وعدم وجود تمويل خارجى تؤكد أن كل القرارات فى الالتزام بـ «الجوهر» وليس بالتفاصيل مثلت رغبة محلية. ويمكن استخلاص نتائج هذه العمليات التى تمت فى الشارقة ودبى على أنها خلق «مكان» له انطباع ذهنى قوى ويمكن الاستمتاع به، وذو تشكيل تراثى مميز حتى وإن كان مختلفاً عن الأصل التاريخى للمنطقة. فكلا المكانين تم تصميمهما من خلال «اختيار» العناصر المعمارية والعمرانية التى يتم الحفاظ عليها.

والجهود التى بذلت فى سوق الذهب بمدينة دبى كان يجب ألا تلتزم بحرفية التراث حتى تكون أكثر عملية فى توفير المساحات العمرانية المناسبة لنشاط تجارة تجزئة الذهب وما يرتبط بها من خدمات لا ترتبط بتشكيل تراثى محدد. فالهدف كان أن «يبدو» السوق تراثياً حتى يصبح متفرداً بهويته العمرانية وليس من أجل أن يكون تراثياً بشكل أصلى وحقيقى. وبفكر مماثل فإن أعمال الصيانة التراثية فى ساحة العرصة بالشارقة تمت من خلال عملية «اختيار» لتحديد الساحة العمرانية والمبانى التى يتم الحفاظ عليها أو المبانى التى تتم إعادة بنائها. حالة واضحة للتصميم العمرانى لا تتطابق مع المواثيق الدولية فى المجال والتى تتبناها المنظمات الدولية المعنية.

والتصميم العمرانى فى المناطق القديمة من المدن يجب أن نراه على أنه جهد يتكامل مع أعمال الحفاظ العمرانى التى تهدف فى النهاية للحفاظ على «جوهر التاريخ» وليس مجرد الإبقاء على تفاصيله المادية. إلا أن أعمال «الترميم» يجب أن تظل محترمة للمواثيق الدولية مع القليل من المرونة فى السماح بأنشطة عمرانية جديدة. أحد الأفكار الجيدة للتصميم العمرانى فى المناطق القديمة بالمدينة هى «خلق شعور بالمكان» وتكوين انطباع ذهنى قوى يرتبط بمعنى واضح ويسمح بأنشطة عمرانية متعددة. وهو فكر يتطلب توفير قدر من المرونة حتى يمكن دمج المناطق القديمة بالمدينة فى نسيجها العمرانى الحديث.

من إدارة التراث بدائرة الثقافة والإعلام ومسئولى دائرة التخطيط والمساحة بحكومة الشارقة فى: ٢٤ نوفمبر ١٩٩٧، ١٥ و٢٩ ديسمبر ١٩٩٧، ١٥ و١٩ و٢٠ و٢٤ يناير ١٩٩٨ و١٥ مارس ١٩٩٨ و١٦ مايو ١٩٩٨. ثم زيارات شهرية خلال عام ١٩٩٩.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

1-Al-Fahim, "From Rags to Riches", London: the London Center of Arab Studies,1995.

2- Balley, R.W., Records of Oman 1867-1947 (archive edition), Cook, Hammond &Kell Ltd. 1988

3- Boyer, M.Christine, "The City of Collective Memory: Its Historical Imagery and Architectural Entertainments" MIT press 1994.

4- Cantwell, John, "Technological competence and evolving patterns of international production", in Howard Cox e. al. Edits., The Growth of Global Business, Routledge, 1993

5- Celik et al, (eds.) 1994; Streets: Critical Perspectives on Public Space, university of California Press; Berkeley.

6- Codry, Ronald, The Arabian Album: Abu-Dhabi, Motivate Publishing, 1996

7- ---, ---, The Arabian Album: Dubai, Motivate Publishing, 1993.

8- Eisner, Gallion, Eisner, the Urban Pattern (sixth edition), Van Nostrad Reinhold, 1993.

9- Graham Anderson, The Urban Conservation Dilemma in the urban areas of Sharjah Emirate, Directorate of Culture and Media, Government of Sharjah, 1995

10- Gandolfo, Giancuvlo, International Trade Theory and Policy, Springer-Verla Berlin, Heidelerg, 1998

11- Heritage Map Museum, an Internet source @ www.Carto.com, last updated 12/1997

12- (First) International Congress of Architects and Technicians of Historic Monuments, The Athens Charter for the Restoration of Historic Monuments, Athens 1931

13- (Second) International Congress of Architects and Technicians of Historic Monuments, The International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites, Venice, 1964 (Adopted by ICOMOS in 1965)

14- ICOMOS Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas - ìWashington Charterî, October 1987

15- ICOMOS Brazilian Committee, First Brazilian Seminar about the Preservation and Revitalization of Historic Centers, Itaipava, July 1987

†Colonial Williamsburg© 16. Internet site: www.history.org , Copyright Foundation 1998

17- Internet site: www.therocks.com.au

18- Internet site: www.sydney.simplenet.com/maps

19- Lynch, Kevin, What Time Is This Place?, MIT" press, 1972, fifth printing, 1988

20- Ouf, Ahmed,"Creating a Sense of Place as a Tool for Sustaining Urban Culture", Arab Regional Conference on Environmental Balance and Sustainable Urban Development, UNCHS, Arab League, and Arab Institute for Development of Cities, Cairo 21-24 February.

21- ---,---, ìRedesigning the Urban Core; The resurrection of culture and history into the city futureî, research paper to the EDRA conference, Orlando, Florida, 2-6 June 1999.

22- ---,---, ìUrban Considerations in Conserving Urban Heritage: the case of Dubai City", Journal of engineering and applied science, Faculty of Engineering at Mattariyah, Cairo, April 1999.

23- ---,---, ìUrban Conservation in Practice and Theory: Shifting Attitudesî, research paper to Cairo University / Texas A&M University conference on ìPlanning Education for the 21st Centuryî, Cairo, 26-28 April 1999.

24- ---,---, Creating a Sense of Place in Sharjah City", research paper to Sharjah Second International Urban Planning Symposium, Sharjah City, 10-11 April 1999.

25- ---,---, Reconstructing a Historic image: Techniques and Process in Sharjah Cityî, IASTE (International Association for the Study of the Traditional

Environments), Cairo, December 1998.

26- ---,---, Rebuilding and replacement of decaying building material; a least expensive approach to urban conservationî, Proceedings of the Arab League Conference on Building Restoration and Rehabilitation, sponsored by the Arab League, 16-19 September 1998.

27- ---,---, A historic account for Urbanization in the United Arab Emirates; links to the futureî, Proceedings of the 8th International Planning History Society (IPHS) Conference ì20th Century Planning Experience", University of New South Wales, Sydney Australia, 15-19 July 1998.

28- ---,---, ìApproaches to urban conservation; the case of selective urban restoration in al-Meraijah District, Sharjah city", First Sharjah Urban Planning Symposium: Rapid Urban Development in the UAE", 15-16th April 1998.

29- ---,---, "Priorities in selecting restoration sites: an urban-conscious approach", pp.91-98, in Jere L. Bacharach(ed.) The Restoration and Conservation of Islamic Monuments in Egypt, The American University in Cairo Press, 1995.

30- Rashid, Ali; Political and economic treaties had between the Emirates of Oman Shore and Britain 1806-1971(in Arabic), Emirates Writers Union, 1989

31- Relph, E., Place and Placelessness, London: Pion Limited, 1976.

32- Richard Hedman and Andrew Jasewski, Fundamentals of Urban Design, the American Planning Association, 1984

33- Susan P. Douglas and C. Samuel Graig, ìEvolution of Global Marketing: Scale, Scope, and Synergyî pp.311-317, and Theodore Levitt, ìThe Globalization of Marketsî, pp. 249-266, in Aliber & Click (edits.), Reading in International Business: A Decision Approach, the MIT press, 1993

34- Sydney Cove Authority, ìBrief outline of the Sydney Cove Authorityî, brochure presented to the IPHS 1998 conference in University of New South Wales

35- Tuan, Yi-Fu, Space and Place: the perspective of experience, London: Edward Arnold, 1977.

36- UNESCO, ìRecommendation concerning the safeguarding and

contemporary role of historic areasî, meeting in Nairobi at its nineteenth session, from 26 October to 30 November 1976,

37- UNESCO, ìRecommendation concerning the safeguarding and contemporary role of historic areasî, (Warsaw-Nairobi Charter), the 19th session meeting in Nairobi, from 26 October to 30 November 1976,

38- UNESCO, Charter for the conservation of Historic Towns and Urban Areas, (Washington Charter) 1987,

39- UNESCO publications, http // www unesco org/whc/heritage htm, updated 4th December of 1998

40- UNESCO newsletter, December 4th, owner-whnews@unesco.org

المحتويات

- مقدمة وتمهيد ---------- 5
- الفصل الأول: تاريخ العمران فى دولة الإمارات العربية المتحدة ---------- 11
- الفصل الثانى: الأحياء التاريخية فى قلب المدن ---------- 21
- الفصل الثالث: صيانة العمران بين النظرية والتطبيق: تغير المفاهيم ---- 25
- الفصل الرابع: مناهج وتقنيات الصيانة العمرانية ---------- 39
- الفصل الخامس: تأثير العولمة فى مجال الحفاظ على التراث العمرانى 61
- الفصل السادس: الخبرات الحديثة فى مجال الحفاظ العمرانى ---------- 75
- الفصل السابع: تحديد أولويات الحفاظ العمرانى ---------- 93
- الفصل الثامن: خلق الإحساس بالمكان كأداة لاستدامة الثقافة العمرانية 101
- الفصل التاسع: توثيق التراث العمرانى لدولة الإمارات العربية المتحدة ومحاولات الحفاظ عليه ---------- 117

إصدارات دائرة الثقافة والإعلام . حكومة الشارقة